دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

دكتور
محمد عادل هاشم إبراهيم
دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
المقدمة

يمر العالم بتحولات اقتصادية تمارس ضغطاً على الوحدات الاقتصادية،配合
التطور الكبير الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات والسعى إلى الحصول على
الموارد الأكثر تطوراً، مما يؤدي لزيادة الطلب على المعلومات حيث أصبحت
هذة الأخيرة تدخل في كافة مجالات عمل الوحدات الاقتصادية، فالمؤسسات
اليوم لا تكتفي بالبحث عن كيفية التكيف مع المحيط بل تحاول اقتحام واثبات
قدراتها، من أجل البقاء والاستمرارية لذا يتطلب من المؤسسات أن تتأقلم مع
كل عمليات التغيير التي تساعد على تحسين وضعيتها المالية والاقتصادية، فتشتت
المؤسسة الذكية في محيط ملء بالتغييرات وهو ما يؤهلها للوصول إلى مرتبة
تنافسية داخلية وخارجية.

إن التغيرات المتسرعه التي يشهدها الاقتصاد العالمي يفعل التطورات في
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتساع مفهوم الاقتصاد المعرفي وتطبيقاته
الامر الذي أدى إلى زيادة الطلب على المعلومات وتقلصت حياة المنتجات
وخفضت التكاليف فعلى التكنولوجيا الحديثة واصدادات المنافسة، كل ذلك مهد الى
ظهر وتطوير مفاهيم جديدة لأجل أحداث التنمية الاقتصادية والتي يعد الذكاء
وأعمال المعلومات لجميع المؤسسات الحكومية والخاصة والبلدان والتكتلات
الاقتصادية.

وحظي مفهوم الذكاء الاقتصادي باستخدام واسع في الأديب الاقتصادي،
واضحى ضرورة للمؤسسات بمختلف أنواعها سواء الصغيرة أو المتوسطة أو
الكبرى منها وعلى كل المستويين المحلي والدولي، ولأن مصر جزءاً من
الخريطة الاقتصادية العالمية شهد تحولاً في بيئته الاقتصادية والثقافية والسياسية
والاجتماعية مما كان له مردوديته على البنية الاقتصاد المصري وتسعي مصر
إلى التحول من الاقتصاد التقليدي والذي يرتكز على الاقتصاد الندرة إلى الاقتصاد
المعرفي، والذي يعد اقتصاد الوفرة من خلال رؤية مستقبلية واضحة جادة
للنهوض بالاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: ذكاء اقتصادي, بقعة استراتيجية, القدرة التنافسية

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي أصبح يحتلها الذكاء الاقتصادي اليوم في ميدان الإدارة الحديثة لاهتمامه بتسيير مورد المعلومة الذي أصبح مورداً حيوياً في نشاطات منظمات الأعمال المعروفة، وهذا لقدرته على جمع المعلومات وتحليلها وتحويلها إلى معرفة تشجيع منهجي القرار على مواجهة تحديات وتقلبات المحيط مما يساهم في رفع تنافسية الاقتصاد، وهو ما يضمن السير الحسن والتسير الجيد للاقتصاد باعتبار أن الدولة تعيش في عالم مفتوح نتيجة العولمة والتحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي.

أهداف البحث:

- ابراز دور وأهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية
- ومردودها على الاقتصاد
- دور الذكاء الاقتصادي في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري
- دور البيئة الاستراتيجية والحكومة الإلكترونية والمناخ الجديد كأيام
- تحفز تطبيق الذكاء الاقتصادي
- الوقوف على النقاط التي استفادت منها مصر من تجارب الدول الأخرى في الذكاء الاقتصادي

اشكالية الدراسة:

تتجه الدول في الوقت الحالي نحو تكريس الاهتمام بسبب الحاجة الملحة لمواجهة المنافسة العالمية واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق، حيث تظهر الحاجة إلى استعمال آليات الذكاء الاقتصادي لمواكبة التطور والمنافسة مع الأسواق العالمية.

حيث تسعي الدول والمؤسسات الاقتصادية جاهدة نحو رفع قدراتها التنافسية أو على الأقل المحافظة على القدرات الحالية، ويتطلب تحقيق هذا الهدف اتخاذ قرارات سريعة، صحيحة حاسمة لمواكبة تطورات بيئة أعمال المؤسسة الاقتصادية والتي تتسم في معظمها بالاضطراب والتنافن، لذلك فان تحقيق التنافسية لا يمكن أن يتم إلا من خلال توفر ميكاتيزمات وتقنيات ذات طابع استعمالي ذكي.

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

442
انطلاقاً مما سبق نرى أن الذكاء الاقتصادي كتوجه جديد لا يشكل بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية خياراً يمكن أن تتبناه أو أن تتخلى عنه، بل حتمية ملحة لضمان الاستمرارية والبقاء في بيئة تزداد تعقيداً، ديناميكية، وغموضاً، فهي لا تكتفي بالبحث عن المعلومات المتلائمة حول ما يحدث في البيئة من تغييرات بل أنها تهتم كذلك بمعلومات ذات طبيعة مميزة أي الاستراتيجية منها، وطرق التحكم فيها والسيطرة عليها بهدف صناعة التنافسية، من خلال ما سبق يمكن لنا طرح التساؤلات التالية:

ما هي المفهوم الأساسية بالذكاء الاقتصادي؟ وما هي خصائص ومتطلبات الذكاء الاقتصادي؟
ما هي أهمية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي، وعلى المستوى القومي وما هي أهدافه؟
ما هي أهمية الذكاء الاقتصادي في تهييزة أداء القدرة التنافسية للاقتصاد المصري؟
ما هي الدروس المستفادة للاقتصاد المصري من تجارب الدول في استخدام الذكاء الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة

يعتبر الذكاء الاقتصادي أحد أهم الآليات في عصرنا الحالي في ظل العولمة التي تعيشها في بيئة الأعمال، دور البيئة الاستراتيجية في تهييزة أداء المنظمات والمؤسسات الاقتصادية وانبعاثاتها على الاقتصاد الهمية دراسة تجارب الناجحة في الاعتماد على الذكاء الاقتصادي، والتي يعد من أنجحها النموذج الأمريكي والياباني والمغربي لما له من أهمية في الاستفادة منه في الاقتصاد المصري، مساعي الحكومة المصرية في تطبيق الذكاء الاقتصادي من حيث تطبيق التحول الرقمي والاعتماد على الحكومة الإلكترونية وإنشاء اجهزة تعتمد على البيئة الاستراتيجية وجمع المعلومات مثل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء وغيرهم من الجهات.

دور الذكاء الاقتصادي في حفظ الاقتصاد المصري 443
منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الاستقرائي من خلال رصد وتحليل الذكاء الاقتصادي، وعند الوضع، بالإضافة للمنهج الاستنباطي للوقوف على جهود الحكومة المصرية في توطين الذكاء الاقتصادي، كما اعتمد الباحث أيضاً على المنهج المقارن لأهم تجارب الذكاء الاقتصادي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والمغرب في استخدام الذكاء الاقتصادي وكيف يمكن للاقتصاد المصري الاعتماد على الذكاء الاقتصادي وزيادة قدرة تنافسية الاقتصاد المصري.

خطة البحث

الفصل الأول: نظرة للذكاء الاقتصادي وتطوره التاريخي وآليات تطبيقه

المبحث الأول: ما هي الذكاء الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاقتصادي

المطلب الثاني: أهمية الذكاء الاقتصادي

المطلب الثالث: خصائص الذكاء الاقتصادي

المبحث الثاني: التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي

المطلب الأول: مهام الذكاء الاقتصادي

المطلب الثاني: أهم الفاعلين ضمن سياسة الذكاء الاقتصادي

المطلب الثالث: مراحل الذكاء الاقتصادي

المبحث الثالث: آليات تطبيق الذكاء الاقتصادي

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
المطلب الأول: البقطة الاستراتيجية (دعاية أساسية في مسار الذكاء الاقتصادي)

المطلب الثاني: الحكومة الإلكترونية

المطلب الثالث: المدن الجديدة، المدن الذكية والمستدامة

الفصل الثاني: أثر تطبيق الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية

مع دراسة لتجارب بعض الدول

المبحث الأول: ما هي القدرة التنافسية وأسس تطويرها

المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية ومبادئها الأساسية

المطلب الثاني: الجوانب الرئيسية والمحددات الأساسية للقدرة التنافسية

المطلب الثالث: العلاقة بين الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية

المبحث الثاني: تجارب الدول في تطبيق الذكاء الاقتصادي

المطلب الأول: تجربة اليابان المبنية على نظام الذكاء الاقتصادي

المطلب الثاني: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام الذكاء الاقتصادي

المطلب الثالث: تجربة المغرب في استخدام الذكاء الاقتصادي

المبحث الثالث: الدروس المستفادة للاقتصاد المصري من تجارب الدول في استخدام الذكاء الاقتصادي

المطلب الأول: الحكومة الإلكترونية ودورها في التحول الرقمي

المطلب الثاني: اهم النماذج لتطبيقات الذكاء الاقتصادي في مصر

المطلب الثالث: الدروس المستفادة للاقتصاد المصري من تجارب الدول في استخدام الذكاء الاقتصادي

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
الفصل الأول
نظرة للذكاء الاقتصادي وتطوره التاريخي وأليات تطبيقه

ينظر إلى الذكاء الاقتصادي "بأنه ذلك النشاط الذي يساعد المشروع على توفير الحياة اللازمة للمعلومات الخاصة به ومعرفة المنافسين وما يدور في البيئة المحيطة به، هدف استشراف التغيرات وحل غموض المستقبل وحالة عدم التأكد"، ويكتب الذكاء الاقتصادي أهميته من التغير المتسارع في بيئة الاقتصاد الجديد والبيانات التي تتخزّنها المشاريع والمعلومات التي تنتجها وفي آليات اتخاذ القرار وتزايد المنافسة سواء على المستوى المحلي أو العالمي، إذ يعد الحصول على التكنولوجيا الحديثة أمر أساسي لزيادة الانتاجية واستدامة النمو الاقتصادي وتحسين تقديم المنتجات.(1)

لذا فسوف نتطرق في هذا الفصل لدراسة ماهية الذكاء الاقتصادي في المبحث الأوّل، مرورًا بالتطور التارقي للذكاء الاقتصادي في المبحث الثاني، وصولًا لأليات تطبيق الذكاء الاقتصادي في المبحث الثالث.

المبحث الأوّل: ماهية الذكاء الاقتصادي.
المبحث الثاني: التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي.
المبحث الثالث: أليات تطبيق الذكاء الاقتصادي.

(1) عبد الرزاق خليل، الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال، المؤتمر العلمي الدولي جامعة الزقية-كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2010، ص 114.
المبحث الأول

ماهية الذكاء الاقتصادي

]]

الذكاء الاقتصادي

( Intelligence Economic من المفاهيم الحديثة لإحداث التنمية الاقتصادية والتي ظهرت منذ زمن غير انها تطورت في السنوات الأخيرة نتيجة للاهميّة المتزايدة بدور البيانات والمعلومات والمعرفة في مرحلة الاقتصاد الجديد أو ما يطلق عليه الاقتصاد المعرفي، وسوف نتناول في هذا المبحث ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاقتصادي
المطلب الثاني: أهمية الذكاء الاقتصادي
المطلب الثالث: خصائص الذكاء الاقتصادي

المطلب الأول

مفهوم الذكاء الاقتصادي

تأتي بداية ونشأة الذكاء الاقتصادي مع ظهور اقتصاديات السوق في (Intelligence Economic عام 1967 من قبل Harold Wilensky من كتاب Organisationnelle) الذي عرف الذكاء الاقتصادي بأنه "العملية التي تحدد النشاط الاقتصادي لإنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية للمشروع، والتي خزنت وأنتجت في إطار قانوني وذات مصادر مفتوحة".

وفي عام 1980، وفي ظل انتقدم الأسواق والتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية، اتخذت خطوات
تنظيمية لدعم العمل الدولي للمؤسسات في 1980 وكان لميشال بورتر
أستاذ جامعة هارفرد دور كبير في تطوير مفهوم الذكاء الاقتصادي. (1)
فقد كانت بداية ظهوره في فرنسا عام 1990، وقد أنشأت فرنسا عام 1992 وكالة نشر المعلومات التكنولوجية (ADIT) والتي تهدف إلى تقديم
مساعدة تشغيلية وحماية النمو الدولي للمؤسسات الفرنسية، ويتعدد الذكاء
الاقتصادي في تحسين مناخ الاستثمار والتنمية من خلال التحكم في المعلومة
الاستراتيجية من حيث إنتاجها وتدويرها واستغلالها وحمايتها فضلاً عن التزود
باستراتيجية دفاعية للذكاء الاقتصادي من خلال الأمان المعلوماتي والاستعداد
لمواجهة المخاطر غير المتوقعة، ويشير (مارتر Matre ) "بأن مجموعة من
الأنشطة والإجراءات التنافسة للبحث والتجهيز والتوزيع والاستهلاك سبباً
للاستغلال الأمثل للمعلومة المفيدة ذات الفعالية الاقتصادية للمتعاملين
اقتصادياً ".
ويؤكد "فيليب" بأن الذكاء الاقتصادي ليس مجرد لمراقبة المنافسين
وإنما هو عملية هجومية دفاعية للمعلومات بهدف الربط بين العمل والمعرفة
لخدمة الأهداف الاستراتيجية للمشروع(1) حيث تهدف عمليات الذكاء
الاقتصادي إلى البحث عن المعلومات المفيدة للمشروع والتي تحتاجها جهات
القرار في المشروع على مختلف مستوياته وقابل طبيعة ومن ثم يعمل على
تحليها إلى معرفة تدعم الاستراتيجيات والقرارات وصولاً إلى الأهداف
المحددة للمشروع وكل ذلك في إطار تطبيقات الذكاء الاقتصادي والتي تعتمد
اختيار القرار المناسب في الوقت المناسب كعامل أساسي للمنافسة.

(1) د/شيرين بديي توفيق البارودي, "أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية
المشاريع الصغيرة - دراسة قياسية لعينة من المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة
بغداد", مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد التاسع والثلاثون, 2014 ,
ص 32-46
(2) http://www.medefparis.fr/livre-blanc.pdf-2008
دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري ٤٤٨
وبناء على ما سبق، يمكن القول أن الذكاء الاقتصادي ما هو إلا فلسفة ومنهجية عمل لاستغلال المعلومات في اتخاذ القرارات السليمة في مجال تحقيق كفاءة المشروع وتنميتها وزيادة معرفة تكنولوجيا جديدة في مجال الاتصالات وتوفير الأمن للمشروع.

وينظر للذكاء الاقتصادي " بأنه ذلك النشاط الذي يساعد المشروع على توفير الحماية اللازمة للمعلومات الخاصة به وعرفة المنافسين وما تدور في بيئتهم بهدف استشراف التغييرات وحل عوامل المستقبل وحالة عدم التأكد، وتحاجب عملات الذكاء الاقتصادي للبحث عن المعلومة المفيدة للمشروع والتي تهدف إلى جهات القرار في المشروع على مختلف مستوياتها وبدون تكلفة ومن ثم يعمل على تحليلها إلى معرفة تدعم الاستراتيجيات والقرارات وصولاً إلى الأهداف المحددة للمشروع وكل ذلك في إطار تطبيقات الذكاء الاقتصادي، والتي تعتبر أتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب كعامل أساسي للمنافسة.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الذكاء الاقتصادي ما هو إلا فلسفة ومنهجية عمل لاستغلال المعلومات في اتخاذ القرارات السليمة في مجال تحقيق كفاءة المشروع وتنميتها وزيادة معرفة تكنولوجيا جديدة في مجال الاتصالات وتوفير الأمن للمشروع، وأن هذا المسار للذكاء الاقتصادي يعتمد على ترابط المفاهيم الآتية المعطيات - المعلومات - المعرفة - الذكاء.

حيث أن جمع المعطيات وتنقيةها لاستخراج ما هو معنى المشروع ذو تأثير اقتصادي واستخدامها كمعطيات مهمة في اتخاذ القرارات وتنمية المشروع يشمل معرفة الموارد البشرية وتوافر الذكاء من خلال الركائز العلمية والتقنية والتكنولوجيا المتقدرة التي تسهل عملية فرز وتبويض وتحليل المعلومات بهدف تحديد وحصر المفيد والضروري من المعلومات. تأکید مصداقية المعلومات من حيث مشروعيتها وحدادتها، ترجمه وتحليل المعطيات أو البيانات الإحصائية تحدد مساراتها. ايجاد الحلول المناسبة للمشكلات واكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها فيما المتعلقة بالأسواق والمنافسين.

---


2) د/ شيرين بدري توفيق البارودي، مرجع سابق، ص ۴۴ ۹

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
بناءً عليه يمكننا تعريف الذكاء الاقتصادي بأنه "مجموعة من العمليات تبدأ من عملية جمع، تحليل، معالجة ونشر المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمدراء المشاريع وصولا لتحقيق أهداف تنمية المشروع وزيادة كفاءته مع تأكيد ضمان وحماية المعلومات باعتبارها موردًا استراتيجيًا من موارد المشروع". (1)

(1) د/ شيرين بدري توفيق البارودي، مرجع سابق، ص 64.
المطلب الثاني
أهمية الذكاء الاقتصادي

يحقق تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي الإبداع والابتكار والتجديد في جمع البيانات وإدارة المعلومات وتدفقها داخل المشروع، كما أنها تسهم بطريقة حديثة وديناميكية بتحديد القوى المحركة للبيئة المحيطة بالمشروع ومن هنا يبرز الدور الفعال للمعلومات في تحقيق الإبداع ومساندها في تكوين الذكاء الاقتصادي في المشروع واستغلالها لأغراض التخطيط الاستراتيجي.

وقد تبرز أهمية الذكاء الاقتصادي إذ يوفر الحماية للمشروع من التهديدات الخارجية والاستياء على الفرص من قبل المنافسين والتكيف أكثر مع القواعد الجديدة للسوق وذلك من خلال توظيف استخدام البيانات تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال وتحويلها إلى مخارف تدعم صناع القرار في المشروع. كما تظهر أهمية تطبيقات الذكاء الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال التنقل من بناء الأنظمة المعلوماتية في المشروع إلى التحليل ووضع الاستراتيجيات المستقبلية وتحقيقها ومواجهة التحديات في عالم الاقتصاد الجديد (1).

و غالباً ما تستخدم تطبيقات الذكاء الاقتصادي في تطوير منتج جديد وتحسين الأداء واتخاذ القرارات والحصول على ميزة تنافسية فضلاً عن خلق نوع من التعاون بين المتعاملين اقتصادياً وخلق روابط بين المشاريع الاقتصادية واستغلال المعلومات لحماية الممتلكات التكنولوجية حيث أن استراتيجيات الذكاء الاقتصادي تمكن الدولة من الحصول على معلومات عن اقتصادات الدول الأخرى ورسم الخطط اللازمة لمواجهة التحديات ليتبنى لها حماية اقتصادها من هجمات المنافسين (2).

لذلك نرى أن الذكاء الاقتصادي يساهم في احداث طفرة في الاقتصاد بما يحققه في رفع كفاءة المؤسسات الذي يساهم بالتبعية في رفع وتحسين كفاءة اداء اقتصاد الدولة عن طريق حفز الإبداع والابتكار في مختلف المجالات الذي يساعد بدوره في الارتقاء بكفاءة وقدرة في كافة المجالات والأضواء.

1. عبد الرازق خليل, مرجع سابق, ص 10-11
2. جمال الدين سحنون, نحو تبني استراتيجية الذكاء الاقتصادية, الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبيير, 2009 ص 451
وبناء عليه نرى ضرورة توجه الدولة إلى ادخال الذكاء الاقتصادي في كافة المجالات لما له من أثر واضح وملموس في احداث تغييرات في الاقتصاد، وهكذا العديد من الأمثلة والتي سنتناول بعضها في البحث الثاني من الفصل الثاني.

أهمية الذكاء الاقتصادي على المستوى القومي والمؤسسات

في الواقع هناك عدة أسئلة تراود الاقتصاديين ومتخذي القرار حول الذكاء الاقتصادي، ومنها:

- ما هي أهمية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي؟
- ما أهميه على المستوى القومي؟
- ما هي أهدافه؟
- وكيف يمكن تبنيه وما هي عناصره للاستفادة القصوى منه على المستوى القومي والمؤسسات؟
- وما علاقة الذكاء الاستراتيجي والتجسس والذكاء الاستخباراتي؟

ولإجابة على هذه التساؤلات سنستعرض أهميته بصورة أكثر تفصيلاً:

فمع التغييرات العالمية السريعة المتلاصقة والانفتاح الاقتصادي والتقدير التكنولوجي والاعلامي المبهر والتطور الكبير في وسائل الاتصالات وتعليم النمط الاقتصادي الرأسمالي عن طريق ما يسمى بالعولمة الاقتصادية وزيادة حدة المنافسة على المستوى الدولي والقومي، والتي تمثل بالحروب الاقتصادية، ومع تغير استراتيجيات الدول وبيناتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف مواكبة هذه التغييرات ومواجهة المنافسة وتحقيق النمو والتنمية أصبحت المعلومات الاستراتيجية المفيدة في الوقت المناسب هي أساس نجاح المؤسسات من عدمه، كما أصبح هدف المؤسسات الاقتصادية في العديد من دول العالم الثالث محاكاة المؤسسات المتقدمة في شتى أنحاء العالم لاحتلال مكانة في السوق العالمي ومواجهة المنافسة والحفاظ على المكاسب السوقية، فقد أثبت الواقع أن كبرى المؤسسات العالمية قد خرجت من السوق لعدم استباقها في

معهد التخطيط القومي, تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي
والقومي بمصر, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية, أغسطس 2016, ص 9-8, ص 92
مجال الحصول على المعلومة، مما يؤكد على ضرورة اعتماد الذكاء الاقتصادي لضمان الاستمرار في النشاط الاقتصادي والتوسع به. ونشأت تحالفات غير سياسية في شكل تكتلات اقتصادية واندماجات بين الدول وبعضها البعض وبروتوكولات تعاون وشراكة مبنية على اقتصاد المعرفة وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصالات على مستوى الأجهزة والقطاعات المختلفة. وأصبحت بنية الذكاء الاقتصادي ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى الدول والتحول من اقتصاد الكمي إلى اقتصاد النوع لاكتساب المزايا التنافسية وتدعم الحصص السوقيه.

وقد اهتمت الدول بدعم المؤسسات الاقتصادية بها ودعم استراتيجياتها ومساعديها على التكيف مع متطلبات الذكاء الاقتصادي ودعم متزايدي القرار بالمعلومات الاستراتيجية والمعرفة القابلة للاستخدام والتي تمثل قوة المؤسسات لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. كذلك اهتمت الدول بتقديم اقتصادها الوطني واستقطاب الاستثمارات المختلفة لتحقيق نمو في الدخل القومي وضمان الاستقرار الاقتصادي. إضافة لذلك فإن أهمية بنية الذكاء الاقتصادي في الدول يمكن أن يتمثل في قدرتها على تلبية الظروف والبيئة المناسبة للمؤسسات لتitious العقبات من خلال ادارة المعارف الفعالة للدفاع والحماية وتوفير مراكز معلومات استراتيجية تضمن بالتبوع الاستراتيجي وتوفر السوق، ويعود ذكاء الاقتصادي إلى المستوى الدولي والقومي إلى التحليل من عدم المصداقية وبالتالي دعم محاور التنمية المختلفة عن طريق إبراز النشاطات الفعالة للذكاء الاقتصادي من خلال دعم المؤسسات والأفراد (1).

وقد عانت مؤسسات العالم الثالث بصفة خاصة من المنافسة غير المتكافئة مع اتساع السوق وتنوع الفاعلين فيه زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي والتنافسية. نبدأ الحماية حتى أزمة 2008 وعدم ثقة ودعم المستهلك المحلي للمنتجات الوطنية في مقابل جودة المنتجات المستوردة. في الوقت الذي تميزت فيه قطاعات انتاجية كبيرة في دول العالم المتقدم بالذكاء الاقتصادي خلال عقود كثيرة بداية من النصف الثاني من القرن العشرين حيث أصبحت استراتيجياتها وسياسات الذكاء بقطاعاتها المختلفة سبباً في زيادة التطور.

(1) معهد التخطيط القومي، مرجع سابق، ص 9 - 10.
الاقتصادي وتحقيق الثروة بالإضافة لتحولها لمصدر القوة والتحكم في الأسواق العالمية، ومن ضمن هذه القطاعات والمجالات (الطيران، السلاح، الفضاء، صناعات الأدوية، هندسة الجيكات، تكنولوجيا النانو، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة الجديدة والمتجددة... الخ). حيث يمثل الذكاء الاقتصادي أهمية عظمى على المستوى المؤسس مهما يسمح بحماية المعلومات الاستراتيجية والتحكم بها لتحقيق الميزة التنافسية، فعلى الجانب الهجومي (التنافسي) فإنه يسمح للمؤسسة بالتمتع بارادة هجومية تعبر عن قدرتها على السبق والتفاعل والحرص على إياض المعلومات المفيدة في الوقت المناسب لتخذي القرار وقبل الآخرين والمنافسين وترقب الفرص المحيطة واستغلالها والتkeyf مع قواعد السوق في البيئة الديناميكية، أما على الجانب الدفاعي (الحماية) فيفترض أن تكون المؤسسة متبعة لمبادرات منافسها وتوقعات العملاء والشركاء واتخاذ الاحتياطات اللازمة، والتأكد على توفير الحماية والأمن المؤسس عن طريق منع تسرب المعلومات الهامة أو الحصول على المعلومات الهامة أو الحصول على المعلومات المغلوبة وغير الصحيحة.

وبشكل عام لا تكتفي المؤسسات العالمية الكبرى بمكانتها الحالية بل تتسع لترسيخ أقدامها وزيادة مساحة سيطرتها على المستوى العالمي لإزاحة المؤسسات الأضعف سواء داخل أو خارج البلاد مما يؤكد على ضرورة اعتماد الذكاء الاقتصادي في دول العالم الثالث وعدم الاكتفاء بالانتاج دون الرجوع للمعلومات والمعرف المفيدة، لأن الذكاء الاقتصادي على كلا من المستويين القومي والمؤسسي يقدم حلولاً تقنية وأنشطة للتفكيك مع ظروف المنظمات والمؤسسات والقطاعات المختلفة للسماح بالتفاعل مع المحيط الدينيمكي وتفعيل البقطة ورفع الوعي لحمايتها من الأخطار (1)

(1) معهد التخطيط القومي, مرجع سابق, ص. 104
المطلب الثالث
خصائص الذكاء الاقتصادي

مع ظهور العولمة وانتشار المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بكيفية جمع المعلومات واستغلالها ، وقع الكثير من الخلل بين المصطلحات ، لذا كان من الواجب ابراز أهم خصائص الذكاء الاقتصادي من أجل تقرحه عن غيره ، ومن بين أهم الخصائص ذكر العناصر التالية (1) :

- الاستغلال الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومات ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات
- إرادة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين
- وجود علاقات قوية بين المؤسسات ، الجامعات ، الادارات المركزية والإقليمية
- إمداد المعرفة العلمية ، التقنية ، الاقتصادية والقانونية
- السري في نشر المعلومات والحصول عليها بطرق شرعية

في ظل العولمة واقتصاد المعرفة وديناميكية المحيط الاقتصادي وسرعة التغير ازدادت أهمية وقيمة المعلومات والمعارف بشكل جوهري ادى للاهتمام بها وتعالجهما وجمعها وتحريرها وبناءها وبالتالي التوجه نحو تبني الذكاء الاقتصادي وتفعيل ألياته ، ومن أجل تحقيق الذكاء الاقتصادي والاعتماد عليها في اتخاذ القرار ورسم الاستراتيجيات وجب ابراز أهم خصائص الذكاء الاقتصادي وتمييزها ، فهو يتصف بالعديد من الخصائص الأساسية للتأثير والضغط كما يلي:

- تنسيق جهود الشركاء والأعوان الاقتصاديين في اتجاه دعم استراتيجية التنافسية للشركات والمؤسسات والدول أيضاً ، كذلك تأسيس واقامة

(1) نجوى حبى ، عبد الوهاب بن بريكة .. الذكاء الاقتصادي كمداخل بناء الأفضلية التنافسية ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية ، مجلة علمية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير جامعات المسيلة - الجزائر ، العدد 11/14 ، 2014، ص42 .
علاقات وتواقيع بين شتي المستفيدين على مستوى المؤسسات والأدارات والوزارات... الخ، كل على حسب المستوى المطلوب.
• التمسك بأساسيات الذكاء الاقتصادي في نشطة وممارسات الضغط والتاثير الداخلي والخارجي على المحيطين والمنافسين والمناظرين.
وذلك عن طريق استخراج واستدلال شتي المعارف العلمية والاقتصادية والقانونية والتقنية لاستغلالها في الذكاء الاقتصادي مع الاهتمام بالأمن المعلوماتي والتمسك بالشرعية في الحصول على المعلومة.
• الاهتمام بالمعلومات الاستراتيجية واستغلالها استراتيجياتاً وتقنيةً لاتخاذ القرارات حيث أن قيمة المعلومة الاستراتيجية تعتمد على مدى منفعتها والقدرة على الحصول عليها بالرغم من الصعوبات في تجميعها أو الوصول لها بطرق شرعية أو غير شرعية كما في الحرب، فالصعوبة ليست في حيازة المعلومات ولكن في القدرة على استخراجها بشكل عالي ودقيق وسريع من مصادرها، ويستلزم ذلك شتي وسائط وعمليات الاستخراج والاستدلال والاستقصاء (1).

(1) معهد التخطيط القومي، مرجع سابق، ص 100
دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري 456
البحث الثاني
التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي

يدع الذكاء الاقتصادي من أهم السياسات التي تتبنها الدول في سبيل التحول للاقتصاد المعرفي، لذا يجب التطرق للتطور التاريخي للذكاء الاقتصادي بدراسة المهام التي يقوم بها مثل حماية الثروة المعلوماتية والتأثير في البيئة المحيطة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية المهمة كما ستتناول دور الدولة والجامعات والمراكز البحثية والقطاع الخاص في تعديل الذكاء الاقتصادي، وأخيراً المراحل التي يمر بها الذكاء الاقتصادي بدايةً من مرحلة تحديد الحاجة للمعلومات إلى مرحلة اتخاذ القرار، وسوف نتطرق في هذا البحث لكل من:

المطلب الأول: مهام الذكاء الاقتصادي
المطلب الثاني: أهم الفاعلين ضمن سياسة الذكاء الاقتصادي
المطلب الثالث: مراحل الذكاء الاقتصادي
المطلب الأول
مهام الذكاء الاقتصادي

في ضوء مفاهيم الذكاء الاقتصادي المختلفة سابقه ذكره فإن مهام الذكاء الاقتصادي متعددة ومتفاوتة تتضمن الوصول على المعلومات الاستراتيجية المفيدة عن طريق الجمع والمعالجة والتحليل ثم توفير الحماية المطلقة عن طريق المحافظة على الأصول البشرية (الموارد البشرية) والمادية وغير المادية وذلك باتباع أساليب البيئة الأمنية والذكية لمواجهة المخاطر المتنوعة والاستفادة من الفرص ومن ثم الاستعمال الأمثل للمعلومات والمشاريع الاستراتيجية المناسبة (سواء الدفاعي أو الهجومي) لاتخاذ القرارات المثلى.

ورسم السياسات والاستراتيجيات الذكية على المستويات المؤسسية والدولي.

الي جانب هذه المهام يعتبر تقليص مجال عدم القيمة وعدم التأكد بهدف ضمان بقاء واستمرار وتنمية وتطوير المؤسسات لتحسين المركز والميزة التنافسية من أهم مهام الذكاء الاقتصادي.

ويمكن تحديد مهام الذكاء الاقتصادي بشكل تفصيلي على أنها مجموعه من الوظائف التي تتناول ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

- "حماية الثروة المعلوماتية" عن طريق عمليات تقنية، اجتماعية، قانونية... لجمع ومعالجة وتصنيف وتفسير ونشر المعلومات المختلفة والمتفاوتة ثم العمل على تأمين المؤسسة أو المنظمة على مستوى الأصول الملموسة وغير الملموسة وعلى أمنها المعلوماتي وحقوق الملكية الفكرية(1).

(1) محمد صالح، عبد الفتاح بوخمى، الذكاء الاقتصادي سياسة حوار بين المنظمة وتحديتها، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، 3، 2023-2024، جامعة الزيتون الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، عمان.

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري 458
الاستعلام الاقتصادي من المصادر المتنوعة أو المفتوحة والذي يطلق عليه البيئة والتحسس للبيئة المحيطة واتخاذ الاستراتيجيات الفعالة، من خلال المعلومات المختلفة عن عملاء وموردين ومنافسين ومقررات دولية منظمة، هي بيانات جديدة، البيئة الخارجية بالإضافة إلى الإجراءات والمعايير المتفق عليها، وهذا كان يمثل التطور لمفهوم التحسس القدام بهدف معرفة واكتشاف الفرص (الجانب الهجومي) ومواجهة التحديات والمخاطر (الجانب الدافعي).

**عناصر الذكاء الاقتصادي** : يشكل نظام الذكاء الاقتصادي من ثلاث نظم متداخلة ومتكاملة، هذه العناصر متمثلةً في:

- **البيئة الاستراتيجية** : تتم في ملاحظة وتحليل كل ما يحدث في محيط المؤسسة من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار وتفعيله
- **الاتصال والأمن** : يقصد به التحضير والتحسب ضد نقطة الآخرين
- إضافة إلى توسيع عام المعالم والتوسيع أو تضييق بمجموع الحوارات الداخلية، خلق ردود أفعال ووضع بنود سري في عقود العمل

---

1. عبدالله بلوناس، أهمية الذكاء الاقتصادي ودوره في دعم المعلومات الاستراتيجية، ندوة تطوير قطاع المعلومات التجارية في الدول العربية، المعلومات التجارية، وسيلة تحقق تنافسية صناعية، 2012
2. Bouadam Kamel, Hammadi Mourad: Strategence economique
   comme _perception de une nouvelle approche pour la PME_,

المتحلي الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارجية
قطاع المحرقات في الدول العربية، جامعة الشفاف، 2010، ص 44
التأثير: معرفة المعلومات التي هي في محيط المؤسسة من أجل اتخاذ القرار الناجح الذي يكون له دور وتأثير على هذا المحيط
شكل رقم (1) عناصر الذكاء الاقتصادي

بوعدام كمال، حمادي موراد: "الذكاء الاقتصادي: فحص نموذج حفز الاقتصاد المصري"

المنطقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة السهيل، 8-9 نوفمبر 2010، ص 14

تعتبر الذكاء الاقتصادي سياسة عامة تتبنى الدول ومؤسساتها وهيئاتها وتطبق في الأسواق التي تعتبر مصدرًا للقيمة المضافة والتأثير والقوة، ومثال على ذلك مشاريع الطيران، الفضاء، التسلل، الطاقة، صناعة الأدوية، الجيئات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ...

وهي ترتبط بالإضافة إلى السعر والمنتجات والخدمات الى الموافقة والمساندة السياسية للدولة، وتعتبر أهم عناصر الذكاء الاقتصادي كما يلي:

- سياسة القيادة الاستراتيجية والقيادة بمعنى ملاحظة وتحسن وتحليل كل ما يحدث في المحيط وكل المتغيرات من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار.
- سياسة التنافسية عن طريق دعم تنافسية الديون أو المؤسسات والقدرة على تحويل تكنولوجيات مجموعات البحث لتطوير وإدارة المؤسسات عن طريق اغتنام الفرص ومواجهة التحديات وتجدد الخبرات والمعلومات العامة والعاصية.
- سياسة الأمن الاقتصادي/ الأمن والأتصال بمعنى الاستعداد والتأهب لبيئة المنافسة واتباع وتوفير المعلومات والمعرفة.
- سياسة التأثير على مستوى الهياكل والمؤسسات التي تعد الأنظمة والمعايير لإدارة الحياة الاقتصادية من خلال العمل الضغطي.

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
والذي تم الاعتراف به كأساس للعملية الديمقراطية والذي Lobbying
أسهم في مناقشة وقرارات القوانين وساهم في التأثير على
القرار السياسي والاقتصادي.

وبهذا أن الذكاء الاقتصادي عبارة عن نظام لمراقبة بيئة المؤسسة من
خلال الارتكاز على جانبيما هما الجانب الدفاعي من أجل اكتشاف التهديدات
وتجنبها والجانب الهجومي من أجل معرفة الفرص واستغلالها. فيلاحظة
العناصر نجد أن البيئة والتنافسية والتأثير يمثلوا الجانب الهجومي للذكاء
الاقتصادي عن طريق عمليات البحث وجمع ومعالجة المعلومات المفيدة
الخاصة بمحايط المؤسسة بطرق رسمية وبظروف ملائمة. من حيث الزمن
والجودة والتكلفة وذلك بغض بثها واستغلالها في القرارات الاستراتيجية
لتقليص عدم التأكد وضمان استمرارية المؤسسة ودعم مركزها التنافسي.
بينما يمثل الأمن والاتصال الجانب الدفاعي من أجل اكتشاف التهديدات
وتجنبها (1).

(*) معهد التخطيط القومي، مرجع سابق، ص 461
دور الذكاء الاقتصادي في حفظ الاقتصاد المصري.
المطلب الثاني
أهم الفاعلين ضمن سياسة الذكاء الاقتصادي

أن تصميم آلية الذكاء الاقتصادي يستلزم وجود أطراف مؤسساتية ذات سلطة رسمية وغير رسمية لبداً المبادرة والكشفة وهي على الترتيب:

- الدولة: كانت ومازالت تلعب دوراً مهماً في رسم وإعادة هيكلة السياسات العشوائية الاقتصادية عن طريق تبني منظومة متكاملة من استراتيجيات الذكاء الاقتصادي وضبطها بما يتلاهم واحتياجات الأعوان الاقتصادي والمجتمع المدني مع محاولة تحقيق توازن إقليمي إلى جانب تعزيز تنافسية المؤسسات على الصعيدين الخارجي والداخلي. وخلق بيئة ملائمة ومحفزة للاستثمار والتوزن الصناعي على مستوى الإقليم، وتقديم الفرصة الكاملة للقطاع الخاص والهيئات ذات الطابع الاجتماعي والمهني من أجل ابتكار وتحسين سياسات اقتصادية إقليمية رشيدة (1)

- الجماعة المحلية: يؤدي افتتاح المجتمعات المحلية إلى التأثير على الجماعات المحلية في ظل المنافسة العالمية وتلاشي الحاجز الثقافي والاقتصادي، فهي ذو أهمية كبيرة وله عليه فإنه من الضروري تبنيت الجهود لتنمذج بنمط جديد من الاقتصاد والتداخل الذي يعتبر على التمييز والتخصص والخبرات وعلى قدر عال من المرونة لمسايرة التغييرات السريعة في الاحتياجات.

وعليه فإن الحاجة أصبحت أكثر إلحاحاً في تغيير نظرة الدولة للجماعات الإقليمية كوحدات إقليمية إدارية إلى جماعات اقتصادية تنافسية تقوم بتشتيت الدورة الاقتصادية المحلية، وكأن الشركاء الرئيسيين للدولة في المبادرات الكبرى وإنعاش الاستثمارات وحل المشاكل الاجتماعية. فقد أصبحت الجماعات المحلية قطب اقتصادي


دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
دورة الذكاء الاقتصادي في خدمة الاقتصاد المصري

هيم يساهم في دعم الاقتصاد المحلي، وفاعل أساسي ليس فقط في مجال نفوذها بل تعددها إلى المشاركة في المبادرات التنموية الكبرى وقوة اقتراح لها، فإن لمركزية الدولة ممثلة في الجماعات المحلية تشكل خطوة أساسية لتفعيل الذكاء الاقتصادي الإقليمي كانها الهيئة المرتبطة مباشرة بالأعوان الاقتصاديين عن طريق توفير المناخ العام (القانوني، الضريبي، الهيئة الإقليمية... إلخ)، وكذلك تفعيل الخطوط العريضة للاستراتيجيات الوطنية لتهيئة الإقليم لجذب المؤسسات والأفراد، وإعداد إحصائيات ومخططات إقليمية ناجحة. تستخدم وبديعة لمتطلبات التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي، وتوفير قواعد بيانات دقيقة والتي من شأنها أن تساعد على تحديد الآليات والمؤشرات الاقتصادية المستقبلية خاصة فيما يتعلق بالمواكبة الإحصائية للسكان المحليين وتلبية احتياجاتهم.

جامعات ومراكز البحث: تعتبر الجامعات قاطرة التنمية الاقتصادية والثقافية الاجتماعية، وظيفتها الأساسية تتمثل في تكوين الموارد البشرية، وخلق معارف جديدة والقدرة على الإبداع والتنظيم والابتكار والمشاركة والتعاون في التطوير، إذ أن البحث العلمي خاصية التطبيقية منه مردود كبير على المجتمع المحلي، والمؤسسات، إذ أنه نشاط منظم يهدف إلى موجة لاكتشاف وتنمية أفكار جديد من التنمية على شكل قيم مضافة لللاقتصاد المحلي على المعرفة.

غرفة الصناعة والتجارة وال الجمعيات المهنية والنقابات: تعتبر هذه الهيئات الممثل الإقليمي للوزارات وتكمن مهمتها في الإدارة والاستشارة والتوسع الاقتصادي، كما أنها تقدم للسلطات العمومية بناء على طلبها أو بمبادرة الخاصة الرصد الدوري للأنشطة الصناعية.

1) Herbaux , P - Bertacchini, Y : " Tic et territoires quell developments?". In ISDM, n:30, document telechargeable sur le lien, p13, http://archivesic.ccsd.cnrs.fr/docs/00/18/62/PDF/commTICetTerritoires
التجارية و الخدمية ضمن إطار دواكها الإقليمية و فيما يخص التشريع الصناعي والتجاري والتشريع الجبائي والجمركي.
ولأن النمو الاقتصادي يكون انطلاقاً من ضرورة مفادها استشراف المستقبلي واعتماد مخططات استباقية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وهو الجانب الهجومي والدفاعي للذكاء الاقتصادي، وكذلك ترقية الأنشطة التصديرية و توفير المعلومات والمعطيات للمستثمرين المحليين والأجانب، بالإضافة لذلك فهي بمثابة وسيط بين المؤسسات والسلطات العمومية من خلال تحسين مناخ الأعمال ومواجهة التحديات التي تفرضها بيئة الأعمال التنافسية.

التخصص الخاص: أضحى القطاع الخاص يحتل مكانة متزايدة في النسج الاقتصادي الوطني والإقليمي بصفة خاصة بفضل دوره المهم في خلق فرص العمل واستقرار السكان وعدم نزوحهم للمدن المركزية والعواصم، وقد أوضحت الإحصائيات أن المبادرات الفردية لإطلاق مشاريع خاصة وكذلك خلق مؤسسات صغيرة، تتركز غالباً في الإقليم وتساعد على خلق بيئة ديناميكية تنموية وفي إطار الحديث عن القطاع الخاص، برز مفهوم الشركاء المجتمعية كمؤشر هام، حيث يعرف هذا المفهوم على أنه التفاعل بين ثلاث مكونات أساسية هي الحكومة، المجتمع المدني و القطاع الخاص بغض تحقيق التنمية المستدامة، كما تعد توجهاً تنموياً يقوم على أساس التكامل والتكافئ بين الأدوار التي تقوم بها كل الأطراف الثلاث المذكورة آنفاً. (1)

---

المطلب الثالث
مراحل الذكاء الاقتصادي

تتعدد مراحل الذكاء الاقتصادي انطلاقاً بتحديد الحاجة للمعلومة، حيارة
المعلومة ثم معالجتها وثبّتها واستعمالها، وتلخص هذه المراحل في الآتي:
(1)

أولاً: تحديد الحاجة للمعلومة: يتطلب بعض المهارات لتحديد المعلومات التي
نرغب في الحصول عليها، مما يتطلب من المتخصصين في الذكاء الاقتصادي
الدراسة الجيدة بتنظيم المؤسسة واحتياجاتها.

إن تحديد الحاجات من المعلومات هي المرحلة الأساسية في عملية الذكاء
الاقتصادي، فهي عملية مستمرة ولا تتطلب استخدام الوسائل الحديثة وإنما
يكفي فقط أن نطلب مهارة ما في جمع المعلومات التي نرغب في الحصول
عليها، وهو أمر ليس صعباً في أغلب الحالات، فليس من الضروري توفير
وسائل الحديثة، وإنما يكفي في أغلب الحالات أن نحصل بهمارة على
المعلومات التي نرغب في الحصول عليها، وهو ما يتطلب من المتخصصين
في الذكاء الاقتصادي معرفة جيدة بتنظيم المنظمة (2) فالذكاء الاقتصادي هو

(1) د/ سمية أحمد، د/ فاطمة دغفل، واقع ومتوقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات
الأقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول التحول الرقمي للمؤسسات والنموذج التنافسية
على المعطيات الكبيرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ومعالجة المعلومات، جامعة محمد
بوسيف، المسيلة، 2017، ص 4-6.

(2) سارة زرقوط، الذكاء الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الميزة التنافسية - مقاربة مفاهيمية
العدد 1، الجزائر، 2020، ص 69-70.
دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
465
عملية تحويل المعلومات إلى معارف استراتيجية (1) ، وهذا يتطلب وجود المتخصصين في مجال المعرفة للتمييز بين الكميات الهائلة من المعلومات المتداولة وفرزها ، واختبار المعلومات المفيدة لغرض تحليلها وبحثاً لاحقاً . وقبل البدء بأي عملية من المهم جداً تحليل الاحتياجات بطريقة خاصة، فتحليل الاحتياجات المعلومات يمكن أن يلتخص في المراحل التالية:

١- مستعملي المعلومات: قبل المباشرة في تحليل الاحتياجات يجب معرفة أولاً من سيقوم باستعمال المعلومات وما هي نوع المعلومات التي يقدمها

٢- تحليل المؤسسة: من الضروري تقييم وضعية واستراتيجية المؤسسة بعد تعريف المستعملين

٣- العوامل والمجالات الحريجة: قبل البدء في جمع المعلومات، يجب أولاً تعريف النقاط الأساسية من أجل تحقيق الأهداف، فالمعطيات المتاحة قليلة، والهدف ليس الوصول لعدد كبير من المعطيات وإنما فقط جمع المعلومات الضرورية للأشخاص المعينين في الوقت المناسب

٤- الاحتياجات من المعلومات: هذه المرحلة تخصص المعلومات المطلوبة في كل مجال استراتيجي: كلاً من السوق (المحلي-الدولي) ، المنتجات ، المنافسين (تعريفهم، حجمهم، مردودتهم ، مكانة منتجاتهم، حضورهم العالمي...) ، التكنولوجيا (درجة أهمية التحكم في التكنولوجيا ، احتمال ظهور تكنولوجيات جديدة) ، المحيط والزبائن.

٥- المعلومات المتاحة والمعلومات المفقودة: أول ما يتم تعريف المعلومات التي نريدها، يجب تقييم أولاً المعلومات المتاحة على

١- خدمة بوخيرة، البيئة الاستراتيجية ودورها في تنافسية المؤسسة الاقتصادية

الجزائرية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2015، ص. 39

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري ٤٦٦
مستوى المؤسسة، إذ أنه ليس من المجدى البحث عن معلومات

2- تفعيل الاحتياجات: عملية الذكاء الاقتصادي تتكون من سريان دائم للمعلومات والتطور المستمر، الذي يعبر عن التغييرات الحاصلة في المحيط التي تسمح للمؤسسة بالتحرك، فمن أجل بناء نظام ديناميكي يجب تحديد فورًا وباشتراط المعلومات المطلوبة، بما أن الاستراتيجية والمؤسسة تتغير، فإن عملية الذكاء الاقتصادي يجب أن تعدل في ظل هذه التغييرات والاستراتيجية كذلك يجب أن يعاد تعديليها دائماً بأفضل استقبال المعلومات الجديد المجتمعة (الفرص الجديدة، المخاطر الجديدة، الاحتياجات الجديدة...). وبالتالي فإن الذكاء الاقتصادي عبارة عن عملية ديناميكية تسمح بتحقيق تغيرات فعالة وسرعة (1).

ثانيا: مرحلة جمع المعلومات:
بعد تحديد الحاجة للمعلومة يتم اختيار أشكال البحث عن هذه المعلومات من مختلف المصادر الرسمية، الكتب، وسائل الإعلام والاتصال، الأقراس المضغوطة والمصادر الغير رسمية، التي تتطلب التعامل مع المعلومات الواردة منها مجهود شخصي من الفرد الذي يريد جمعها، وتنوع هذه المصادر وتنذر منها: المناقشين في حد ذاتهم، الموردين، المعارض، الطلبة المتمرنين، المصادر الداخلية (2)، ويتم تجميع المعلومات حسب الخبرة الاستراتيجي المتبني في المرحلة السابقة، ويتم تجميع المعلومات في هذه

(1) محمد عبد الحليم زبيدي، الذكاء الاقتصادي مشروع عراقي مقترح وإمكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي، رسالة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص 388.

(2) سهام بوقفل، د. زكى بقوموم، الذكاء التنافسي والذكاء الاقتصادي كآليّة لدعم تنافسية المؤسسة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص 88.
المرحلة من عدة مصادر، وبالتالي يتم تصنيف المعلومات بحسب مصادر الحصول عليها، وهي معلومات رسمية ومعلومات غير رسمية (1):

المعلومات غير الرسمية: تتمثل في جميع المعلومات باستثناء المعلومات الرسمية، حيث أن أهم ما يميز هذه المصادر أن المعلومات التي تقدمها تتطلب مجهود شخصي من الفرد الذي يريد جمع المعلومات ويعجب أن يبقى على اتصال دائم حتى يحصل على ذلك (2) وتصبح المعلومات غير الرسمية صالحة لاستخدامها بعد معالجتها.

وقد أمضت الدراسات أن أغلب البحوث الاقتصادية هي عبارة عن معلومات غير رسمية، وتتمثل في مصادر المعلومات غير الرسمية بالمنافسين أنفسهم، والموردين والزبائن، والمعارض والندوات والمؤتمرات، والطلبة والدربين، والمصادر الداخلية للوحدة الاقتصادية.

شكل رقم (2) مختلف مصادر المعلومات التي تبحث عليها المؤسسة.

المصدر: حمداني هدي، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملاءمة مناخ الأعمال وجنب الاستثمارات الأجنبية. مجلة المؤسسات الجزائرية، العدد (2) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسويق، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص. 16.

(1) كريمة علي الجوهر - خليفة جمعة مطر، دور نظام المعلومات المحاسبية في تعزيز الذكاء الاقتصادي دراسة تحليلية، العدد 17، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، 2016، ص. 34.

(2) سارة زرقط، مرجع سابق، ص 69، 70، دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري 468.
المعلومات الرسمية: هي تلك المعلومات التي يمكن أن تكون ورقية أو رقمية، وتمثل مصادر المعلومات الرسمية عامة بالصحافة والكتب ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة، والدراسات وكافة المصادر الشرعية الأخرى.

يتضمن لنا من الشكل السابق بأن المصادر المفتوحة تتمثل في المنشورات الرسمية والصحف والبرامج الإذاعية والمنشورات التجارية، أما المصادر المغلقة للمعلومات فتمثل في التقارير والبرقيات من السفارات والقنصليات، في حين المعلومات السوداء يتم الحصول عليها من دون موافقة من الحكومات الأجنبية تأتي من الأقمار الصناعية، من أسرار سرقت من أحد الرعايا الأجانب أو عبر الإنترنت.

ثالثاً: مرحلة تحليل المعلومات

مرحلة التحليل هي المرحلة الحساسة في عملية الذكاء الاقتصادي. الهدف منها تقديم المعلومات ملائمة لمتطلبي المعلومات تجب على احتياجاتهم الخاصة فهم يفضلون أن تقدم لهم تحاليل هادفة ومحددة، براهن، نصائح على أن يقدم لهم حجم كبير من المعلومات غير محللة، وفي العموم فإن عملية تحليل المعلومات تقدم في عدة مراحل ومنها:

المصادقة على المعلومات: وهي الخطوة الأولى في عملية المصادقة تتطلب تأمين ملائمة وصحة المعطيات لأنها ليست مضمونة، فالمعطيات تكون ملائمة عندما توافق مع الحاجات من المعلومات، وتظهر قيمتها عندما تم المصادقة عليها، وفي عملية المصادقة على المعلومات أحسن الطرق هي التالية:

- تعريف المصادر الأساسية للمعلومات والتأكد من مصداقيتها
- من طرف خبراء وأشخاص أكفاء

(1) د/ سمية أحمد، د/ فاطمة، د/ غفل، مراجع سابق، ص 4-6
دراسة:[1] عبدالقادر مطاي، متطلبات إرساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التنافسي بالبنوك الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والأكاديمية، عدد 2013، ص 25

مرجع سابق:[2] عبدالقادر مطاي، مرجع سابق، ص 27
بئ الثكية المعلومات من أجل اتخاذ القرار: وتتمثل هذه الخطوة في إعطاء قيمة لهذه المعلومات ببها داخل المنظمة حتى تساهم في خلق قيمة مضافية، فالمعلومات لا تكون ذات قيمة إلا إذا جاءت في الوقت المناسب وبالشكل المراد للشخص الذي يستخدمها استعمال المعلومات: وتتمثل الخطوة الأخيرة، فالتحليل يجعل المعلومات التي تم ببها قابلة للاستعمال، فالمعلومات التي لا يتم ببها لا تفيد في شيء، والتغذية الراجعة تبين لنا ما إذا كانت المعلومات قد أدت إلى تلبية رغبة المستعمل أم لا.

1) سارة زرقوط، مرجع سابق، ص 44-44.

دور الذكاء الاقتصادي في حفظ الاقتصادي المصري
المبحث الثالث
الآليات تطبيق الذكاء الاقتصادي

تمثل اليقظة مرآة المؤسسة في العملية التنافسية، من خلال مراقبة المحيط الداخلي والخارجي، بما يضم من عوامل اقتصادية، اجتماعية وثقافية وتقنية، كونها تؤثر تماماً على أداء المؤسسة مع ضمان تحيين المعلومة العلمية والتقنية وبالتالي تحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة (1)، بالإضافة لتسهيل المعافر وخلق معافر أخرى جديدة والتي تشكل جزءاً من رؤية الذكاء الاقتصادي والتركيز على تجميع المعافر الداخلية مع الأخ ذكاء بعض الاعتبار حماية رأس المال الفكري، وكذلك استراتيجيات دعم الأداء الاقتصادي.

كما تستعرض في هذا المبحث دور الحكومة الإلكترونية في دفع عجلة التقدم وتحقيق الرفاهية كأحد آليات الذكاء الاقتصادي، وأخيراً سوف نتناول المدن الجديدة والذكية ودورها في جذب الاستثمارات وتحفيز الاقتصادات نظراً للدور الهام الذي تقوم به ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول : اليقظة الاستراتيجية ( دعامة أساسية في مسار الذكاء الاقتصادي)

المطلب الثاني : دور الحكومة الإلكترونية في تطبيق الذكاء الاقتصادي

المطلب الثالث : المدن الجديدة، المدن الذكية والمستدامة

المطلب الأول
البيضة الاستراتيجية: دعامة أساسية في مسار الذكاء الاقتصادي

أولاً: تعريف البيضة الاستراتيجية

أن مدارس الفكر الاقتصادي التي تناولت موضوع المعلومة الاستراتيجية اختلقت في البحث عن مفهوم البيضة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الدولة أو الإقليم، فبالنسبة للفكر في أمريكا الشمالية يعتمد بشكل أفضل على البيضة التنافسية الخارجية وتسير المعارف، في حين أن التركيز على مقاربة الذكاء الجماعي مصدرها أسباً

لكن هذه المقاربات في المفاهيم المختلفة لا تمكن من اعتبار حقل الأنشطة الاستراتيجية أدوات مهمة في سباق الإنكار والتنافسية على كافة الأصعدة (الوسط الحضري، الريفي) وفي هذا الناحية يقول N.Crosta (1) أن الإنكار ليس بالضرورة ظاهرة حضارية

ظهرت عدد من المفاهيم التي صاحبتها أيضاً تطور وتخصص مهن جديدة وظيفتها ضمان التقارب بين مراكز القرار التي لها من الكفاءة والمستوليات بما يمنحها وزناً للهرم التنظيمي للدولة أو الإقليم، هذه المهمة تتطلب مكلفين بالبيضة أو مسرين في المعرفة، كونهم حلقة الوصل بين الإداريين وتقني الاتصالات والمعلومات.

بناء على ما سبق نرى أنه يمكننا تعريف البيضة الاستراتيجية مفهوم شامل للكافة وظائف ونشاطات المنظمة تبدأ بالبحث عن المعلومات وجميعها، واختبارها وتنتهي بترجمتها واستخدامها من ظرف المنظمة وبدلاً تكون لها القدرة على اتخاذ القرارات الصانعة لتمكن من تحديد موقعها ضمن بقية المنافسين، فالبيضة الاستراتيجية هي تدفقات معلوماتية إرادية تبحث المؤسسة من خلالها عن معلومات ذات طابع تنبؤي تتعلق بتطوير بيئتها

2) MONINO J.L, "Intelligence Economique et Gestion des Connaissances" Maison des Science de L’Homme Montpellier , L’Universite Hassan II, Mohammedia, 2010, p17

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
الاقتصادية والاجتماعية بهدف خلق الفرص وتفادي الأخطار المرتبطة بعده. التأكد من مناخ الأعمال، ومن بين هذه المعلومات إشارات الإذان البري.

ثانياً: أنواع البيقظة الاستراتيجية:

1- البيقظة التكنولوجية: وهي مجموعة التدابير والإجراءات التي تتخذها المؤسسة للكشف عن المستجدات والتطورات الحاصلة في البيئة التقنية، العلمية، والتكنولوجية من خلال تبادل المعلومات وجمعها من مصادرها الأصلية، وتنظيمها، وتحليلها ثم نشرها لمراكز اتخاذ القرار، ويعتمد هذا النوع من البيقظة على العناصر التالية (1):

- دراسة السوق التكنولوجي من الداخل، والخارج من وفقاً للتغييرات التي تطرأ عليه البحث عن الفرص التكنولوجية، واستغلالها والاستفادة من مراكز البحث والتطوير.
- التحليل المستمر والمنتظم لدراسات الابتكار في مختلف قطاعات النشاط التدقيق التكنولوجي للفئات التي تتشكل في المؤسسة (2).
- التقييم التكنولوجي للاستثمار، وتعزيز الاتفاقيات التعاون في المشاريع المشتركة ويبع التراخيص.
- وعلى سبيل المثال لا الحصر تستخدم عدد من الهيئات منهج البيقظة التكنولوجية على غرار شبكات المراكز الاستشارية، أنظمة الإنتاج المحلي والعنوانية الصناعية، المعهد الوطني للملكية الصناعية، والتقارير الدورية للسفارات، إلخ. فالبيقظة التكنولوجية تعنى بتقريب المؤسسة من بيئتها

التنافسية وإيقافها على إطلاع بكل المستجدات التكنولوجية التي يمكن أن تكون محل تهديدات حالية أو كاًمة فتدعها للبحث عن اكتساب ميزة تنافسية.

2- **البيئة التنافسية**: يمت هذا النوع من البيئة بالمنافسين الحاليين، والداخلين الجدد إلى السوق بمنتجات بديلة، وهي مكملة لكل من البيئة التكنولوجية، والبيئة التجارية حيث تسعى هذه الأخيرة لجمع المعلومات من البيئة التنافسية المتابعة الدقيقة والصارمة لتحركات المنافسين، وأنشطتهم، ومن بين الهيئات التي تلجأ إلى هذا النقطة نجد خرج المهن والحرف التقليدية، التنظيمات المهنية، خرج الصناعة والتجارة...إلخ.

فبالبيئة التنافسية تتم بمراقبة نشاطات المنافسين، من أجل فهم سلوكهم والاستعداد لمواجهة تصرفاتهم المستقبلية، وهذا ما يسمح بتحديد الطريق الواجب إتباعه في حالة ظهور أي خطر من طرف المنافسين، وتمثل جوانب البيئة التنافسية في الآتي:

- إثراء محفظة نشاطات الإدارة العليا بما يتماشى مع متطلبات السوق والمنافسة ورغبات العملاء
- تحليل التكاليف ومقارنتها بتكليفة المنافسين إذا تمى لها ذلك
- تتبع الأعمال التجارية للمنافسين ومبيعاتهم
- التحري عن تشكيلة المنتجات المنافسة وأداء المنافسين واستراتيجياتهم

3- **البيئة التجارية**: تسعى إلى تنبؤ وترقب كل التغيرات الحاصلة في بيئة المؤسسة والمتعلقة بتغير أذواق المستهلكين وتطور رغباته واحتياجاتهم، كما أنها تعطي أهمية كبيرة لمختلف الضمانتات (عودة البيانات).

---

2) Jakobiak . F , Op.Cit , p70
3) ROUACHD , Op.Cit , p35
والخدمات وآجال التسليم، فهي تهدف لضمان تنافسية دائمة، كما أن هذا النوع من البقعة يتطور بتطور احتياجات الزبائن على المدى الطويل، ومتابعة عروض الموردين التي تتعلق بالمنتجات الجديدة

4- **القبضة البيئية**: تعرف بالبقعة الاجتماعية أو الشاملة على حسب نوع وطبيعة المؤسسة، وهي تضم باقي أنواع البيئات دون الأنواع السابقة (القبعة التكنولوجية، والتجارية، والتنافسية) فتسعى للتبقي والمراقبة المستمرة والمواصلة بجمع المعلومات المتعلقة بكافة الأحداث، والتطورات التي تطرأ على المبادين الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والقانونية التي تميز المؤسسة عن منافساتها، ثم تقوم بمعالجةها على حسب طبيعتها، ومن ثم نشرها عبر شبكات الاتصال إلى مراكز اتخاذ القرار، إذن فالبقعة الاجتماعية (البيئية) تتمثل في مراقبة كل التغيرات التي لها علاقة بمختلف أوجه الحياة، وسلوك الأفراد والمجتمعات.

5- **القبعة القانونية**: تسمح البقعة القانونية أو التشريعية بتعزيز ورصد تطور القوانين، والتشريعات التي يمكن أن تصدرها الهيئات الحكومية، أو الوزارية، أو جميع أصحاب القرار داخل الدولة بصفة عامة، فهذا الترصد الذي تقوم به المنظمة لمختلف التشريعات، والقوانين يسمح للمنظمة من تكوين ردة فعل تجعلها تنتج الفرص، أو تفادى الأخطار والآثار السلبية التي يمكن أن تحدثها القوانين والتشريعات الجديدة (1)، ويجطي مجال البقعة التشريعية الفعاليات التالية: البرلمان، السلطات العمومية، المؤتمرين، هيئة القياس والمحاسبة، والهيئات الدولية المتخصصة، إلخ. مما سبق نستنتج أن البقعة الاستراتيجية دور فعال في صياغة الاستراتيجية التنافسية.


دور الذاك الديمقراطي في حفز الاقتصاد المصري
ثالثاً: مراحل القيادة الاستراتيجية:

تم عملية القيادة الاستراتيجية مهما كان نوعها بالمراحل التالية:

1- مرحلة الجمع:

- خلال هذه المرحلة يتم جمع المعلومات المطلوبة من البيئة بإتباع الخطوات التالية:
  - القيام بعملية جرد لكل المصادر الشرعية، والتي يمكن الحصول عليها من خلالها على المعلومات المطلوبة
  - تحديد عناصر البيئة المستهدفة من عملية الرصد، ونوعية المعلومات المطلوبة بناءً على أهداف المؤسسة واحتاجاتها (1)
  - وضع خطة مفصلة للفحصة تتضمن تحديد الوسائل والتقنيات، وتوزيع المهام، وميزانية العمل
  - جمع كل ما يمكن من معلومات عن العناصر المستهدفة من المصادر المعنوية تبعاً للخطة الموضوعة

2- مرحلة التحليل والتركيب:

- بعد جمع المؤسسة للمعنى من المعلومات تأتي مرحلة تحليل، وتركيب ما تم جمعه كما يلي:
  - تحليل المعلومات بتفسير دلالاتها الحالية، والتبني بآثارها المستقبلية وذلك بالاعتماد على الوسائل المتخصصة، وقرارات الخبراء من داخل أو خارج المؤسسة
  - فرز وترتيب المعلومات لاحتفاظ بالمعلومات والمفيد منها، وترتيبها حسب أهميتها

1) MONINO J-L: Op-Cit, p.14
لا يكون لعملية البيضة الاستراتيجية أي جدوى ، مالم يتم نشر النتائج المتواصل إليها ، لاستعمالها من الأطراف المعنية ، ولهذا فعلي المؤسسة إتباع الخطوات التالية لنشرها ، واتخاذ القرارات اللازمة لذلك:

- دراسة متخذه القرار للمعلومات المقترحة واختيار أنسابها ،
- وأكثرها ملاءمة لتطوير الاستراتيجيات الإبداعية الناجحة
- القيام بصياغة النتائج المتواصل إليها ، وعرضها على متخذي القرار والجهات الطالبة لها بسرع وقت لتفادي تقديم المعلومات تنفيذ القرارات المتخذة ، ومتابعتها بجهة تقييم نتائجها ، وانطلاقاً منها يتم تحديد الفجوات بين ما تم تحقيقه ، وما هو مسطر من أهداف ، بعدها يأتي البحث من جديد عن معلومات حيوية تمكن من القضاء على هذه الفجوات (1)

---
المطلب الثاني
دور الحكومة الإلكترونية في تطبيق الذكاء الاقتصادي

نتيجة للانتشار الواسع للثورة التكنولوجية في العالم، يمكن القول أن الحكومات تعامل بشكل عام مع عالم أعمال في معظمها يستخدم التطورات التكنولوجية، وبعد أن لمست بشكل ملحوظ الفوائد العامة من استخدام التكنولوجيا وبخاصة الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) وجدت نفسها مضطرة للفكر بشكل جدي بالتحول التدريجي نحو حوكمة كل أعمالها، بهدف الاستفادة القصوى من ثورة المعلومات والاتصالات، وبالفعل أعادت الكثير من الحكومات النظر في الطريقة التي يسير بها العمل داخلها وبدأت تحول تدريجيا نحو ما يطلق عليه اليوم الحكومة الإلكترونية (E-Government) (1) حيث أن الحكومات تسعى في عصر اقتصاد المعرفة لتحقيق فعالية في تقديم خدماتها للجمهور وتحقيق فعالية في تبادل النشاط بين دوافعها ومؤسساتها، وقد وصف القطاع الحكومي دوما بالبروتوراديا (بطيء في الإنجاز)، ومن هنا نشأت الحاجة لتطبيق الحكومة الإلكترونية.

حيث تقوم فكرة الحكومة الإلكترونية على أربعة ركائز وهي:

• تجميع كافة الخدمات والأنشطة المعلوماتية والتبادليات والتفاعلية في موقع الحكومة الرسمي على شبة الإنترنت
• القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعمالية والخدمة للمواطن إضافة إلى تحقيق حالة اتصال دائم بالجهور (4 ساعة في اليوم)

(1) مقال صبري : الاستراتيجية الأمنة للحكومة الإلكترونية، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2010، ص 17

(2) د/ عبد المطلب عبد الحميد : الاقتصاد المعرفى، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص 168، 479
تحقيق سرعة وفاعلية التنسيق والربط والأداء والإنتاج بـ
دوائر الحكومة ذاتها ولكل منها على حدة
تحقيق فوائد في الإنفاق على كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد
أفضل من الأنشطة الحكومية ذات المحتوى التراثي

أولاً : تعريف الحكومة الإلكترونية:

هناك من عرف الحكومة الإلكترونية بأنها : "تطوير منظومة العمل الحكومي
التقليدي باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة لتقديم الخدمات الحكومية من
خالي قنوات متعددة تيسير الأداء وجعله أكثر كفاءة من خلال توفير الجهد
والوقت والتكلفة"

الحكومة الإلكترونية هي نسخة افتراضية من الحكومة الحقيقة مع بيان
ان الحكومة الإلكترونية تعزى محفوظة في السيرفرات الخاصة بمراكز حفظ
المعلومات Data Centers للشبكة العالمية Internet وتحاكي أعمال
الحكومة التقليدية والتي تتواجد بشكل حقيقي ومادي في أجهزة الدولة" (1)
وتختلف التعريفات باختلاف التطبيقات والتوجهات , وفي هذا الصدد يمكن
الإشارة إلى ثلاثة مداخل رئيسة لفهم المصطلح , نجدها بارزة اليوم في الأدبيات
العالمية للحكم الإلكتروني (2)

بناءً على ما سبق يمكننا تعريف الحكومة الإلكترونية : "هي تلك الحكومة
التي تيسر وتسهل وسائل وسائل وصول المواطنين للخدمات الحكومية سواء كان
ذلك من خلال نظام الشبكات الواحد في المصالح والهيئات والمؤسسات وغيرها

(1) ج. حسام عبد الغفار فوزي , دراسة علاقة العمران والثورة الرقمية ( نحو رؤية مقترحة
لتفعيل دور تكنولوجي المعلومات والاتصالات كمحرك للتنمية العمرانية الشاملة ) بالتطبيق
على أحد المدن الجديدة , كلية الهندسة , جامعة القاهرة , 2014 م , ص 26 - 65
(2) Vitaly Baev , ( Social and Philosophical aspect of E-governance
Paradigm Formation for public Administration
http://www.cem.itesm.mx/dacs/publicaciones/logos/anteriores/n42/vbae
v.html

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري 480
، أو من خلال تيسير وصول المواطنين لخدمات الحكومة من خلال المواقع الإلكترونية مما يوفر الجهد والوقت والمال على المواطنين، حتى تصل بالمواطنين إلى أفضل درجات الرفاهية.

ثانيا: دور الحكومة الإلكترونية

يعتبر ذلك أن تسعى الحكومة الإلكترونية أن تكون وسيلة لبناء اقتصاد قوي ومساهمة في حل مشكلات اقتصادية، وفق للتصور الشامل، وتكون وسيلة خدمة اجتماعية تساهم في بناء مجتمع قوي، ووسيلة تفاعل يأوى أعلى وتكلفة أقل.

وهي أيضا وسيلة أداء باختصار كل مشارك البطء والتأخير في الجهاز الحكومي، ولا يوجد مبالغات في اعتبارها خسارة وسيلة للرقابة مما تتمتع به النظام التقني من إمكانية المراجعة والتحليل الآلي وشبكة مؤمن للأنشطة التي يتم على المواقع، فإذا لاحظه من هذه الأبعاد حققت غرضا، ويعتبر ذلك وسيلة إعاقه إن لم يخطط لبناها بالشكل المناسب وضمن غرفة واضحة، بل والأعم هي وسيلة لمتابعة البعد والتقليل من الممارسات الفاسدة.

لذلك يجب أن تسعي الحكومة الإلكترونية لنقل التدابير الحكومية من الاعتماد على النظام الورقي إلى تطبيق النماذج الرقمية وإتاحة تعبيرتها على الخط، تسهيل الدفع الإلكتروني، تحقيق فعالية الأداء الحكومي، تطوير بنى تحتية عامة في حقل التقنية والتشغيل وتشفير وتقنية الاحتياجات (التقنية في بيئي الاتصال والحوسبة).

وللتحقيق هذه الأغراض وما يندرج في نطاقها من أغراض فرعية لا يمكن أن يتم إنجازها دون اعتماد استراتيجية حكيمية وواضحة في بناء الحكومة الإلكترونية، استراتيجية تنطلق من دراسة الواقع القائم ومشكلاته قبل المباشرة في نقل العمل الواقعي للعمل الرقمي، مما يؤدي لانتقال عبوات الواقع للبيئة الإلكترونية. (1)

---

(1) د/ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 109-110.
ثالثًا: مبادئ الحكومة الإلكترونية:

وضع مجلس التميز الحكومي الأمريكي عدا من المبادئ الإرشادية للكمبيوترية وهي:

- سهولة الاستعمال: وذلك بتسهيل وصول المستخدم للجهت الحكومي إلكترونياً مما يلي الحاجز الزمني والمكانية والمراعاة هذه الأجهزة لاحتياجات المستخدمين واحتياجاتهم.
- الوصول من أي مكان: وذلك عن طريق تواصل المستخدم من أي موقع مناسب مع الحكومة الإلكترونية، وهذا يتضمن تنوع وتحديد منافذ الخدمات الإلكترونية وسلامة تغطيتها للمحيط الجغرافي الخاص بالعمان.
- الخصوصية والأمان: حيث توفر الحكومة الإلكترونية السرية المناسبة والأمن المعلوماتي والمصداقية، بما يساهم في بناء ثقة بين مقدم الخدمة والمواطن المستفيد منها.
- التحديث: حيث أن سرعة معايير التطورات التقنية يمثل العمود الفقري لتطبيقات الحكومة الإلكترونية، وأيضا معايير التغييرات المتعلقة بظروف الخدمة، والتي تتطلب في كافة العوامل البيئية الداخلية والخارجية.
- التعاون المشترك: وذلك يتم المشاركة بين الهيئات الحكومية والخاصة والمنظمات غير الحكومية والبحثية في وضع الحلول المتطورة كلا حسب تجربته وخبرته.
- استمرارية التغيير: هي تغيير أسلوب عمل الحكومة التقليدية باستخدام التقنيات والتطبيقا على المستوى الفردي والتنظيمي.


دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
رابعاً: أهداف الحكومة الإلكترونية:

يهدف تحوَّل الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية لتحقيق مجموعة من العناصر وهي: (1)

- تساهم الحكومة الإلكترونية في تعزيز الشفافية من خلال تقديم معلومات ذات درجة عالية من الموثوقية والالتزام الفوري بنشر وتدوَّل المعلومات.
- تحسين استجابة الحكومة لاحتياجات المستفيدين (من المواطنين وغيرهم) من خلال تجهيزهم بالمعلومات الوفية.
- توفير الوقت والمال والموارد المستخدمة من قبل إدارات الحكومة في إطار علاقتها بالمواطنين والمستثمرين وأصحاب الأعمال.
- خلق تأثير إيجابي في المجتمع من خلال ترويج وتنمية مهارات ومعارف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بين أفراد المجتمع.
- تسعى مشروعات الحكومة الإلكترونية لتحقيق جودة الخدمات الحكومية العامة المقدمة للمستفيدين.
- مراقبة التطور التقني بما يحقق التكاملية مع التقنيات المتقدمة في هذا المجال وما يخدم مصلحة الوطن ويسهل الإجراءات المتبقية في الجهات الحكومية والغير حكومية.
- توفير بعض الخدمات التي تهم فئات كبيرة من المستثمرين والجمهور على شبكة الإنترنت أو الهاتف المحمول أو الهاتف الثابت.
- إتاحة مصدر واحد للمعلومات الحكومية يمكن للجمهور أن يتعامل معها.
- دعم النمو الاقتصادي بتوفير البيئة المناسبة من خلال تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

خامساً: معوقات وتحديات الحكومة الإلكترونية

---

[1] محمد حسام عبدالفؤادي، مركز سابق، ص 62-65
دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري 483
هناك مجموعة من المعوقات التي تجعل من الصعب على طالب الخدمة المواطن الدخول على الموقع الإلكتروني الصحيح الذي يمكنه من الحصول على المعلومات أو الخدمة، ومن هذه المعوقات ما يلي:

- كبر حجم وارتفاع درجة التعقيد في العمل الحكومي، فمعظم الإدارات المركزية لديها ما يقرب من 70 إدارة مختلفة لكل منها الموقع الإلكتروني الخاص بها، إضافة إلى الإدارات على المستوى المحلي بمستوياته المختلفة، الأمر الذي يجعل من الصعب حصر أو إدراك أي الإدارات أو أي المواقع الإلكترونية سوف تقوم بتلبية رغبات طالب الخدمة، هذا إلى جانب كون بعض الخدمات تقوم بها مجموعة من الإدارات المختلفة والتي تستلزم كل منها استيفاء شكل مختلف من الاستثمارات.

مثل هذا المعوق يمثل تحديا لبرنامج الحكومة الإلكترونية ممثلاً في كيفية قيامها بعرض خدماتها إلكترونياً بشكل يسهل استيعابه والتتعامل معه.

فمثلاً من أجل تجديد رخصة السيارة، فإن المواطن لا يحتاج إلى معرفة الجهاء أو الجهات التي ستقوم بتسهيلها له بقدر ما يريد معرفة كيفية التسجيل في بمقترضاته إتمام مهمته، بحيث يكتفي مثلاً بكتابة كلمة (سيارة) من أجل تمكينه من دخول الموقع الإلكتروني الذي سيوفر له الخدمة التي يريدها، وهذه الحقيقة تفرض تحدياً عند تصميم المواقع الإلكترونية بحيث توفر نظم المعلومات المستخدمة عرضاً للخدمات على نحو يحقق التكامل بين القطاعات الحكومية المختلفة بنقدم خدمة ما بشكل يجنب المواطن الحاجة إلى ضرورة تفهمه للهيئات التنظيمية الداخلية للحكومة، وبعبارة أخرى لابد أن يراعي عند تصميم المواقع الإلكترونية استخدام معيار (Process (العملي) كأساس بدلاً من المعيار (الوظيفي (Functional كأساس للتنظيم، وقد دعي هذا التحدي إلى تبني ما يعرف باسم (بوابة الحكومة...
الإلكترونية (Government Gateway)
للحكومة (Single Window to Government)

الضروره الاعتماد على العنصر الbashري، فليس من الممكن تحويل كافة الخدمات الحكومية إلى شكل رقمي، فالخدمات الحكومية الإلكترونية لا يمكن تفعيلها في بعض الحالات مثل: جمع القمامه، وتلقي شكاوي المواطنين، والاستعلام عن أرقام التليفونات، فمثل هذه الخدمات ليست ممكناً بشكل كامل ولكن تستفيد بدرجة أو أخرى من الدعم الإلكتروني على شبكة الإنترنت، فتصور أن مفهوم الحكومة الإلكترونية يعبر عن قيام الحكومة بجميع الأعمال الموكلة إليها عن طريق الإنترنت بعد تصوراً خاطئاً، فبعض الخدمات لا تزال بحاجة إلى الشكل التقليدي للحكومة.

مثلى جمع القمامه، بناء الكباري، تنفيذ الأحكام القضائية.

يمكن تحقيقاً لقدر أكبر من التفاعل بين الحكومة الإلكترونية وطالب الخدمة. لابد من بناء قاعدة بيانات خاصة بالجمهور أو المواطنين بحيث تتضمن أماكن السكن، وحالاتهم الاجتماعية والصحة وطبيعة العمل وعدد مرات السفر للخارج...إلخ، من بيانات شخصية تساعد على تقديم الوضع الحالي لطالب الخدمة ومن ثم إمكانية إدراك احتياجاته المستقبلية. وهذا سهولة قيامه بتغيير أية بيانات خاصة بوضعه الحالي بسهولة دونما الحاجة إلى الانتقال من مكانه.

Customer

مثل هذا التوجه يتفق مع ما يطلق عليه (إدارة العلاقة بالعميل) (CRM) (1) أو (Relationship Management) (2) التي تسعى من خلالها الإدارة الحكومية الإلكترونية من بناء علاقات مع مواطنيها كل على حدة لتقديم الخدمة التي بريدها بأفضل صيغة تتفق وتفضيلاته، ويمثل هذا التوجه تحدياً أمام برنامج الحكومة الإلكترونية في محاولة كسب ثقة المواطنين نظراً لما يتضمنه هذا التوجه من تهديد

المراجع السابق، ص 119-119
1 مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة 2013، ص 44-441، ص 485
2 دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
لخصوصيات وأسرار المواطنين وخاصة في حالة اقتصاد قاعدة البيانات
تلك أو في حالة استخدام ما بها من بيانات في غير مصلحتهم، كاستخدام
المعلومات الخاصة بالدخل أو الثروة في التشكيل في الدّما المالية
اصلاحها أو في اتهامه بالتحايل في إقراره الضريبي الأمر الذي يحتاج
نوعاً ما من التوازن بين أحقية الأفراد في المحافظة على خصوصيتهم
والجوا إلى الدخول بسهولة واستخدام قاعدة البيانات لتسهيل الحصول
على الخدمة بالشكل الملائم، ولاحظ أن تحقيق هذا التوازن هو أمر
يختلف باختلاف الحكومات، فحكومة سنغافورة على سبيل المثال أطلعت
شوطاً كبيراً في بناء قاعدة البيانات هذه لتقليلها من أهمية (خصوصية)
المواطنين، الأمر الذي لا يكون مقبولاً في بلد كندا حيث يعد مجرد
وضع صورة شخصية على رخصة القيادة انتهاكاً للخصوصية ومجالاً
لاستغلال ما بها من بيانات
(1)
تفعيل الوسائط الإلكترونية أو ما يطلق عليها البطاقات الذكية مثل بطاقات
تحقيق الشخصية وبطاقات الاتصال التي تمكن طالب الخدمة من الدخول
على المواقع الإلكترونية التي يريد الدخول عليها كما تمكنه من إتمام
التعاملات بالدفع من خلال الإنترنت، وتلقى هذه الضرورة على الإدارة
الإلكترونية مهمة تحويل المجتمع إلى مجتمع رقمي، ومن قبل هذا مهمة
توفير أجهزة الكمبيوتر للمجتمع كلك وتثبيثه باستخدامه، بحيث
يحظى كل مواطن بفرصة ليكون جزءاً من المجتمع الإلكتروني بغض النظر
عن ظروفه المالية الاجتماعية والثقافية
(2)
وجود استراتيجية اقتصادية شاملة تتضمن إلى المكونات التالية بشكل فردي:
القيادة، السياسة، التنافسية الاقتصادية (سواء بالنسبة للموارد التقليدية أو
التعليم أو استخدام عامة المعرفة)
(3)
التبادلكبير بين مناطق العالم في إمكاني الوصول واستخدام التكنولوجيا
الأمر الذي يثير قضية الفجوة بين من يعمل ويستخدم التكنولوجيا ومن لا
يمستطع الوصول إليها
(4)
(1) مريم خالص حسين، مرجع سابق، ص 44، 45
(2) مرجع سابق، ص 44، 45- 51
دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
486
نقاس المؤهلات: حيث يفتقد عدد كبير من العاملين في القطاعات الحكومية في الدول النامية للمعرفة التي تطلبها عملية التحول إلى الحكومة الإلكترونية، ويظهر ذلك على شكل مقاومة قوية للتغيير تقف أمام نشر هذه المعرفة، يؤثرها عامل هجرة الخبرات من القطاع العام لصالح القطاع الخاص، أو إلى خارج البلدان العربية، وهو ما يفاقم النقص.

الفجوة الرقمية: تعاني العديد من الدول النامية من ضعف معدات استخدام الإنترنت والحوسبة الشخصي، وتقدر إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة (UNDESA) عدد هؤلاء المستخدمين بـ 10 مليارات

---

1) /عبد المطلب عبد الحليم، مرجع سابق، ص 5-11، 1984
المطلب الثالث
المدن الجديدة والمدن الذكية والمستدامة

هذا الصدد، يهدف التخطيط الإقليمي لحصر ودراسة كافة الموارد والإمكانات المتاحة، وتحديد كيفية استغلالها لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال فترة زمنية محددة.

ولذلك تعتبر المدينة الجديدة، سياسة وطنية، ومن أهم أدوات التخطيط الإقليمي التي تتطلب بذل جهود لتهيئتها بما يتناسب وتتطابق الحياة المعاصرة وجعلها ذات شخصية تجارية مستقلة من حيث البلد الاقتصادي، الاجتماعي، وخصائص التنمية المستدامة. لذلك يمكننا تقسيم المدن إلى كلاً من:

الفرع الأول: سياسة المدن الجديدة

1. تعريف المدن الجديدة

تعرف المدن الجديدة على أنها: "تجمع حضري يقع بجوار مدينة كبيرة، مهمتها تحويل الخدمات والتجهيزات من أجل إنشاء التجمع وتتجاوز المملكة المتحدة رائدة في سياسة المدن الجديدة "New Towns" في سنوات الخمسينات ", فقد كانت الثورة الصناعية في أوروبا سابقاً في هجرة المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية انطلاقاً من بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وهولندا

(1) صبتي فارس التبني، جغرافية المدن، جامعة بغداد، دار صفاء للنشر، 2002، ص 8-9

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري 488
بينما في الوطن العربي فقد انتهجت مصر والسعودية سياسة المدن الجديدة منذ سبعينيات القرن الماضي بهدف خلق انقاض عن المدن الرئيسية بالإضافة لتنمية المناطق الناشئة (1)، حيث تتخلق المدن الجديدة بكل تجمع بشري ذو طابع حضري ينشأ من موقع خال أو يستند إلى نواة سكنية موجودة وتشكل مركز توازن اقتصادي واجتماعي وشري بما يوفره إمكانيات التشغيل والسكان والتجهيز.

2- أهداف المدن الجديدة :

• أهداف اقتصادية: تحقيق فرص عمل جديدة عن طريق تنوع النشاطات الاقتصادية و الوظائف، وبرمجة التجهيزات المختلفة الضرورية للسكن.

• أهداف بيئية: تهوية مراكز المدن الكبرى عن طريق تخفيف عدد السكان وزيادة المساحات الخضراء مما يساعد على التقليل من الثلوث الهوائي والضجيج.

• أهداف عمرانية: وتتمثل في تخفيف التركيز الحضري (تخفيض التكدس السكاني) على المدن الكبرى وخاصة العواصم وخلق بعض التوازن وتوفير السكن اللائق.

• أهداف اجتماعية: تتلخص في الحد من التمييز الاجتماعي السائد في المدن الكبرى وتوفر إطار حيائي مقبول لأغلبية شرائح المجتمع.

وقد أنشأت مدن جديدة مع تطور الشركات المتعددة الجنسيات ذات النشاط الدولي، مدن شاملة عالمية لها خصائص الدولة كمركز كثيف بالمدن الكبرى لإدارة تلك الشركات ذات الأنشطة الدولية والنمو السريع لنشاطات

1) سميرة ديب, سياسة التخطيط الحضري عبر فكرة شبهة المدن الجديدة في الجزائر, مجلة دراسات وابحاث, جامعة زيان عاشور الجلفة, العدد 8, الجزائر, ص 171-189.
الفقرة الثانية: المدن الذكية: نحو منهج ذكي للحياة في المدن

ظهر مفهوم المدن الذكية منذ تسعينات القرن الماضي بالموازاة مع تنامي موجة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وانتشار رقة استخدامها حيث أصبحت التكنولوجيات الرقمية واحدة من العناصر المتاحة للواجهة الحضرية المعاصرة، وادخلت هذه التكنولوجيات ضمن المشاريع الاستراتيجية الحضرية الكبرى، وتجسيدها بالتوافق مع الفضاء المعماري للمدينة على شكل "تهيئة رقمية"، فالمواطن يبحث بطبيعته عن المدينة المثالية، وتتأتي تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتغيير المجتمع الحضري بعمق نتيجة التلاحم بين الأبعاد الاقتصادية التكنية، الإدارية وحتى البيئية (1).

وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق على تقدم مصطلح موحد للمدينة الذكية، وتنوع المقاربات التي تعالج هذا الموضوع (علم الاجتماعي، الذكاء الاصطناعي، الشبكات الاتصالية) إلا أن المدن الذكية تعتمد اليوم على خلق شبكة من الخدمات واستغلال الامكانيات الحالية والمستقبلية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل تحسين كفاءة الأطر التكنية والإنسانية للوظائف الاجتماعية


دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
الاقتصادية والديمقراطية التشاركية لأنظمة المدن، حيث أصبح هذا النمط من المشاريع الحضرية الكبرى منهجًا رائجًا لدى الجماعات الإقليمية، لا تتحضر التنمية الإقليمية فقط فيما يتعلق بالتهيئة الحضرية والبنية التحتية بل تهدف لخلق شراكة مجتمعية قائمة على تفعيل المبادرات المحلية لمجموعة من الفاعلين يتقاسمون المصالح فيما لا يشاركون نفس الخطط والسياسات.

لذلك من الصعب وضع تعريف محدد للمدن الذكية، وبالعودة لل المكتوبة العلمية والتكنولوجيا الاجتماعية والتي لها نصيب في تأسيسها أن المدن الذكية هي أقالييم ذات قدرة عالية من التعلم والابتكار، ويتم تصميمها بناء على أعلى الامكانيات الإبداعية للسكان، ومؤسسات خلق المعرفة لديها وبنيتها التحتية الرقمية للاتصال وإدارة المعرفة، وتميز هذه الأخيرة عادة بأدائها العالي في ميدان الابتكارات.

ويمكن تعرف المدن الذكية على أنها كيانات مدن اقتصادية، للدلالات على المدينة الرقمية، مدينة الألياف، مدينة المعلومات، المدينة المبنية على المعرفة للمجتمعات الإلكترونية، حيث تغطي جملة واسعة من التطبيقات الإلكترونية المرتبطة بالفضاءات الرقمية والتي تعد شكلًا مسيطراً من الفضاءات الجماعية التي ترافق الإقليم، حيث تغطي وتسهل الشبكات الرقمية والتطبيقات البرمجية في مختلف أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمدن.

وانتقلًا من مدن نيويورك إلى باريس ثم طوكيو مرورًا بسبيل وبرشلونة، فقد بدأ الحديث عن ضرورة ادماج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في كافة جوانب الحياة اليومية وبناء المدينة المثالية، وذلك من أجل تفعيل الوعي والتصرفات الإيجابية التي تصب لصالح تنمية اجتماعية وإقتصادية مستدامة، انطلاقًا مما سبق يمكن الجزم بأن المدن الذكية تشكل بوابة لتنافسية الإقليم من خلال:

- التحفيزات المقدمة للمؤسسات: الشبكات التكنولوجية ذات التدفق العالي، ومناطق النشاط المبتكرة.

1) Komninos, N: **Op-Cit**, pp 17-20
دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

٩٤٨١
دورة الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

- توسيع النسيج الاقتصادي لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
- تكوين رأس المال البشري والكفاءات من خلال تطبيق استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في العملية التربوية، التكوين العالمي فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الرقمي والإبداع
- توفير إطار استثمار مناسب بفضل ممارسات التنمية المستدامة التي توفر التكنولوجيات المتقدمة (إعادة تدوير النفايات، الحد من التلوث
- الأنواع، أنظمة السقي الذكي، تنقيبة المياه...)
- نظام رقمي للنقل، ذو كفاءة عالية وقليل التلوث
- هندسة معمارية خضراء، عقارات سكنية ذكية ومساحات مكتبية
- الحد من الفجوة الرقمية من خلال توزيع الدخول للإنترنت
- وسياسات ووسائط الإعلام المتعددة (Multimedia)، وتوزيع الأجهزة الرقمية للمدارس
- استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في إدارة الإقليم والتخطيط الحضري (SIG)، النماذج الثلاثية الأبعاد
- تطوير العمل عن بعد، والخدمات عن بعد، والتي تحد من تنقل الأشخاص (مكاتب رقمية، مراكز خدمات عن بعد)

وارتكز ذلك تبقي الأيديولوجية الرقمية لكل دولة قاعدة قوية للتنمية الاستراتيجية 
المدن الذكية، ولا يمكن أن تكون مزعجة عن الإطار الوطني لتقنية استخدام تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات، وعلى النقيض فإن نضج هذه الموجه

1) يأخذ برنامج مدينة PAULYWOOD برنامجاً بابعاً البيئي للتنمية المستدامة كونه يضم مركزاً تكنولوجي للاستغلال المحدود من الطاقة، إعاقة تدوير النفايات السلبية، كونه يضم كلاً من: MICROSOFT,
CISCOSYSTEMS، IBM، TOSHIBA، INTEL، CITROEN، SNCF
2) Blakely، E．J："Competitive Advantage for the 21st Century City: Can a Place-Based Approach to Economic Development Survive in a Cyberspace Age?"، in: APA Journal، VOL. 87 n، 10، pp133-134

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

٤٩٢
في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، فان الدول الصاعدة الأسيوية (الهند ، الصين وكوريا) باستثناء اليابان التي تعد مرجعية في هذا المجال ، لا زالت تقطع أشواطاً كبيرة لتعزيز استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

الفرع الثالث : المدن المستدامة

مع تبني مفهوم التنمية المستدامة ، والاهتمام المتزايد بأثار التنمية على البيئة المادية والثقافية الاجتماعية وامكانيات النمو الاقتصادي من خلال قاعدة اقتصادية لا تستنفد الموارد الطبيعية بالاستخدام غير الرشيد ولا تلوثها ، وتتبنى مبدأ إعادة استخدام المنتج ، أي إعادة تدويره كمدخل في عملية إنتاجية أخرى ، أو استعادة الطاقة المستمرة في هذا المنتج.

وتحدد المدن المستدامة هي الوسيلة المثلى لتحقيق العدالة الاجتماعية لسكانها بحيث تعزز مفاهيم الديمقراطية والاعتماد على الذات وخدمات المدينة تتألف من اعتماد مجتمعها على ذاته ومشاركة في صناعة القرار في العمل على استيفاء وتبليا الحاجات الأساسية لأفرادها وتقليل الفجوة بين طبقات المجتمع ومستويات الدخل المختلفة وضمان الحدود الدنيا من نوعية الحياة المقبولة لكافة أفراد المجتمع وضمان المشاركة والمساءلة مع استخدام التكنولوجيا المتاحة وتشجيع الظروف المحلية.(1)

وبناءً عليه فإن المدينة المستدامة هي مدينة معاصرة تخطط وتنمي وتدار لإشباع الحاجات السكانية اليومية لسكانها من مراكز مدنية وبنية تحتية وخدمات صحية وتجارية وتعليمية واجتماعية ونقل ، ويحقق ذلك من خلال تطبيق التكنولوجيا المتاحة وتشجيع الظروف المحلية.(1)

(1) وسام داي "الذكاء الاقتصادي في خدمة تنافسية للأقاليم دراسة حالة الصناعة الصيدلانية والبيكنولوجيا في الجزائر" رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير جامعة باتنة 1 تونس 118 – 119-118
دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

مدخل وأساليب جديدة لتخطيطها التنموي والعمري المتكامل، تجسد المبادئ والأطر البيئية والعمارية والاجتماعية والاقتصادية في منظومة متكاملة تتحكم علاقات تكافلية، وبأسلوب نمو مختلف عن عملية النمو التقليدية للمدينة، وتصميمها وتسويتها، وإدارتها، ومقاومتها للتدهور البيئي.
الفصل الثاني

اثر تطبيق الذكاء الاقتصادي على القدرة التنافسية مع دراسة لتجارب بعض الدول

تعدّدت مفاهيم القدرة التنافسية واختلافها حسب الآراء التي ترى منها القدرة التنافسية، وقد عرفت حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) القدرة التنافسية على أنها "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة في ظل شروط السوق العالمية، وفي نفس الوقت تحقق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل"(1)، حيث يهدف إلى تحسين نوعية المنتجات المحلية من أجل اكتساب مكانة في السوق الدولية، حيث أن نتاج القدرة التنافسية للمؤسسة والمنظمة يمكن في الحصول على مردودية أعلى من متوسط قطاع الصناعة، حتى وإن كان هناك اختلاف في قياس وتقييم المردودية فإن المنظمة ذات القدرة التنافسية يجب أن تكون متفوقة في مجال الربح الذي يعتبر الهدف النهائي العام لأية منظمة تعمل في سوق تنافسية (2).

وسوف تتطرق في البحث الأول لدور الذكاء الاقتصادي في رفع القدرة التنافسية للدول مع القاء الضوء على بعض النماذج التي استخدمتها الذكاء الاقتصادي وساهم في دعم قدرتها التنافسية ومؤشراتها في البحث الثاني ومن امثلة تلك النماذج الولايات المتحدة الأمريكية، والمغرب واليابان، واخيراً في البحث الاخير سوف تتطرق للحالة المصرية والدور الذي لعبته الحكومة باستخدام الذكاء الاقتصادي في سبيل التحول للاقتصاد الجديد، وسوف نتناول هذا الفصل بالتعليمي كلاً من:

المبحث الأول: ماهية القدرة التنافسية وأسس تطويرها

(1) ميليو يزيد، أصول وفصول التسويق، دار هرمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2014، ص 12.
(2) بومروف الياس، القدرة التنافسية للمنظمة الإستثمارية المفهوم والأبعاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، ص 154. دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري 495.
المبحث الثاني: تجارب الدول في تطبيق الذكاء الاقتصادي
المبحث الثالث: الدروس المستفادة للاقتصاد المصري من تجارب الدول في استخدام الذكاء الاقتصادي

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
المبحث الأول

ماهية القدرة التنافسية وأسس تطويرها

كلاً من:

المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية ومبادئها الأساسية

المطلب الثاني: الجوانب الرئيسية والمحددات الأساسية للقدرة التنافسية

المطلب الثالث: العلاقة بين الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية

(1) محسن أحمد الخضري, صناعة مزايا التنافسية, مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, القاهرة, 2004, ص 84-85
المطلوب الأول
مفهوم القدرة التنافسية ومبادئها الأساسية

سنترقب من خلال هذا المطلب إلى مجموعة من المفاهيم التي تدور حول القدرة التنافسية وأسس تطويرها وهي على النحو التالي:

أولاً: مفهوم القدرة التنافسية

تعرف القدرة التنافسية أيضاً على أنها القدرة القطاعات الاقتصادية على المنافسة في الأسواق وأن تكون قادرة على الحفاظ على حصتها في السوق المحلية في ظل نظم التجارة التنافسية المفتوحة، حيث توجد هناك ثلاثة مستويات من القدرة التنافسية تؤثر في نجاح مشاريع الأعمال في بيئة تنافسية على صعيد عالمي: القدرة التنافسية للصناعة التي تregor فيها الشركة، القدرة التنافسية للدولة التي يقع فيها العمل، القدرة التنافسية للشركة (1).

فالميزة التنافسية تخلق ويمكن اكتسابها من خلال قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال وخاصة إمكانية انتقال التكنولوجيا، ورأس المال وعملة الماهرة لتعزيز القطاعات الاقتصادي كل، لتحقيق النمو وانتقاذ الفرص في الأسواق العالمية، حيث يرى Porter أن الميزة التنافسية هي العنصر الحرج الذي يقدم فرصة جوهيرية لكي تحقق المؤسسة ربحية دائمة مقارنة بمنافسيها، كما يضيف بأن تحقيق الميزة التنافسية يكون في عدة جوانب (2).

- التركيز على قطاعات سوقية معينة (التركيز).
- تقديم منتجات مختلفة عن منتجات المنافسين (المميز).
- استخدام عمليات التصنيع ومنافذ توزيعية بديلة (السيطرة على التكلفة).

(1) ظاهر محمود، القدرة التنافسية للمنتجات الفقهية في دولة تحرير التجارة الدولية، أطروحة دكتوراة في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص 18.
(2) طه على نايل، علاقة طرق التدريب لتحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة الحرير، مجلة جامعة الأثار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس، العدد 2013، ص 432، 2010، ص 18 (498).
- استخدام هياكل مختلفة للتكلفة (السيطرة على التكلفة) (1)

لذلك نرى أن التنافسية من أهم العوامل التي تؤدي تنميةها إلى تطور القطاعات والمؤسسات على تحقيق رضا العمال وتلبية احتياجاتهم كنتية للارتباط بمnstوى الخدمات وتقديم المنتج الأفضل والمتميز دائماً

ثانياً: أسس تطور القدرة التنافسية  

اعتمدت القدرة التنافسية على عدة أسس لتطورها ويمكن ابرازها في ما يلي:

1- التطور التكنولوجي: وتعني استعمال التكنولوجيا للوصول إلى أعلى مستوى بداية من الإنتاج, التأخير, التخزين والحفظ

2- الاهتمام بالبحث والتطوير: تفعيل العلاقة بين المؤسسات, الجامعات ومراكز الأبحاث

3- الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة: وتعنى الالتزام بمستوى ثابت من الجودة وليس التقلبات في نوعية الإنتاج

4- دراسة الأسواق الخارجية: تعتبر الأسواق المحلية سوق محدودة ولا بد من البحث عن اختيار أكثر تطور وتوازنًا فالسوق المحلية محدودة المخاطر وهنا تبرز نوعية المخاطر التجارية التي يمكن التعرض لها داخل الأسواق

5- تكيف نظام التعليم مع متطلبات السوق: وذلك يكون النظام التعليم متوافقًا مع احتياجات سوق العمل وحسب الطلب المستقبلي على العمل والنصوص التكنولوجيا المستقبلية

(1) ظاظر حمود, مرجع سابق, ص 499
6- تطوير اليد العاملة وتكوينها: بما يعني تدريب القوى العاملة المؤهلة التي تستجيب ل متطلبات السوق، والالتزام بالمواصفات الدولية للجودة (إيزو).

7- تطور نظام المعلومات (تقنية المعلومات): إنتاج المعلومات وتدوينها وتخزينها وتوثيقها يعتبر اليوم تقنية ذات تأثير كبير في الطرق التي يعمل بها الاقتصاد، فالتحسينات الهائلة في تقنية الاتصال (الإنترنت) هي قوة فاعلة في نمو الانتاجية في عالمنا اليوم.

ثالثاً: المبادرات الأساسية لبناء القدرة التنافسية

توجد مجموعة من المبادرات التي تدعم عليها المؤسسة الاقتصادية في زيادة قدرتها التنافسية وتمثل في النقاط التالية:

1- التبسيط: يهدف إلى تخفيف الفائض في كافة صوره ومجالاته من خلال خفض مدخلات النشاط مع الحفاظ على مستوى مخرجه ويتحقق ذلك بالتعامل مع متطلبات ناتج أقل تكلفة وحسن التعامل مع المواد المختلفة.

2- التنسيق: ولها مجالات للتطبيق وهي:

1. وضع معايير ومقاييس ثابتة لتفاهم بين المنتجين والعملاء والموردين.
2. توحيد بعض أجزاء المنتجات أو الموديلات بحيث يمكن استخدام هذا الجزء الموحد داخل جميع المنتجات.

3- التقدم التكنولوجي: في مجال التكنولوجيا الانتاج والمصنع ويمكن أن يكون هذا التقدم متدرج ومتوصل ويسري على ثلاث اتجاهات:

1. توظيف تقنيات إدارية متقدمة مثل: مراقبة الجودة وتحسين العمليات.
2. تقديم منتجات جديدة أعلى كفاءة وأقل سعر مثلما يحدث في مكونات الحاسب الآلي.

1- ظافر حمود، مرجع سابق، ص 12.
2- مبادرات الإدارة وتطوير الصناعة، دروس من الصناعة اليابانية، تاريخ الاطلاع، ص 2021/12/3-1.
تمكين تكنولوجيا التشغيل التحكم الآلي والكمبيوتر لتحسين دقة التشغيل

4- التخصص:

- تقسم العمل إلى أجزاء وتخصيص فرد أو مجموعة أفراد لكل جزء ، وتختلف المؤسسات فيما بينها في تنفيذ هذا النموذج
- تركز مجال الأعمال في نطاق محدد وتوجيه كافة الموارد لهذا المجال مثلاً: التخصص في صناعة واحدة

5- التوسع:

ذلك التوسع الحجمي في الأعمال يؤدي للتوسع في أداء الأنشطة المختلفة وهذا يؤدي بدوره إلى رفع كلف تشغيل الموارد وخفض مخاطر انخفاض الطلب، وارتفاع أسعار السلع، وفروع تدهور في جودة الخدمات (1)

(1) مبادئ الإدارة وتطوير الصناعة، مرجع سابق، ص 3-1
المطلب الثاني
الجوانب الرئيسية والمحدودات الأساسية للقدرة التنافسية

الجوانب الرئيسية للميزنة التنافسية: وتتمثل في (1)

- الجانب الأول: تنافسية الكوادر البشرية من حيث الوفرة العددية والوفرة النوعية، أي من عدد الخريجين لكل من المعاهد العليا والكليات، وكذلك من حيث خريجي المدارس المتخصصة، وكذلك من حيث التأهيل العلمي، والتدريب النموذجي العملي

الجانب الثاني: تنافسية الإنتاج، وكفاءة أليات التقدم والتطوير في إنتاج السلع، والخدمات، والأفكار، وأساليب الصناعة، وما تبيّنه هذه التنافسية من مجالات امتياز وتفوق، فهي تنافسية لا تعترف بالعجز، ولا تقر أن هناك أي شكل من أشكال الظروق حيث توفر عوامل الرغبة القوية للجامعة والتي من خلالها يتم تحسين الأداء، وذلك من خلال عنصر زيادة الإنتاجية وتخفيف الكلفة النسبية للإنتاج، وتعصر تفعيل الرؤية المستقبلية من خلال الدراسات والبحث وأجهزة التطوير المتقدمة، بالإضافة لتعصر زيادة التفاعلية بين المشروعات وربطها من خلال الحس القومي وتفعيل آلياته.

- الجانب الثالث: تنافسية التمويل من حيث عوامل الإنتاج والوفرة وسهولة الاستخدام، ومن حيث عوامل التكلفة، والقدرة على سداسه واستقرار سعر الصرف والقوى الشرائية للعملية المحلية.

- الجانب الرابع: تنافسية التسويق وتطوير معلومات وخدمات وبحوث السوق ومستهلك في كل الأسواق، وأساليب عمليات الترويج والإعلان والبيع والإعلام، وأساليب عمليات التوزيع الإلكتروني

---

(1) علاء الدين يوسف، مساهمة الذكاء الاقتصادي في تعزيز الميزة التنافسية في الأسواق العالمية: الصناع، جامعة السادات، جامعة التجارية، المجلد 4، العدد 1، مارس 2019، ص 226 - 237

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

502
ثانيًا : المحددات الأساسية للقدرة التنافسية

ارتباطت المحددات التنافسية بصفة عامة بمنهج Porter الذي يمثل الأساس في تحليل القدرة التنافسية من المستوى الجزئي (المؤسسة) وهي وحدة التحليل الأساسية فالفشريات وليس الدول هي التي تتنافس في صناعة، وتستمد الدولة تنافسيتها بعد ذلك من تنافسية شركاتها والصناعات المتواجدة بها، إذا فالمحددات الرئيسية للقدرة التنافسية لمؤسسة ما هي :

١- الطلب المحلي كأحد محددات القدرة التنافسية

تدفع أهمية عنصر الطلب المحلي كأحد محددات القدرة التنافسية للمؤسسة إلى ضرورة دراسة خصائص الطلب المحلي، نوعيته، مدى تقدمه، قدرته وسرعة تشبيه أن يعكس الأذواق العالمية، وجود طلب أكثر تطوراً وتحديداً وسريع التشبيح يتفق مع متطلبات السوق العالمي، مما يدفع على التجدديد والتطوير الذي هو جوهر التنافسية (١)

٢- عوامل الإنتاج كأحد محددات القدرة التنافسية

لا يمكن الاعتماد في خلق القدرة التنافسية للمؤسسة على عوامل الإنتاج فقط، فقد تقوم القدرة النسبية لعوامل الإنتاج تدفع المؤسسة إلى الخلق والابتكار، بل أنها تشكل أحد محددات القدرة التنافسية والتي يمكن الحصول عليها من خلال الخلق والتجديد أو الاستيراد من الخارج عند الضرورة (٢)

١) بلال بوعمة، دور الابتكار في خلق ميزة تكافيسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، الملتقى الدولي حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة، يومي ١٦ - ١٧ نوفمبر ٢٠٠٨، بمجمع سويداني بوجمعة، ص ١٧٢

٢) منى طعيمة الجرب، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، سلسلة أوراق اقتصادية، جامعة القاهرة ص ١٥، دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري ٥٠٣
يري إن محددات القدرة التنافسية تحدد في رأي من

حسب Lall Sanjaya خلال تعامل المؤسسة مع ثلاثة أسواق (سوق العمل ، سوق الحوافز ، سوق المؤسسات)

يتضمن سوق العمل الأكثر تقدمًا وتشمل التكنولوجيا والمهارات الفنية ، فضلاً عن توفير البنية الأساسية .

يتضمن سوق الحوافز كلاً من السياسات الاقتصادية الكلية ، النظام الصناعي والتجاري الذي تنتجه الدولة بما يترك أثره على القدرة التنافسية المؤسسية ، علاوة عن الطلب المحلي الذي جاء ليشمل حجم الطلب ومعدل نموه ، الذي لا يوقف على حجم الدخل وإنما أيضًا على نمط توزيعه ناهيك عن تقدم الطلب وتعلقه .

يتضمن سوق المؤسسات كل المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة ، وتتضمن مؤسسة التدريب ، التطور والبحث العلمي وهي المؤسسات التي أكدها الإدبيات المختلفة أنها على قدر كبير من الأهمية لدعم القدرات الإنتاجية للمؤسسات ومن ثم قدرتها التنافسية (١)

الشكل رقم (٣) يلخص محددات القدرة التنافسية

<table>
<thead>
<tr>
<th>محددات القدرة التنافسية حسب Lall Sanjaya</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td><strong>سوق المؤسسات وتشمل:</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>- مؤسسة التعليم</td>
</tr>
<tr>
<td>- مؤسسة التدريب</td>
</tr>
<tr>
<td>- مؤسسة التطوير</td>
</tr>
<tr>
<td>- مؤسسة البحث العلمي</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>سوق الحوافز ويتضمن:</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>- النظام الصناعي</td>
</tr>
<tr>
<td>- السياسات الاقتصادية</td>
</tr>
<tr>
<td>- النظام التجاري</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>سوق العمل ويتضمن:</strong></td>
</tr>
<tr>
<td>- البنية الأساسية</td>
</tr>
<tr>
<td>- التكنولوجيا</td>
</tr>
<tr>
<td>- المهارات الفنية</td>
</tr>
</tbody>
</table>

(١) منى طعيمة، مرجع سابق . ص . ٢٠ ❄️

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
المصدر: من اعداد الباحث

يشير نموذج Brinkman على أن القدرة التنافسية هي نتيجة مجموعة من عوامل الوطنية وأخرى دولية، فعلى المستوى الوطني تتمثل العوامل المحددة لتنافسية الصناعة أو المؤسسة في المحددات التالية: (1)

- وفرات الحجم: تنمي هذه الوفورات قدرة المؤسسة على البيع بأسعار تنافسية، الأمر الذي يرفع من قدرتها التنافسية مقارنة بالمنافسين.
- تكنولوجيا: إن التطور التكنولوجي يعتبر عامل أساسي لتحسين فعالية الإنتاجية.
- خصائص المنتج: ينطبق بشكل خاص على المنتجات التي تحمل خصائص مميزة عن منتجات المنافسين وتشمل هذه الخصائص عوامل غير سعرية مثل الصيانة وخدمات ما بعد البيع وغيرها.
- تخصيص الموارد: ويركز على الموارد الطبيعية ورأس المال البشري التنظيم والسياسات العامة: إن تدابير السياسة العامة للدولة لها أيضاً تأثيرات جد مهمة على القدرة التنافسية، وذلك بفعل آليات كل من السياسات النقدية، الضريبية والاقتصادية للدولة.

أما على الصعيد الدولي، فإن القدرة التنافسية تحدده تحت تأثير عدد من العوامل أهمها سعر الصرف، ظروف السوق الدولية، تكالفة النقل الدولي وغيرها (2).

(1) خياري زهية - شاوي شافيه، القدرة التنافسية للصناعة التحويلية دراسة حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة الاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 2010، ص 7.
(2) خياري زهية - شاوي شافية، مرجع سابق، ص 98-99.

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري ۵۰۵
ثالثاً: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة

1- الربحية: تشكل الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرات على التنافسية، إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أو أنها لا تتنازل عن الربح بصرف النظر عن حضورها في السوق، وإذا كانت ربحية المؤسسة تزيد البقاء في السوق ينبغي أن تتمد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة المالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية، أي أن هذه النسبة ورؤوس الأموال الخاصة للمشروع على تكلفة استبدال أصول تسمي (مؤشر توبين) فإن كانت هذه النسبة أصغر من الواحد فإن المشروع ليس تنافسياً.

2- تكلفة التصنيع: إن تكلفة الصنع المتوسط بالقياس بما يكفيه مقارنة مع المنافسين تمثل مؤشر كافياً على التنافسية في فرع نشاط إنتاج متجانس، لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن تكلفة وحدة العمل إن تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسط عندما تكون اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية.

3- الإنتاجية الكلية للعوامل: تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلة (PTF) التي تحوもないسية من مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساواة تكلفة عناصر الإنتاج، ومن ممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات محلية ودولية. ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية أو تحرق دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفرات الحجم، كما يتأثر دليل النمو بالفرصات على الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية. ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية ودرجة من الاستثمار غير فعالة أو كليهما معاً (1).

(1) وديع محمد عدنان، سلسلة دورية تتيح بقضايا التنمية في الإقاطع العربية، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر 2003، السنة الثانية، ص. 11.
المطلب الثالث
العلاقة بين الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية

أولا: الذكاء الاقتصادي والمنافسة

يمكن ربط العلاقة بين الذكاء الاقتصادي والمنافسة على الشكل الآتي:

(1) ان تنوع الاقتصادات والقضايا الاستراتيجية كان لهما أثر كبير على أشكال
الذكاء الاقتصادي، فاصبح مرحلة تابعة لعملية صنع القرار وأدائها في
حدد ذاتها، فهذا التفاعل المباشر بين المؤسسة والبيئة يقوم على السيطرة على
المعلومات وإنتاج المعرفة في إطار أفضل لفهم البيئات الاقتصادية، وأفضل
توقع المتغيرات والمساهمة الرئيسية للذكاء الاقتصادي هي دعم اتخاذ القرار،
بالتمنن في المبهمات من خلال فهم المعلومات الخارجية والداخلية، ومعظم
مديرين المؤسسات يعتبرون أن الغرض الرئيسي للذكاء الاقتصادي هو تسهيل
اتخاذ القرارات الاستراتيجية عن طريق تقديم سيناريوهات حقيقية لمختلف
الخبرات الاستراتيجية لصناعي القرار، ويتهدف هذه السيناريوهات من
خلال التعود على ممارسة الذكاء الاقتصادي الذي من خلاله يتم تحليل البيئة
بغي المساعدة في الكشف عن الإجراءات ونوايا المنافسين، استعلامات الذكاء
الاقتصادي تسمح بتطوير قدرة مسيرو المؤسسة على التأثير في محيطها،
كما نشر شائعات تؤدي لدعم استقرار المنافسين وكذلك تطوير قدرة التأثير
في المنظمات المهنية أو السلطات العامة هو كذلك من أهم الأنشطة الرئيسية
للفكر الاقتصادي.

ويجب هذا التعريف للذكاء الاقتصادي هو بالأساس ضمن علاقات تنافسية
بين المؤسسات، فيجب على رؤساء المؤسسة الحذر والحذر أثناء جمع
المعلومات من مناورات منافسيها الحاليين والمحتملين، وكذلك أثناء التلاعب

---
(1) محمد رقامي, الذكاء الاقتصادي بين المنافسة والتعاون وتأثيره على تحصين دائرة
المؤسسات الاقتصادية, مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خضيرية بسكرة, الجزائر,
بالمعلومات عليهم والعمل على تطوير قدرتهم على إحداث ضرر لمنافسها، و
تزايد ممارسة الذكاء الاقتصادي أبهية عندما نشئ المؤسسة في بيئة تميز
بشدة المنافسة. فالذكاء الاقتصادي له أهمية في الصفقات في هذه النظرية فإن
المنافسة تعتبر أمر مفيد.

ثانياً: الذكاء الاقتصادي كمدخل متكامل لصناعة تنافسية المؤسسة.

تهتم المؤسسات الاقتصادية المعاصرة في سعي للدخول في ساحة التنافسية
المحلية والدولية إلى تبني مفاهيم وممارسات إدارية مستجدة باستمرار، لطبيعة
بيئة الأعمال التي تعمل ضمن متغيراتها المتعددة والمعقدة في نفس الوقت،
ولعل الذكاء الاقتصادي يعد بجدارة الآلية التي يفضلها تتمكن المؤسسة
الاقتصادية من الحصول على قدرة تنافسية متميزة، فهذه القدرة التنافسية تتحدد
بمدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على دراسة السمات المعاصرة والاستفادة منها
، وتحويلها لأفكار وممارسات وقيم إدارية متمثلة في استراتيجيات جديدة.

ويمكن التوصل إلى أن التنافسية يمكن صناعتها وبناءها على أساس الذكاء
الاقتصادي كممارسة إدارية ناجحة لأسباب متعددة. ولعل أهمها يتمثل في
تضمن الذكاء الاقتصادي لأدوات وتقنيات هامة وقد تعتبر ك استراتيجيات من
خلال البيئة الاستراتيجية، والتأثير وحماية المعلومات كبعد ثالث

ثالثاً: الذكاء الاقتصادي كوسيلة حوار بين المنظمة ومحيطها.

تقوم استراتيجيات التمييز في المنظمة بطرح منتجات ذات تنافسية عالية في
الأماكن معتمدة في ذلك على المعلومات، التي تعد سلعة غير مادية تستخدم
عند الحاجة، وننير تعد المعلومات مصدر للأرباح وضماناً لاستمرار وبقاء
المنظمة للحفاظ على الميزة التنافسية بين منافسيها، حيث يجب على المنظمة
أن تكون سباقاً في الحصول على الإشارات والمعلومات التي تسهم لها بالتنبؤ
بالاحتياجات، وردة فعل السوق مثلًا: التغيير في التشريعات، إطلاق منتج
جديد، اكتشاف بعض التطورات والتكنولوجيا الحديثة...إلخ، فتطور الذكاء

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

508
الاقتصادي يعتبر أقوى وسيلة معرفة تحت تصرف المنظمة، كما أن تطبيقه بطريقة غير مباشرة بواسطة متخصصين، يعتبر عامل لتطوير إدارة المعلومات وتدفقها داخل المنظمة.

رابعاً: البقطة الاستراتيجية كأداة للميزة التنافسية:

يمكن استخلاص أن البقطة الاستراتيجية أداة للميزة التنافسية من الأسباب الآتية:

1. السير الحسن لنظام البقطة الاستراتيجية، يؤثر إيجاباً على المؤسسة ونشاطها، حيث تساعد البقطة الاستراتيجية على البحث والتطوير، وعلى اتخاذ القرارات الاستراتيجية كما تضيف للمعلومة قيمة ناتجة عن تحليل هذه الأخيرة واستخراج نتائج تتطابق مع حاجات المؤسسة.

فالمؤسسة التي تعتمد على البقطة الاستراتيجية هي المؤسسة التي تقوم بعملية جمع المعلومات عن البيئة وعناصرها المختلفة، وهذا على أساس الأهداف المحددة مسبقاً، وتحليل تلك المعلومات وتحويلها إلى أفعال، وعلى هذا الأساس فإنه يمكن اعتبار البقطة الاستراتيجية على أنها عملية تسحي بتزويد المؤسسة بالمعلومات الخاصة بمتغيرات البيئة الحالية والمحتملة، وتحليل تلك المعلومات، بغرض استغلالها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتستطيع المؤسسة من خلال البقطة الاستراتيجية أن تنمي العديد من مزايا التنافسية نذكر منها:

- التحسين المستمر في السلع والخدمات
- البحث عن المميزة التنافسية وتطويرها وتحفظ عليها
- الفهم الجيد للتغييرات الحالية في بيئة الأعمال
- القوة على البحث والتطوير والابتكار
- الوعي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية
- التسويق الجيد للوقت في كل نشاطاتها

1) حسان بوعيابة، فعالة نظام المعلومات الاستراتيجية في ترشيد القرارات ودعم القدرة التنافسية، مؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسلمة 2019-2020، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، دورة التسويق، ص 270-279.
توصيل حل المشاكل بسرعة
• إعادة توجيه استراتيجية المؤسسة
• رفع القدرة الإبداعية للمؤسسة

خامساً: أهمية الذكاء الاقتصادي في دعم التنافسية: 
ën للذكاء الاقتصادي أهمية كبيرة في نمو و توسع و بقاء الاقتصاد في ظل 
اشتتاد المنافسة و سرعة التطور التكنولوجي ، وبالتالي فهو يعد بمثابة حماية 
من التهديدات الخارجية واستغلال الفرص والتكيف مع مختلف التغيرات 
الخارجية ، حيث أنه يعمل على تحقيق النقطة التالية:(1)

- زيادة جودة الخدمات وال кнопج ، والذي يؤدي إلى كسب رضا العمل
- بالتالي زيادة كمية المبيعات ومن ثم زيادة الأرباح مما يزيد من 
القدرة التنافسية
- الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة، فالعامل يرغب دائماً في الاستعانة بكل 
ما هو جديد للتجديد في المواصفات والتصميم والإنتاج
- زيادة الفاعلية التنظيمية بحيث يعزز الذكاء الاقتصادي قدرة العمل 
المجموعي وتحسين الأداءات
- يستخدم الذكاء الاقتصادي في تطوير منتج جديد وتحسين الأداء،
- واتخاذ القرارات والحصول على ميزة تنافسية
- الحصول على مورد وافر من المعلومات والمعرف
- التحسن الدائم في العلاقات بين الموردين والعملاء
- المعرفة المعقدة بالأسواق
- خلق التعاون بين المتعاملين الاقتصادي
- الحصول على حصة سوقية أكبر وتحقيق الأرباح من خلال توسيع 
نشاطاتها(2)

سادساً: أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق القدرة التنافسية

1) آنه بلحاج ، واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمنطقة مع دراسة حالة 
رسالة ماجستير في علوم التسويق , جامعة نسanes , ص 82
2) خيره طسوش - رجاء زعلوط ، دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية 
المستدامة, إدارة الأعمال , جامعة الجيلاني بونعما , بحمس مليانة , 2015/2014 , 
صر 484
3) دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
أصبح ضرورياً على المنظمات أن تعمل على إيجاد مزايا تنافسية صعبة
التقليدية نتيجة للتقدم المتواصل في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ولا يمكن
ذلك إلا بناء نظام قائم على الذكاء الاقتصادي والذي يعمل على:

- تطوير البيانات واحتياجاتهم عبر الزمن فتمكنها بذلك من تقديم منتجات
متميزة تحول دون محاكاة المنافسين لها وهذا ما يرفع من مركزها
التنافسي في السوق وتضمن بذلك تحقيق تنافسية دائمة.
- توفير المعلومات المتعلقة بمنتجات المنافسين للمؤسسة، وخدماتهم
المقدمة من حيث الجودة النوعية والسعر وهذا ما يمكنها من تحقيق
ميزة تنافسية بالتفرد في إنتاج منتج معين للسيطرة على السوق
ومواجهة المنافسة، بحيث لا يمكن للمنافسين تقليدها، فتمكن بذلك
من تحقيق مركز تنافسي.
- تمكين الذكاء الاقتصادي للمؤسسة من تفادي التهديدات، واعتداءات
المنافسين في القطاع النشط بتحفيز رواد الأعمال على بني
استراتيجية دفاعية تمكنهم من تأمين المؤسسة من المخاطر المفاجئة
التي تظهر في بيئتها أو ببني استراتيجية هجومية تمكنها من التركيز
على ميزة تنافسية لمواجهة المنافسين والتقدم عليهم.

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

511
المبحث الثاني
تجارب الدول في تطبيق الذكاء الاقتصادي

اتجهت العديد من الدول في وقتنا الحالي إلى الاعتماد على الذکاء الاقتصادي لأهميتها في التحول نحو الاقتصاد المعرفي لمواجهة التطور في الاقتصاد العالمي، وسيتم نقل هذا البحث كلاً من التجربة اليابانية، والأمريكية، والمغرب كالآتي:

المطلب الأول: تجربة اليابان المبنية على نظام الذكاء الاقتصادي

المطلب الثاني: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام الذكاء الاقتصادي

المطلب الثالث: تجربة المغرب في استخدام الذكاء الاقتصادي
المطلب الأول
تجربة اليابان المبنية على نظام الذكاء الاقتصادي

ابتعدت اليابان عن التحالفات العسكرية والعبدية السياسية، وتوجهت للتركيز على المنحنى الاقتصادي حيث وضع اليابانيون جهازًا تجارياً وصناعياً وفقاً لقاعدة قائمة على الاستعمال الكثيف للمعلومة الاقتصادية، وجعلها في خدمة السيادة الوطنية وهذا يظهر من خلال حجم الاستثمار في المعلومات بنسب ملحوطة من رقم أعمال المؤسسات، وفضلت ثقافة تقاسم المعلومات التي تشكل أحد أهم أدوات التنافسية الصناعية في اليابان من خلال شبكة تغطي مختلف الأسواق العالمية وتعمل في الوقت الحقيقي على إقامة علاقة قوية وشراءة إيجابية تجمع المؤسسات والإدارة عن طريق مركز جمع المعلومات وهي وزارة الصناعة والتجارة الدولية (MITI)، كما أن Sogo – soshas

وهي من كبرى الشركات اليابانية التي تمول مؤسسات باعتبارها تضم أكبر عدد من الخبراء اليابانيين من شتى دول العالم، أرباب العمل، النقابات والهيئات ذات طابع البحث العلمي. وهي تعتبر موجهاً نحو استقطاب تعظيم عوائد الاستثمارات ومساعدة المتربصين اليابانيين في الخارج، وعليه يتسم بنظام الذكاء الاقتصادي في اليابان بجملة من المميزات: (1)

1) الأذين بين الاعتزاز دور الذكاء اليابانية في تصميم وبناء مجال
2) دوران تدفق المعلومات التنسيق العالى والتكامل بين الاستراتيجيات القطاعية

**) وزارة التجارة الدولية والصناعية، تسيقية للربط بين المعلومات الاستراتيجية، ودورها الأساسي في مساعدة المؤسسات اليابانية وتوجيهها وإعلامها، ترتبط بكل من الجامعات اليابانية، الشركات التجارية العظمى التي تموّل مراكز البحث والتطوير، MITI المنظمات المهنية والهيئات الإدارية ذات الطابع البحثي العلمي، كما تميز بنشاط بالتغير وفقًا للاحتياجات الجديدة للاقتصاد الياباني، وتضع من بين أولوياتها تقنيات جمع المعنويات التنقيفية حول التكنولوجيات الجديدة والتوقيع حول أنماط الاستهلاك

(1) وسام داي، مرجع سابق، ص 31-32
دور الذكاء الاقتصادي في تفاؤل الاقتصاد المصري
عند الاعتماد فقط على تجميع المعلومات بل هيكلها وتوجيهها نحو أغراض دفاعية وهجومية وصناعية

بانتاب سياسة الإقتصاد والشفافية

حيث تعتبر الحكومة اليابانية بأن المعلومة ضرورية في التخطيط والإبداع الاقتصادي والتقني والعلمي ووضعت ميكانيزمات لضمان جمع ومعالجة ونشر المعلومة لتتحول اليابان من نظام اقتصادي يتركز على التقليد إلى نظام موجه نحو الإبداع وغزو الأسواق الخارجية بحيث كانت 92% من المنتجات اليابانية في 1970 تم تمارس المراقبة على براءات الاختراع إلى أن أصبحت اليابان تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقبل الثمانينيات كانت 5% من المنتجات اليابانية ناجمة عن تكنولوجيا أصلية والباقي صادر عن تكنولوجيا أو أفكار قادمة من الخارج أو مشتقة أو مطور من تكنولوجية مستوردة من الخارج حيث توصل اليابانيون ما بين 1951 و1984 إلى إبرام 2300 عقد استيراد لتقنية وتعكس الوضعية بعد سنوات وأصبحت اليابان لا تستورد سوى 10% من التكنولوجيا مع بقاء اهتمام المنشآت اليابانية بشراءات الإبتكار.

وقد ذكر كلا من (1) Zartarian & Hunt 1990 كلفت شركة ميتسوبيشي 30 فرد لمراقبة براءات الاختراع و 50 فرد آخر لنتابعة التطورات التكنولوجية فقط، وهذا خبر دليل على أن البقاء التكنولوجية من العناصر الأساسية في النظام الياباني الذي لا يترك براءة اختراع أو طلب براءة اختراع بدون دراسة، حيث تكم قوة الذكاء الاقتصادي في اليابان في اهتمام جميع بدورة المعلومة من المرؤوس إلى المسئول مع التركيز على المعلومة الصحيحة والجيدة إلى المخاطب والمحاربين والترام اليابان بالحضور في المعارك التجارية والبعثات والاجتماعات، كما يستمر اليابانيون الكثير من الوقت لمعالجة المعطيات من حيث الكمية والنوعية حول الأسواق العالمية ويعتبرون بأن المعلومة سلاح استراتيجي بأن المنشآت اليابانية تنصيرم 1.7% من رقم أعمالها في Rouach يذكر


دور الذكا الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري 514
دور الذكاء الاقتصادي في حفظ الاقتصاد المصري

مجال الذكاء الاقتصادي ويخص المستخدمين 5% من وقتهم للمعالجة ونشر المعلومة التي تم جمعها.

يتمحور الذكاء الاقتصادي في اليابان حول الوزارة الأولى والوزارات الاقتصادية وعالم الأعمال الذي يساهم في تحديد الاستراتيجية العامة والشاملة للبلد مع هيئات التفكير والتي تشمل المنظمات التي تساهم Think Tanks في تطوير البحث وإبداع مع الدور الأساسي لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (METI).

وفي مساعدة المنظمات اليابانية وتوجيهاً وإعلامها بالإضافة إلى اقتراحات Rouach الذكاء الاقتصادي في اليابان حسب (1) يركز على عدة قنوات تبادل المعلومات وسرعة التشارك المبهمة على ثلاثة أقطاب لضمان التجانس والتقسيم المستمر للتوجهات الوطنية وهي:

- القطب المهني الذي يخصص مختلف الجمعيات المهنية التي تشكل قاعدة التبادل الغير رسمي للمعلومات.
- القطب العلمي الذي يضم جاليات الباحثين ويشاركها خبراء المنظمات ، Inkai الذين يقدمون أعمالهم بصفة منتظمة في إطار اللجان التقنية.
- القطب الوزاري الذي ينشط الاستشارية التي تجمع كل من الدولة والبنوك والجامعات والشركات التجارية والمنظمات الصناعية

(Rouach Daniel , La Veille Technologique et Intelligence Economique , PUF , France , 2005 , p126)

* وزار الصناعة والتجارة الدولية سابقاً وتم إنشائها عام 1925 من قبل أعوان الاستعلام اليابانيين Industry : MITI)
ويفارقهم الأمريكيون بوكالة الخَنِرات وتركز الوزارة في جلب المعلومات خصوصاً المنافسين الأجانب ومنظمات وجمعيات خاصة وهيئات مهنية ودوائر وازارة أخرى (Ministry of Economy Trade and Industry : METI)

وتحولت هذه الوزارة في 2001 إلى وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة

(Ministry of international Trade and

(Ministry of Economy Trade and Industry : METI)

(1) Rouach Daniel , La Veille Technologique et Intelligence Economique , PUF , France , 2005 , p126)
الهيئات الرسمية التي لها دور في الذكاء الاقتصادي في اليابان تتمحور حول الوزير الأول ويساعده ديوان البحث مركزة للمعلومات ويتم بالمعلومات ذات القيمة الاستراتيجية العالية ويساعد الوزير الأول الدوائر الوراثية التي تحدد الأهداف مع الهيئات التالية:

- وزارة الخارجية ويساعده مكتب Jahachasa Kyoku
- ويساعده مكتب (Think Tanks) ويقل عددها 400 وعمفها أنشأت في الستينات ومع بداية التسعينيات بدأت الجماعات المحلية تبادر بإنشاء مؤسسات مخازن الأفكار ومعظمها كانت تحت مراقبة الحكومة بالنظرة إلى المصادر المالية الحكومية التي تستفيد منها هذه المؤسسات مما جعل دورها محدود (1) لأنه كان من الصعب عليها إتقاد الحكومة، مؤسسات مخازن الأفكار تلعب دور في جمع وتحليل المعلومات وإنتاج المعارف لخدمة المنظمات وعلى عكس نظرتها الأمريكية مشاركتها في الحوار السياسي هامش أو في مجال اقتراح قوانين أو نشاطات التأثير، وتعتمد مؤسسات مخازن الأفكار Nomura غالبًا على المنظمات التي قامت بإنشائها كمعهد التي تم تأسيسه في 1965 من طرف Research Institute Mitsubishi Research Institute أو معهد Nomura Securities الذي تم إنشاؤها من طرف شركة ميتسوبيشي في 1970
- التكوين: أولت اليابان الاهتمام بصناعة المعلومات بحيث أشار بأن من بين 11 برنامج للبحث التي تم تجديدها من ضمن أولويات البحث من طرف وزارة التربية الوطنية نجد مشروع اكتشاف المعارف انطلاقًا من MOUBOSHO


دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
المعلومات الاقتصادية والعلمية. كما أن خصصت الحكومة اليابانية ميزانية سنوية للحصول على المعلومة وكانت تعادل عند نهاية الثمانينات ما بين 1.5 إلى 1.85 مليار يورو والميزانية السنوية المخصصة للدفعة التكنولوجية تعادل ما بين 0.7 إلى 1 مليار يورو لتمثيل من 10% إلى 15% من ميزانية البحث والتطوير (1). كما يوجد في اليابان اجماع من غالبية الأحزاب السياسية لتغيير التعليم لإدراج الدروس الخاصة بإدارة التكنولوجيا والعلوم مع مراعاة الملكية الفكرية وهذا ما يعني التوجه نحو تعليم تدريس القدوة التكنولوجية

1) Talal Bouchakor , Dispositif d'intelligence economique pour le secteur de l'offshoring au Maroc "Strategie et mise en oeuvre-cas de Casa shore" , these de master professionnelle en management des services publics , ISCAE et ESSEC , Maroc , 2006 , p60

دور الذكاء الاقتصادي في حفظ الاقتصاد المصري

517
المطلب الثاني

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام الذكاء الاقتصادي

شهد مجال الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية تحولاً كبيراً في التسعينيات من القرن الماضي بانظر إلى حجم التنمية الاقتصادية التي حققتها كلاً من اليابان وأوروبا باعتبارهما منافسين رئيسيين للولايات المتحدة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، ليعمل الأمريكيون على إيجاد أسواق رائدة للمعلومات والتي أصبحت رائدة فيما بعد، حيث السوق التي تضم العديد من متعاملي المعلومات كالسماحة والجامعات ومؤسسات البحث والتفكير والمكتبات وهياط الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة فيلمثل في دعم التأثير وعمل جماعات الضغط لتحقيق أهداف المصلحة العامة في الداخل والخارج، كما تشترك كافة الهيئات والمؤسسات في إعداد الاستراتيجية الوطنية ذات الأولوية بالنسبة للبلد والتخطيط لتنفيذها وفقًا لآليات عمل محكمة الدقة (1).

وفي هذا الإطار تدرج أهداف فرعية كتسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات القيمة الاقتصادية والاستراتيجية للجميع، دعم وتحسين التلامح الوطني، التخصص الجيد للموارد بغرض التحكم في تكنولوجيا المعلومات، التفكير المتواصل في حماية الشبكة الوطنية للمعلومات، لتحقيق هذه الأهداف وتعمل المؤسسات حول المركز الرئيسي لهذا النظام وهو البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي حيث يتم تشكيل ما يسمى بغزفة الحرب خاصة بكل سوق يتم اعتبارها استراتيجية بقصد جمع وتركيز وتوزيع المعلومات الخاصة بها بين الأعوان الاقتصاديين العموميين والخواص على حد سواء.

1) ثابت حسان ثابت، الإطار النظري للذكاء الاقتصادي (أثر الذكاء الاقتصادي على إدارة المعرفة واقتصادها)، ورقة بحثية مقدمة لندوة قسم الاقتصاد العلمي في كلية الإدارة والاقتصادية جامعة الموصل، أبريل 2019، العراق، ص 12-16.
وتتميز شركات الذكاء الاصطناعي الأمريكية بحجمها الضخم والممتدة لكافة أنحاء العالم، وتستخدم طاقات مادية وبشرية هائلة كمؤسسة Kroll التي توظف ما بين 5000-6000 موظفاً في 60 مكتب International حول العالم وتحقق رقم أعمال يقدر بحوالي 10 مليار دولار سنوياً، حيث تعمل هذه المؤسسة على تحليل الخطر الاقتصادي والتجاري بناءً على سلسلة عوامل وهيا الاستعلامات والأعمال والتحقيقات والتحقق من السوابق المهنية وخدمات الأمن والحماية وأمن شبكات المعلومات، والمساعدة القضائية والتحليل الاستراتيجي التنافسي (1).

وقد عرف المشهد الأمريكي في مجال الذكاء الاقتصادي تحولاً كبيراً في عقود التسعينات من القرن الماضي، نتيجة للتحولات الدولية من بينها حجم التنمية الاقتصادية التي حققتها كلاً من اليابان وأوروبا باعتبارها منافسين أساسيين للولايات المتحدة وعلى سبيل المثال واجهت شركة بونغ الأمريكية منافسة شديدة من طرف "إيرباص"، والإدارة الأمريكية للطيران والفضاء (NASA) من قبل محطة "أريان" للفضاء.

وهذا عمل الأمريكيين على إيجاد سوق رائعة للمعلومات والتي أصبحت رائدة فيما بعد إذ تضم هذه السوق أنواعاً عديدة من متعلمي المعلومات كالمؤسسات، الجامعات، هيئة البحث والتطوير، المكتبات، هيئة الأمن الخاصة.

أما الهدف الأساسي لعملية الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة فيتمثل في دعم التأثير وعمل جماعات الضغط لتحقيق أهداف مصلحة العامة في الداخل كما في الخارج وضمن هذا الإطار تندرج أهداف فرعية منها:

- تسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات القيمة الاقتصادية والاستراتيجية للجميع.
- دعم وتحسين التلامح الوطني.

(1) ثابت حسان ثابت، مرجع سابق، ص 12-13
دور الذكاء الاقتصادي في حفظ الاقتصاد المصري 519
الذكاء الاقتصادي فحْر الاقتصادية في حفز الاقتصاد المصري

تقلص هدر الموارد بغرض التحكم في تكنولوجيا المعلومات.

إعادة التفكير في حماية الشبكة الوطنية للمعلومات.

بالإضافة إلى ذلك، تشترك كافة الهيئات والمؤسسات في إعادة الاستراتيجية الوطنية ذات الأولوية بالنسبة للبلد، والتخطيط لتنفيذها وفقًا لآليات عمل محكمة الدقة، وتحقيق هذه الأهداف تعمل المؤسسات في أمريكا حول المركز الرئيسي لهذا النظام وهو البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي، حيث يتم تشكيل ما يسمى بغرفة الحرب (War room) خاصة بكل سوق يتم اعتبارها استراتيجية وذلك لجمع وتركيز وتوزيع المعلومات الخاصة بها بين الأعوان الاقتصاديين العموميين والخاصين. (1)

كما تساهم العديد من الهيئات في تحديد الأهداف ذات الأولوية للدولة، إذ أن نظام الذكاء الاقتصادي الأمريكي يدور حول البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي، ويعتمد استراتيجية غرف الحرب (War Room)، حيث تعمل على تجميع وتوزيع المعلومات بين القطاعين العام والخاص، والتي تكون في اتصال مباشر مع مركز الدفاع، كما نلاحظ مساهمة المؤسسات الخاصة أيضاً في إطار الاستخبارات، والكونغرس الذي يمثل مباشرة مع البيت الأبيض ومختلف الهيئات التي يتعامل معها، من وكالة الذكاء المركزية، البنتاغون، هيئة التجارة، مكتب التحقيقات الفيدرالي، وكالة CIA الأمن القومي، ومراكز العلوم والتكنولوجيا.

سياسة الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة تستند على:

(1) المركز démocratique العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية دورية دولية علمية محكمة، المجلد (13)، العدد (13)، نوفمبر 2001، ص 76-1111.
الذكاء الاقتصادي يسهم في حفز الاقتصاد المصري.

Network Centric - منهجية منظمة لتشجيع المعلومات مثل Warfare (NCW)
الاستراتيجي بالقدرة على البحث، التحقيق، واتخاذ القرار.

- جمعية ضاغطة "Lobbying" أمام عدد كبير من المنظمات العالمية،
  OECD، Union Europeane، OMC، WBCSD، ONU،

ONU

أشغال منسقة للاتحاد والضغط أمام المنظمات الدولية للتجارة (غرفة commerciale)

التجارة الدولية، BASD

- استخدام اللغة الإنجليزية

- نظام قضائي مرن (Soft Law)

- قدرة مالية ضخمة (1)

- آلية للحماية ضد شراء المؤسسات الأمريكية، هذه الآلية لا تتدخل إلا
  نادراً في عمليات التملك أو الشراء، والتي تتابعها "لجنة الاستثمار
الأجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية" والتي ترصد كل عمليات

الايجاء لمشتري أجنبي، يشتبه في مساسها بالأمن القومي

- بيئة تشريعية تحمي دائرة النشاط فالقانون الأمريكي يعمال على حماية
  بعض مجالات النشاط، كالآعمال المتعلقة بالبنية التحتية للموانئ
  والإصلاحات البحرية والممنوحة على المؤسسات الأجنبية

- بيئة تشريعية تشجع وتساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حقوق الانتاج الاقتصادي في الولايات المتحدة تطوراً ملحوظاً لحجم التنمية
الاقتصادية واشتداد المنافسة مع أوروبا واليابان في مجالات التنمية الاقتصادية
والتنموية، حيث يستند النموذج الأمريكي على المؤسسات المتخصصة في

البحث والتطوير والأغواض الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص، فضلاً
عن الوكالات والمكاتب والأساسات التي ترتبط فيما بينها ومع مؤسسات البحث

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

1- مؤسسات البحث والتطوير

يشمل النموذج الأمريكي على ثماني مؤسسات ينطاق بها مهمة البحث والتطوير في النموذج ومنها (مجلس البحوث القومي - الشركات الأمريكية - Rand Corporation المخصصـة بالأمن الصناعي - مؤسـسة رائد مجمع الدراسات للذكاء الاقتصادي واللياقة - معهد الدراسات للذكاء الاقتصادي واللياقة - معهد الاستراتيجية الاقتصادية - مجلس المناقشات - معهد السياسات الاقتصادية ) وتقدم المؤسسات أعلاه خدماتها في مجالات البحث والتطوير لكل مكونات النموذج من خلال التواصل الشبكي وتحتفل المقترحات والمبادئ من المكونات الأخرى الحاملة في هيكل النموذج .

2- هيكل الأعوان الاقتصاديين في القطاعين

تعتبر هيكل الأعوان الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص الركيزة الثانية في هيكل نظام الذكاء الاقتصادي الأمريكي، ويقوم بمهمة الدعم والتأثير وتكوين جماعات الضغط لغرض تحقيق المصالح العامة داخلياً وخارجياً، من خلال التفاعل والتعاون مع بعضها ومع المؤسسات البحثية والوكالات والمكاتب والأقسام المكونة لنموذج الذكاء الاقتصادي، وتتمثل هيكل الأعوان الاقتصاديين على ما يأتي (هيكل الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الكبرى، خدمات المعلومات المستقلة، النقابات، وجمعيات، غرف التجارة، الصناعة الأمريكية، الهيئات الاستشارة الاقتصادية والقانونية، السماسرة في مجال المعلومات).

مراجع:
(1) محمد نعمة محمد الزبيري، مرجع سابق، ص188-191.
3- الوكالات والمكاتب والاقسام

تقسم الركيزة الثالثة لمكونات النموذج الأمريكي بقيادة الوكالات الأمنية والاستعلامات والاستخبارات والأمن القومي، وترتبط بشبكة معقدة مع بعضها، وترتبط برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً للفلسفة النظام السياسي الأمريكي، نظاماً رئيسيًا مع وجود مجلس النواب والشيوخ، وتتضمن الوكالات كلاً من:

- وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) وترتبط بشكل مباشر برئيس الولايات المتحدة والبنتاغون
- وكالة الأمن الوطنية (NSA) وترتبط بالمكاتب التنفيذية وقسم الخارجية
- وكالات الاستخبارات التي تقوم بمهمة التعرف على الأهداف
- مجلس الأمن القومي، وترتبط بشكل مباشر بمركز الادعاء العام والفرقة المختصة ويطلق عليها (War Room)، والتي تقوم بالإضافة لمهامها بمتابعة الأسواق وجمع وتحليل وتوسيع المعلومات المكاتب التنفيذية لعلوم التكنولوجيا والعلوم الوطنية المرتبطة بقسم الخارجية والوكالة الوطنية للأمن

فضلاً عن وجود الأقسام المتمثلة بقسم التجارة الخارجية والخزينة التي ترتبط كل منها بوكالة أو مكتب وجميعها ترتبط مع بعضها لتتناسب مع المؤسسات البحثية وهيكل الأعوان الركائز الأساسية لنموذج الذكاء الاقتصادي الأمريكي.
المطلب الثالث

تجربة المغرب في استخدام الذكاء الاقتصادي

بدأت المغرب منذ سنوات الاتجاه نحو وضع الأسس الخاصة بالذكاء الاقتصادي من سياسيين، مسؤولين، والباحثين ورؤساء الأعمال ويعتبرونها أدلة للسيطرة على المعرفة الاستراتيجية تساعدهم على تنمية منظمة تقرر في المغرب تجهيز الهيئات لكي تمكن من تنظيم الذكاء الاقتصادي على المستوى الإقليمي والوطني دون أن تكون نسخة لتجارب الدول الفرنسية أو الإنجليزية، نظرة المعلمين في المملكة المغربية لمفهوم الذكاء الاقتصادي والباحثين حسب ما أشار إليه وزير الشؤون الاقتصادية والعمامة بالمملكة المغربية، والدول الاقتصادية لآداء الاقتصاد الاجتماعي ومعامل التنافسية وتعظيم أشكال المغرب في محفز الدول المصرية وأداة التأثير كما يعتبر وضع أجذرة للدراجة لتقلیيم المعلومات الموثقة تمكن من التصميم في المنافسين ومعرفة فرص الأعمال والتكنولوجيات وأدوات الإنتاج الجديدة (1).

وقد خاضت المغرب تجربة رائدة على المستوى النظري في مجال الذكاء الاقتصادي في سنة 1985 تم إنشاء مدرسة الذكاء الاجتماعي "لبدم مفهوم الذكاء الاجتماعي" والذي يعرف بأنه مجموع نشاطات المجتمع المرتبطة مع الذكاء وفكرة الاستجابة والتأقلم لظروف التغيير بغرض تحقيق أهداف التنمية المعتمدة على فعالية الذكاء الاجتماعي والذي يتركز حول حجم وديناميكية نشاطات الإنتاج وتضوير المعرفة وكذا على كثافة شبكات المعلومات والخبرة، وكانت بداية الممارسة الفعلية للتجربة بداية من التسعينات من خلال إنشاء خليفة للفكر الاستراتيجي والمشكلة من 14 عضو والتي أسست لها قيادة تفكير استراتيجي وطني حول الإشكاليات الاقتصادية الكبرى والمجتمع ضمن إجراء استراتيجي والذي يناسب المخاطر والرهانات التي تهدد الابتكار والأمن الشامل للمجتمع المغربي في محيط أصبح يغلب عليه الشك (2).

1) www.elubentreprendre.ma/page-eve.php?id=9

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

524
وقد تم إنشاء مركز للاستثمار في عام 2002 لمساعدة المستثمرين في إنشاء مشاريعهم ومرافقتهم وترقية الجوانب الاستثمارية لدى المستثمرين، ولتحقيق هذا الغرض تم تكوين مسئولون هذه المراكز على تقنيات البقطة والذكاء الاقتصادي في مقياس تم إنشاؤه على مستوى معهد التجارة وإدارة المنظمة (1)، وتتضمن مراقحة الشباب أصوات الأعمال في إنشاء الوكالة الوطنية لترقية المنظمات الصغيرة والمتوسطة في عام 2002 تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية المنظمات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل على عصرنة وتطوير هذا الصنف من المنظمات ANAPME ومن بين وسائل الترقية التي اعتمدتها الوكالة نجد نشرات البقطة التي تنشرها الوكالة من خلال خليه البقطة التي تم إنشاؤها في إطار التعاون التقني الألماني لدعم كل ما يتعلق بالتفاعل والاستثمار الخاص المنظمات الصغيرة GTZ والمتوسطة من خلال نشرات YAKADA التي تستجيب لاحتياجاتهم ضمن أهم مجالات البقطة.

كما قامت الوكالة بتقديم الدعم للمنظمات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجال الاتصال والذي يسهل بدوره من مواجهة استراتيجيات البقطة الذي تتبنى المنظمات الصغيرة والمتوسطة (تطوير نظام محاسبي والسيطرة على تكاليف الإنتاج وإدراج تقنيات معتمدة على التكنولوجيا الحديثة) كما توفرت لهذا الصنف من المنظمات إمكانية الاستثمار من المشروع الثاني والذي يحمل اسم (امتياز) الموجه للمنظمات التي تتحمل مشاريع التطوير تستفيد من علاوة الاستثمار المادي الغير مادي والتي تغطي نسبة 20% من مبلغ الاستثمار الإجمالي، ومن ضمن الاستثمارات الغير مادية المدفوعة نجد الإجراءات التي تهدف لتسهيل هذا الصنف من المنظمات إدراج التقنيات والبرامج التي تساعد على دمج وظيفة البقطة عندما تبلغ الحجم الحرج (2).

1 ) Phliipe Clerc , Op-Cit , 121

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
أشار Harbulot

في بداية الاهتمام بالذكاء الاقتصادي المغربي في 2004 فقد وضعت مركز اليقظة الاستراتيجية التي تتبع على مستوى الوزير الأول مهمتها الأساسية تتمثل في ملاحظة تدفقات رأس المال الاستثمارات الأجنبية الخارجية في العالم والعلاقة مع المغرب، ثم حولت إلى وزارة الشؤون الاقتصادية والعامية (على مستوى مديرية الاستثمارات) لمتابعة البلدان المنافسة للمغرب في القطاعات الهامة وكان ذلك عام 2005 بعد دراسة الحدوى الاقتصادية لمشروع مركز (خلية) اليقظة الاستراتيجية الذي يحصل

عليه مكتب الدراسات الفرنسي الاستثمارات بتحليل المنافسة الدولية للاقتصاد المغربي وكانت البداية مع ثلاثة قطاعات (الصناعة الغذائية و التوريد للخارج والنسيج) وتقدم offshoring ويدعم

من خلال أعمال اليقظة أيضاً أخبار اقتصادية، العمل الأول لخلية اليقظة كان على شكل رسائل شهيرة موجهة للقطاعات المعنية والمتصورة معلومات حول ما يقوم به المنافسين كما تقترح معلومات حول المنظمات العالمية وبطاقات شخصية خاصة عن المنافسين وبطاقات النشاط المنافسة للمغرب ودعت

بميزانية قدرها 2 مليون درهم ثم توسعت أعمالها لتسته القطاعات الإلكترونية والسيارات والمنتجات البحرية والسلاجة ثم تحولت إلى الوكالة الوطنية للاستثمار، على اثر الأزمة المالية العالمية عام 2008 وقد اهتمت لجنة اليقظة الاستراتيجية بمتابعة آثارها على الاقتصاد المغربي وأسندت لها مهمة تقدم اقتراحات للحكومة على شكل (إجراءات عملية واستعمالية) موجهة للالتزام من آثار الأزمة على الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير وكانت تعمل اللجنة تحت رئاسة وزير المالية في مقر وزارة الاقتصاد والمالية وكانت تحتوي اللجنة على لجان قطاعية وممثلي لقطاعات عمومية وخاصة وبنوك، والتي تمحورت اجتماعاتها حول إجراءات دعم القطاعات التي مستها الأزمة.

أما فيما يخص الذكاء الإقليمي فقد تم إنشاء المرصد لدراسات وأبحاث الذكاء الاقتصادي عام 2004 لتسند له مهمة تسليط الضوء على المشاريع

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

526
المهيكلة وعلى كل ما يتعلق بالبحث والإبداع والمنشورات الجديدة والتجارب
المبعة والممارسات الجدية في مختلف أبعاد التطوير الاقتصادي (1)

وقد قامت المغرب إنشاء معاهد وهيئات غايتها إنتاج ونشر المعلومة
العلمية والتكنولوجية والتجارية والمتمثلة في:

المعهد المغربي للإعلام العلمي والتكنولوجي (IMIST) (**) الذي ينفي ويختر عن الفرص العلمية والتكنيولوجية الوطنية والدولية
وبرسل نشرة للمتعاملين الاقتصاديين والباحثين في الشبكة ويعرض خدمات البيئة مخصصة بناء على طلب من المنظمات

المركز الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي (CNRST) (***)

ومن مهامه تنفيذ برامج البحث ونشر المعلومة العلمية والتكنولوجية وأعمال البحث وضم إن البيئة التكنولوجية ومن مهامه تنفيذ برامج البحث ونشر المعلومة العلمية والتكنولوجية وأعمال البحث وضم إن البيئة التكنولوجية

المركز المغربي للترقية الصادرة (CMPE) (****) الذي يوجه وياعد المصادر ويوفر لهم معلومات تجارية معينة ضمن الجهود
الإدارية للتنقيب عن حصص في الأسواق الخارجية

المركز الوطني للتوثيق (CND) (***** للمندوبية السامية

لتخطيط وضمن البيئة لعشرة نشاطات وجمع ومعالجة ونشر
الأدبيات العلمية كما يقدم خدمة البحث عن الخارج من خلال اشتراكه
مع أكثر من 300 بنك معلومات ومن أهمها

(1) – PASCAL)

-----------------------------

1) Philippe Clerc, Op-Cit, p57
2) IMIST: Institute Marocain de l’information scientifique et technique
3) CNRST: Centre de Recherche scientifique et technique
4) CMPE: Centre Marocain de l’exportation
5) CND: Centre National de documentation
2) www.cad.ned.nep.ma

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
وقد بذر أهمية الذكاء الاقتصادي لدى السلطات العمومية في المغرب عندما أراد المغرب تطوير النشاطات المصدرة ذات قيمة مضافة وبالتالي توفير العامل والنمو للاقتصاد وتزويق النشاطات المصدرة مع استراتيجية تطوير المهن الجديدة، واتضح من خلال الدراسة بأن الفروع الصناعية الاستراتيجية شملت في المرحلة الأولى (النسيج واللزيوت والصناعة الغذانية والسيارات) التي يمكن من أن تجعل المغرب قاعدة للاستثمار والتصدير المفضلة في البحر المتوسط(1) وتتوسع في المرحلة الثانية إلى الفروع الصناعية الاستراتيجية لتمس صناعة الطيران والتكنولوجيا التي تضم منظمة من الخارج والتي تعمل على توفير المعلومات العلمية ومن 14 جامعة ومركز بحثي(2) وتسهل الوصول إلى المعلومات العلمية والتقنية والتكنولوجية أحمد المعهد المغربي للعهود العلمي والتقني والمراكز الوطني للبحث العلمي والتقني و13 جامعة مغربية و(...Elsevier) يتم بموجب تسهيل الوصول إلى المصادر الإلكترونية (Scien de Direct) كما يدرس المعهد المغربي طرقة أقنعة مصادر أخرى عملية (Scopus) وتقنية ويشتر رسالة الاكترونية كما توصل إلى أنشطة فهرس وطني للأطراف والمذكرات (3).

وقد قام المعهد المغربي للعهود التقني والعلماني بأول تحقيق موجه لتحديد الاحتياجات من المعلومات العلمية البيئة التجارية والتكنولوجية والتنافسية والقانونية عبر استبان تم إرساله للمنظمات التي تنشئ في فصيلة قطاعات صناعية وتحويلة واستلنت المعهد بأن رؤية المنظمات الصناعية الصغيرة على دراسة بأهمية المعلومة ودورها في تطوير المنظمة، وأن ممارسة البيئة أصبحت أساسية ولكن مزاولةها كانت بطريقة عشوائية وقليلة الانضباط ووفرة مع نقص في الوسائل والتنظيم والأدوات كما تبين أن المنظمات

1) Talal Bouchakor, Op-Cit, p78
2) Phiipe Clerc, l’intelligence economique au Maroc: innover dans le developpement Op-Cit, p57
3) Claude Delesse, Regard sur l’intelligence economique marocaine:la paris en compte d’un devenir social inscrit dans un contexte de securite globale, Cahiers de recherché, Centre de Recherche de Bordeaux, Ecole de Management, n 136-10 fevrier 2010, p13
تعمل مع المعلومات غير مهيكلة وتبها الصعوبة في تحديد الحاجات من المعلومات العلمية والتقنية لأن مفهوم البقعة غير معروف لدى المنظمات الصغيرة والمتوسطة وتبريسها بدون معرفة أدوات خاصة بذلك مع العلم أن النسيج الصناعي في المغرب تشكله المنظمات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 90% وأن مرونتها تجعلها قابلة للاستجابة لمختلف مطالب الأسواق الجديدة.

وأنها شكلت مصدر الاستراتيجية الجديدة للتنمية التي اعتمدت المغرب.

أما على مستوى التعاون الخارجي المؤسسي فقد تعاونت وزارة الصناعة المغربية على وضع جهاز البقعة الصناعي من خلال تحويل التجارب الفرنسية التي تكشفها مراكز البقعة في المجال التكنولوجي والصناعي من خلال تكوين الاطارات المغربية في مجالات المعرفة وجمع ومعالجة المعلومات الخاصة ببراءة الاختراع. كما حاولت وزارة الصناعة المغربية التوصل إلى ضبط قياس البقعة مثلما قامت به الوكالة الفرنسية للقياس (AFNOR) كان الهدف من هذه المحاولة التمكن من الترويج للبقعة بعد ما يقوم المهنيون بالمصادقة على قياس البقعة وما يتم استنتاجه من خلال النقاش والتقييم ومعرفة العمل المنتظر.

ولتوطيد الذكاء الاقتصادي الديفائي تم إنشاء لجنة للأمن على أنظمة المعلومات والتي أسست لها مهام التوجه الاستراتيجي في مجال من أنظمة المعلومات لضمان أمن وحماية الهياكل الحرة وإعداد الرأي فيما يخص مشاريع القوانين الخاصة بهذا المجال والقياسات المتعلقة به مجال نظم المعلومات بحيث تم إنهاء اللجنة الاستراتيجية لأمن أنظمة المعلومات وتساعدها في أعمالها مديرية عامة والمتضمن إنشاء المديرية العامة للأمن نظم المعلومات لدى وزير الدفاع.

المبحث الثالث
التجربة المصرية في استخدام الذكاء الاقتصادي

تعد مصر من أوائل الدول العربية التي أسّس فيها مركزاً للمعلومات ودعم اتخاذ القرار ويبعو المركز لمجلس الوزراء، إذ تم إنشاؤه في العام 1985، لغرض دراسة المتغيرات الاقتصادية والمالية، فضلاً عن تحديد المشكلات الرئيسية وتحليلها، ويقوم المركز بتقديم المقترحات الفاعلة من خلال إصدار القيم ذات الطابع الكمي والكيفي.

وطبقت مصر نظاماً رقابياً جديداً في مصانعها للتأكد من السلاسة والكفاءة والحماية وتشجيع الابتكار، و始建 الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والذي يشير إلى أن أدوات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات فضلاً عن البحث والتطوير أضحى جزءاً أساسياً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانعصر الفاعل في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد سعت مصر وجهود فردية وتعاون مع بعض المنظمات الدولية والأقليمية كالإسكوا وأوراندا، لتنوع البيئات التحتية لاعتماد التجارة الإلكترونية على الصعدين الحكومي والخاص.

وسعت مصر لإعداد وتنفيذ برامج لمواكبة التطورات الجديدة للاستقلال للاقتصاد المعرفى، حيث تم إنشاء مركز الحكومة الإلكترونية وتنفيذ برامج متكامل لإصدار أول الخرائط الإلكترونية لمعايير الجودة وتواصل عمليات التأهيل للمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل ببرنامج محو أمية الحاسوب والإنترنت وتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتم وضع إطار جديد لتطوير التعليم الجامعي في التخصصات التكنولوجية

(1) محمد مصطفى عمران، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، معهد السياسات الاقتصادية.
(2) أبوظبي, 2003, ص 84.
وأطلقت هيئة تنمية المعلومات مبادرات لتطوير أدوات التوقيع الإلكتروني، وعلى الرغم من ارتباط مصر بالإنترنت منذ عام 1993، لكنه لم يعكس إيجابياً على تطوير الواقع في هذا الشأن.

يتضح مما تقدم تواضع المحاولة المصرية في مواكبة التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستفادة من تطبيقات الاقتصاد المعرفي المتمثلة بالحكومة الإلكترونية والذكاء الاقتصادي وهو ما يشير إليه تراجع معدلات النمو التي يشهدها الاقتصاد المصري لاعتماده على الأساليب التقليدية في عمليات التنمية.

لذلك سوف نتناول في هذا البحث كلاً من:

المطلب الأول: الحكومة الإلكترونية ودورها في التحول الرقمي

المطلب الثاني: أهم النماذج لتطبيقات الذكاء الاقتصادي في مصر

المطلب الثالث: الدروس المستفادة للاقتصاد المصري من تجارب بعض الدول في استخدام الذكاء الاقتصادي
المطلب الأول
الحكومة الإلكترونية ودورها في التحول الرقمي

تسعى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لبناء ( مصر الرقمية ) وتحويل المجتمع المصري إلى التعامل رقمي في كافة مناحي الحياة، ولذلك تسعى لتعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتحسين الخدمات الرقمية في الجهات الحكومية، وذلك لتحسين أداء الهيئات والمؤسسات الحكومية والوزارات، ورفع كفاءة وجودة الخدمات من خلال توفير الدعم اللازم لعملية صناعة القرار وتحسين بيئة العمل، وإيجاد حلول للفضايا التي تهم المجتمع.

الوجه الاستراتيجي للتحول الرقمي في الدولة المصرية

- تمكين الدولة من الحكومة الإلكترونية وتعزيز قيم المراقبة والشفافية والمحاسبة لكافة الأعمال من خلال التفاعل والمشاركة بين عناصر المجتمع المختلفة، بما في ذلك الجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيره.
- التحول من الحكومة التقليدية لحكومة مترابطة رقميًا من خلال تحسين العمل داخل الجهاز الإداري للدولة ليلعب فاعلية وكفاءة وربط الأنظمة الرقمية الحكومية بعضها.
- تحسين جودة حياة المواطنين من خلال تقديم خدمات إلكترونية متعددة من خلال كافة المنافذ الرقمية وغير الرقمية وتحسين ظروفه المعيشية.

تعريف الحكومة الإلكترونية المصرية

هو نظام حديث تبنته الحكومة المصرية باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت في ربط مؤسساتها ببعضها، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجهات عموماً. وضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافية تتسم بالدقة والسرعة تهدف لازالة جودة الأداء وذلك من أجل رفع مستوى الفعالية والكفاءة للعمليات والإجراءات داخل القطاع الحكومي.

الموقع الرسمي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الوجه الاستراتيجي للتحول الرقمي في الدولة المصري

https://mcit.gov.eg/ar/Digital_Government

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
ورفع مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة لهم وتقليل التكاليف الحكومية، ومساندة برامج التصدير الاقتصادي وقد انتهت الحكومة المصرية من ميكنة البوابة الإلكترونية للكمومه خلال مارس 2018، والتي تقدم كل الخدمات الحكومية للمواطنين بشكل إلكتروني، وتتضم أيضاً خدمات التوثيق والشهري العقاري والتنسيق الإلكتروني للطلاب والمرور، إضافة لخدمات استخراج الأوراق المهمة للمواطن، من شهادات الميلاد والأوفاة وبطاقات الرقم القومي وغيرها.

وعكس دراسة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية عام 2020 المزيد من التحسن في الاتجاهات العالمية في تنمية الحكومة الإلكترونية وانطلاق العديد من الدول من المستويات الدنيا للمستويات الأعلى للاستثمار الإنجنيري المباشر. وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة توجه مصر الملحوظ في التحول للحكومة الرقمية في العديد من مؤسساتها وهيئاتها الحكومية ويمكننا الإشارة إلى بعضها على سبيل المثال منها:

هيئة البريد المصرية
قامت هيئة البريد بضم 1000 مكتب بريد بالقاهرة والمحافظات لمنظمة تحصيل المستحقات الحكومية إلكترونياً، بما يساهم في سرعة اكتمال المنظومة على النحو الذي يحقق أهداف الشمول المالي، لتيسير حصول المواطنين على الخدمات الحكومية بقيمتها الفعلية، وذلك في إطار خطة الدولة للتحول الرقمي.

وقد أشارت وزارة المالية أن المشروع الاستراتيجي (للرقمنة) يعد أكبر وحسان إدارة موارد الدولة، حيث Governance ضمانة لتعزيز الحوكمة يُسهم بشكل فعال في ميكنة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، وتشير الحصول عليها بقيمتها الفعلية دون تحملهم أي أعباء إضافية، وترسيخ دعائم الشفافية وتكافؤ الفرص بين المواطنين وفقا لمبادئ الحوكمة Governance.

1) https://ar.wikipedia.org

(1) د/ محمد معيط، وزير المالية، تقرير النصف سنوي عن الأداء الاقتصادي والمالي، وزارة المالية، الإصدار الثالث، فبراير 2020، ص 12، دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري.
فقد تم تخصيص 7.12 مليار جنيه في العام المالي لسنة 2021 لمشروعات التحول التدريجي إلى (مصر الرقمية)، بما يؤكد حرص الحكومة على تعزيز الخطوات التنفيذية لتعليمات التحويل الإلكتروني، كبديل للطرق التقليدية لترقية أداء الخدمات الحكومية، وفي هذا الصدد ينفي الإشارة إلى أن أزمة (كرونا) ضاعفت من أهمية التحويل والدفع الإلكتروني في ظل تطبيق التدابير والإجراءات الوقائية والاحترازية اللازمة للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا (Covid-19)، حيث أن المحطات الحكومية الإلكترونية ارتفعت من مليار جنيه شهريا إلى 4 مليارات جنيه شهريا خلال العام الماضي في ظل تداعيات جائحة كورونا (Covid-19)، وشهدت نموا سنويا بنسبة 250% بما يعكس الآداء القوي لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، وتضاعفًا للتطوير بشكل مستدام وفقًا لأحدث الخبرات العالمية.

كما أن منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني ساهمت بشكل فعال وقوي في توفير التامين المتكامل للبيانات والعمليات المالية المتبادلة بين المؤسسات والهيئات الحكومية مع القطاع المصرفي، بحيث أنها تمتلك بنية تحتية إلكترونية مزودة بأحدث التقنيات العالمية، وتتوفر شبكة مشفرة لاتاحة الدفع والتحصيل الإلكتروني للأمن بواسطة شتى المنصات الإلكترونية بما لا يضر بالمواطنين وبحفظ على سرية بياناته.

الصحة الإلكترونية

إن مفهوم الصحة الإلكترونية واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أول الصحة يتيح فرصة فريدة لتعزيز وتطوير النظم الصحية من خلال زيادة كفاءة الخدمات الصحية وتحسين إمكانيات الحصول على خدمات الرعاية لاسيما في المناطق النائية والمصابين بالعجز والمسنين. وسيكون لها الأثر الكبير على تكاليف الرعاية نتيجة للحد من تكرار الفحوصات وازدواجيتها.

فتوفر خدمات صحية ذات جودة عالية وتنوعية متميزة يرفع كفاءة ومستوى أداء الجهات المقدمة للخدمات الصحية، وكذلك زيادة إنتاجيتها من خلال تسهيل

وزير المالية- رقم 1- أكبر-
ضمانة-تحسين-الخدمات-الحكومية-للمواطنين

1) https://www.sis.gov.eg/Story/215165/
تيسير الوصول للسجلات الطبية وأنظمة أنظمة المعلومات الصحية في تلك الجهات والاستفادة منها.

وفي ظل اتجاه الدولة لمواكبة التطور التكنولوجي فقد أطلقت وزارة الصحة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تطبيق "صحة مصر" (1) وهو عبارة عن برنامج للتوعية والإرشاد عن كيفية وطرق الوقاية من فيروس كورونا المستجد (19–2020) والتعامل أيضاً مع حالات الإشتباه بالإصابة بالمرض، كما أتاح هذا تطبيق خاصية التواصل مع فريق طبي لمتابعة أعراض الإشتباه بالفيروس وإعطاء الإرشادات الصحية المناسبة للحالة (2).

http://ghc.sa/ar-sa/Pages/icehealth.aspx
http://mcit.gov.eg/ar
https://www.egcovac.mohp.gov.eg/#/home
http://www.egcovac.mohp.gov.eg/#/home

الموقع الرسمي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بمصر
المطلب الثاني

اهم النماذج لتطبيقات الذكاء الاقتصادي في مصر

1 - مشروع الكروت الذكية للحياة الزراعية (كارت الفلاح)

أخذت الدولة على عاتقها حماية الفلاح والحفاظ على حقوقه، فأطلقت منظومة الحياة الإلكترونية "كارت الفلاح"، وهي إحدى الآليات الجديدة التي تنفذها وزارة الزراعة التي تتيح تحديد الأرض وحجم الإنتاج، ويتم من إهدار منظومة الدعم الورقي للمزارعين وأصحاب الحدائق الزراعية.

وقد أطلقت وزارة الزراعة مركز الخدمات الزراعية بالوزارة، حيث يضم أحدث أجهزة الحاسب الآلي وأجهزة الاتصال وشاشات العرض والطابعات، وذلك بهدف تنفيذ منظومة متكاملة للحياة الزراعية وكارت الفلاح الذكي، إضافة إلى دعم الفلاح بالمعلومات الإرشادية والتعليمات الدقيقة:

2 - مشروع الكروت الذكية الخاصة بدعم المنتجات البترولية

بدأت مصر المنظومة الإلكترونية لتوزيع المنتجات البترولية عام 2011، وذلك في إطار اهتمام الحكومة المصرية بضرورة التبشير عل جمهور المواطنين في الحصول على الخدمات بطريقة حضرارية وبي يتم وصول الدعم لمستفيده بالإضافة إلى القضاء على ظاهرة تهريب المواد البترولية، فقد تم تصميم وإعداد المنظومة الإلكترونية لتوزيع المنتجات البترولية باستخدام الكارت الذكي لأحكام الرقابة على نقل وتدول هذه المنتجات وتعدد الملامح الرئيسية لهذه المنظومة في الآتي:

- توزيع هذه المنتجات على المواطنين ومن أهم هذه المنتجات
  - السولار والبنزين
  - يوجد كارت ذكي لصرف السولار وكارت ذكي لصرف البنزين، وذلك وفق نوع الوقود المستخدم لكل مرحلة أو معدة

الموقع الرسمي لوزارة الزراعة

http://moa.gov.eg/

المراجع السابق، ص 100-111، 2001

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

1) https://moa.gov.eg/
سيتم توزيع المواد البترولية (السولار – البنزين) باستخدام الكارت الذكي فقط ومن جميع محطات الوقود

للحفاظ على حق المواطن، سيقوم المواطن بإتمام عملية صرف الوقود باستخدام الكارت والرمز السري الخاص به من خلال نقطة البيع (POS)

وقد وقعت شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية "إي فاينانس" إحدى شركات مجموعة "إي فاينانس" للاستثمارات المالية والرقمية، تعاندًا لتزويد شركة "مصر للبترول" إحدى شركات قطاع البترول المصري، بمنظمة بطاقات ذكية لتوزيع حصص الوقود للجهات المتعاقدة معها، لتكون تلك المنظومة المتطورة بديلًا لنظام "البونات" المعمول به حالياً، وذلك في إطار سعي "مصر للبترول" لتطوير آليات عملها وضمن جهود الطرفين لتعزيز استراتيجية التحول الرقمي التي تنفذها الدولة في جميع القطاعات.

وبموجب التعقد ستستولي "إي فاينانس" تطوير وإدارة وتشغيل منظومة إلكترونية متصلة لتوزيع أساليب السيارات التابعة للجهات المتعاقدة مع شركة مصر للبترول، بالوقود من خلال محطات الشركة باستخدام البطاقات الذكية.

وتشجع المنظومة الجديدة لشركة "مصر للبترول" ضمان عمليات صرف الوقود إلى المستهلكين من خلال محطات الوقود التابعة لها، وتنظيمها والرقابة عليها وعلى توزيع الوقود لأساليب السيارات الخاصة بالجهات التي تتعامل معها وذلك باستخدام بطاقات ذكية مخصصة لمستخدميها من مركبات أو أشخاص.

وتشمل المنظومة الإلكترونية من "إي فاينانس" كافة المراحل المتعلقة بالخدمة، بداية من تسجيل العملاء (جهات و أفراد) وإصدار فواتير البيع واستخراج الكروت الذكية للمركبات والمعدات التابعة لها وإمكانية توزيع

1) https://www.dostor.org/3680596
أرسلت المنتجات على الكروت وتحويل الأرصدة بينها واستخراج كافه التقارير اللازمة لمتابعة العمليات في النظام ومحطات البنزين.

وذلك سيتسنى للشركة سهولة تخصيص وتوزيع حصص المنتجات البترولية مع إمكانية إعادة توزيع حصص الوقود بين السيارات من خلال شاشات المنظمة مباشرة عند الحاجة لذلك بدلاً من النظام القديم الذي كان يتطلب استعادة البوانت من سائق لإعطائها لسائق آخر.

وتسم المنظومة أيضاً في تقليل الوقت والجهد اللازمين لشركة مصر للبترول من أجل إجراء عمليات التسوية مع المحطات من خلال تقارير التسويات، فضلاً عن تسهيل عملية شراء وتخصيص حصص الوقود، بالإضافة إلى إتاحة إمكانية إعداد برامج مكافآت لجذب المزيد من العملاء.

3- مشروع الكروت الذكية الخاصة بدعم الخدمة والسلامة التموينية (مشروع بطاقة الأسرة)

أن مشروع بطاقة الأسرة هو أحد المشروعات القومية التي تهدف إلى توجيه الدعم إلى المستحقين من خلال استخدام رقم متعلقات واحد وهو الرقم القومي ، ويتطلب من خلال إصدار بطاقة ذكية لكل أسرة يمكن من خلالها الحصول على الخدمات المختلفة مثل صرف خدمات التموين المدعومة - صرف المعاش الضامني - صرف استوطانة البوتاجاز - صرف الخدمة المدعوم والوصول إلى الخدمات الصحية ... وعند ذلك من الخدمات، وبالتالي يمكن توفير بيانات ومعلومات دقيقة عن الأسرة المصرية وتخصيصها بناءً على معايير محددة يمكن من خلالها تحديد الأسر التي تستحق إلى دعم قيمة هذا الدعم.

الإطار: منظومة بطاقة الأسرة تم برمجة لتكون منسولة عن صرف خدمات الدعم التي تقدمها الحكومة للأسر والأفراد في مصر - حيث تم تنفيذ مشروع بطاقة الأسرة ليكون هناك بنية فنية لنظام تقديم خدمات الدعم المختلفة (صرف خدمات التموين المدعومة - صرف المعاش الضامني - صرف استوطانة)

1) https://www.dostor.org/3680596
2) https://www.alexcham.org/c2016/Articles
البوتاجاز – صرف الخز المدعم – ... قادر على إضافة أي خدمات أخرى تراها القيادة السياسية باستخدام بطاقة ذكية واحدة تمكن المواطنيين من تلقي خدمات الدعم المختلفة باستخدام بطاقة ذكية واحدة بأسلوب حضاري ومتطور يمكن من الرقابة والتحكم ويدعم منظومة اتخاذ القرار، وتعمل المنظومة على تحقيق الشفافية وتوفر آلية لتفاعل المواطنين مع الحكومة في عملية ترشيد إدارة الدعم وتوفير آليات لحكم الرقابة والسيطرة على معدلات الفقد والتسرب ويدعم منظومة اتخاذ القرار.

الرؤية:

تقديم الخدمات الحكومية المتعددة للأسرة المصرية من خلال بطاقة ذكية واحدة بقواعد تختلف طبقاً لإطار الأسرة بأسلوب حضاري ومتطور يمكن من الرقابة والتحكم ويدعم منظومة اتخاذ القرار. (1)

أهداف المشروع:

- ضمان وصول الدعم الحكومي للمستحقين.
- توفير مناخ حضاري لصرف الخدمات المتعددة للمواطنين.
- تحديد أنماط الاستهلاك للأسرة المصرية جغرافياً ونوعياً وكمياً.
- المساهمة في دفع الأسرة المصرية إلى التخلص من العادات السلبية (المشاركة السلبية في تسريب الدعم)
- توفير بيانات دقيقة ومحدثة وموقعة لدعم متخذ القرار (بيانات تستخرج من قاعدة بيانات الأسرة المصرية وتعطي حين طلبها محدثة)

المبادئ العامة للمشروع:

- استخدام بطاقة واحدة لصرف خدمات متعددة.
- البدء بتنفيذ مشروع استرشادي يتم تعريمه عند نجاح التجربة.
- عدم فرض أي تكلفة على المشاركين بالنظام.
- إضافة الخدمات المختلفة على البطاقة تباعاً.

١) https://www.alexcham.org/c2016/Articles
الشراكة مع القطاع الخاص لبناء وإدارة وتشغيل وصيانة النظام.

يمكن استخدام شبكة تبادل البيانات الحكومية G2G Gateway لتطبيق سياسات الاستهداف المختلفة لتبادل هذه المتغيرات التي تمكن من تحديد القيم المستحقة لهذه الخدمات.

والنظر إلى تلك المشروعات التي حملتها الدولة المصرية على عائقها في سبيل تسهيل الحياة لمواطنينا، ففي كل من التحول من سياسات الحكومة المصرية في الاعتماد على الذكاء الاقتصادي والذي بدوره يحسن من القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

---

1) https://www.alexcham.org/c2016/Articles

الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية
دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري 540
المطلوب الثالث
الدورات المستفادة للاقتصاد المصري من تجارب الدول في استخدام الذكاء الاقتصادي

من واقع التجارب التي تم الرجوع إليها من الدول التي استخدمت الذكاء الاقتصادي في ظل تطورهاlushة أو النمو، تعتمد على استغلال الاستفادة من تلك التجارب واستغلالها الاستبعاد الأمثل لمواردها ويمكن اجمالها في الآتي: (1)

- يجب على الحكومة أن تراعب بدقة حجم المؤسسات الاقتصادية الكبيرة المزمع التحول إليها بعد اتمام مراحل الخصخصة وحجم المؤسسات الاقتصادية الخاصة قد يتناسب طردياً مع مركز قوتها في المعادلة السياسية والاقتصادية، بمعنى أنه كمك زاد حجم أي مؤسسة تعمل في المجال الاقتصادي كمك زادت قوتها أمام الدولة، وقد يكون مصادر هذه القوة حجم العملة المستغلة في هذه المؤسسات، نسبة المشاركة في التصدير كهدف أساسي من أهداف الدولة، نسبة المشاركة في الاستثمار المحلي، القدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية أو الطاقة المنتجة للسلع الاستهلاكية الأساسية، وإذا وصلت أي مؤسسة اقتصادية خاصة لمركز قوة تفاوضية حيال الدولة، تستطيع مثل هذه المؤسسة إلزام الدولة بإتخاذ موقف معينة، أو أصدار تشريعات تهدف لمصالح المؤسسة، ولا تعارض مصلحة الدولة

(1) سلوى محمد مرسي، التجارة التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين، الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 211، معهد التخطيط القومي، القاهرة، نوفمبر، 2008، ص 89
(2) سلوى محمد مرسي، مرجع سابق، ص 89
دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

541
أثبتت التجربة الأمريكية مدى أهمية الاعتماد على الذكاء الاقتصادي والذكي الذي ساعد بشكل ملحوظ لا يمكن اغفاله في الربط بين مؤسسات الدولة والذي تم تجسيده في ما يسمى بغرفة الحرب (War Room) خاصة بكل سوق يتم اعتبارها استراتيجية وذلك لجمع وتركيز وتوزيع المعلومات الخاصة بها بين الأعوان الاقتصادي العموميين والخصائيين.

وما يمكن ملاحظته على هذا النظام تبنيه لنشاط الوكالات الخاصة والاستعلامات كما توجد هيئة اقتصادية أخرى كالمجلس الاقتصادي الوطني الذي أسس سنة 1993 والذي يعتبر تأسيس ثورة في مجال تقديم الدعم والاستشارة لمختلف الهيئات وتنمية شركات الذكاء الاقتصادي الأمريكية بحجة الضخم والمتمد إلى كافة أنحاء العالم وتستخدم طاقات بشرية هائلة، كل ذلك ساعد على جعل الاقتصاد الأمريكي المهيمن على الاقتصاد العالمي بفضل الاعتماد على الذكاء الاقتصادي وتكنولوجيا المعلومات.

أما بالنسبة للتجربة اليابانية فيمكن لنا الإشارة إلى ضرورة الانطلاق مما انتهى إليه الأخرون بنعم، بعد نقل التكنولوجيا الأجنبية على خيار الإنتاج الذاتي الأصيل للتكنولوجيا الوطنية، وذلك حتى تتأهلي القاعدة الإنتاجية والعلمية - التكنولوجية لإمكان تحقيق الاعتماد على النفس.

أما بالنسبة للتجربة المغربية فيمكن القول بأنها من أفضل تجارب الدول النامية في العصر الحديث لما لها من أثر ملموس على الاقتصاد فقد اهتمت المغرب بإنشاء مراكز بيئة تساهم على استخدام الذكاء الاقتصادي بطريقة مثالية وتصل على ربط اجهزة الدولة ومؤسساتها ببعضها البعض ومنها على سبيل المثال لاحصر إنشاء مركز للاستشار في عام 2002 لمساعدة المستثمرين في إنشاء مشاريعهم ومرافقهم وترقيه الجوائب الاستثمارية لدى المستثمرين، بالإضافة إلى قيام جمعية البحث والتطوير المغربية بتنظيم عدة لقاءات دورية حول الإبداع والبيئة التنافسية، لجنة للأمن على أنظمة المعلومات والتي أسندت لها مهم التوجه الاستراتيجي في مجال أمن أنظمة المعلومات... إلخ.

يجب على الدولة المصرية الاعتماد بداية على نقل التكنولوجيا وذلك لعدم القدرة على انتاج التكنولوجيا المبتكرة كلها نظراً لارتفاع التكاليف دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري.
وصعوبة التقنيات وعدم وجود المهارة لدى العاملين بالقطاعات
tكنولوجية نظرًا لاجتذابهم في الدول الغربية لذا هناك قنوات لنقل
tكنولوجيا المتاحة منها : (1)

- اتبعات المهندسين والخبراء للخارج
- الهندسة العكسية (رغم قيود الجات الجديدة على حقوق الملكية
الفكرية)

- استخدام الدراسات الواقعة حيز (الملك العام) أو (الدومين) أي
الم(MSG)
- تراخيص شراء (سر الصناعة)

وفي هذا الصدد ينبغي الابتعاد إلى أنه في ضوء سعي مصر للاستفادة من
تلك التجارب فقد قامت بإنشاء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع
لمجلس الوزراء وهو أحد مؤسسات الفكر في مصر، التي من مهامها الرئيسيه
دعم متخذ القرار في قضايا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي،
ويستعين المركز - وفق أجندة عمل ديناميكية – إلى تناول القضايا ذات الأولوية
لدفع مسيرة الإصلاح المؤثرة على مسار التنمية في الأجل القصير والمتوقع
وذلك من خلال رصد الواقع وتحليل الوضع الراهن لبحث التغييرات التي
ظهرت في شتى المجالات، وتحديد المشكلات الرئيسية وتحليلها، وصولاً
لصياغة مقترحات فعالة لعلاج تلك القضايا.

ويتبنى المركز العديد من سياسات وأليات العمل للارتقاء بدرجة كفاءة
وفاعلية جهوده البحثية المختلفة، حيث يحرص المركز على تحقيق التوافق مع
الاحتياجات الفعلية لمجتمع المستفيدين، وذلك من خلال مراجعة برامج عمل
الحكومة وتوجهاتها، ومشاركة المجتمع المدني في صياغة أجندة عمل المركز
ودراسة تجارب المراكز المماثلة، بالإضافة إلى التوافق مع المستجدات على
الباحثين المحلي والعوائد، كما يحرص المركز على تعزيز قيمة إصداراته
من خلال تعزيز استخدام منهجيات كل من التحليل الكملي والكفي ومشاركة
المستفيد النهائي، فضلاً عن التعاون مع المراكز البحثية الأخرى، ويعمل

المراجع السابق، ص.33-54
دور الظاهرة الاقتصادية في حفز الاقتصاد المصري

543
المركز على التطوير المستمر لمنهجيات عمله سعياً نحو الارتفاء بمستوى
جودة إصداراته شكلاً وضموناً.

الأهداف الاستراتيجية:

- توفير بنية معلوماتية تتسم بالحداثة والدقة والجودة.
- دعم عمليات صنع السياسة العامة لتعزيز الاداء التنموي.
- تعزيز الثقة بين المواطنين الحكومة وتمريخ مبادئ الحكومة المستجيبة.
- رفع الوعي المجتمعي وتعزيز مشاركة المواطنين في جهود التنمية.
- دعم جاهزية الدولة في مواجهة الأزمات والكوارث والحد من اختطارها.
- بناء شبكة من علاقات التعاون الفعالة مع الشركاء الاستراتيجيين محلياً ودولياً.
- تقديم الدعم الفني والتكنولوجي لمؤسسات الدولة؛ لمواكبة التحول الرقمي.
- ترسيخ الصورة الذهنية بما يعكس التميز المؤسسي كمركز فكر.

مهمات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

خدمة ورضا المواطنين: المساهمة في تحقيق رضا المواطنين من خلال تنظيم دور وفاعلية منظومة الشكاوى لتصبح المنبر الأول لتلقي مختلف شكاوى المواطنين وذلك عبر الارتفاء بمستوى الخدمات المقدمة وبناء جسور التعاون مع مختلف الجهات.

المتابعة والتطوير: دعم متخذ القرار في تبني سياسات تصحيحية متكملة ومتورطة في القضايا ذات الأولوية لضمان تحقيق التكامل بين مختلف مؤسسات الدولة وتفاديها لوجود تشابكات وفجوات فيما بينها.

الموقع الرسمي لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

1 https://www.idsc.gov.eg
2 https://www.idsc.gov.eg/IDSC/StaticContent/View.aspx?cid=1

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

مجلة العلوم القانونية والاقتصادية – العدد الثاني – السنة الخامسة والستون - يوليو 2023
تطوير الجهاز الإداري وتتعزيز العلاقات المؤسسية
رفع كفاءة الجهاز الإداري بالدولة عبر إعداده بأحدث التقنيات والأساليب العلمية لدعم اتخاذ القرار على كافة المستويات بداية من رفع واقع سليم ومتكامل معتمداً على معلومات دقيقة وموثوقة وصولاً إلى توصيات وسيناريوهات مختلفة للحلول.

التواصل الاجتماعي: خلق بيئة تفاعلية من خلال بناء وتعزيز قنوات التواصل بين المواطنين والحكومة يتم في إطارها تبادل الرسائل بشفافية ومصداقية لإيجاد رأي عام مشارك في عملية صنع القرار ورسم صورة واقعية لمستقبل مصر.

إدارة الأزمات: الحفاظ على الأرواح وتقليل الخسائر المادية والبشرية الناجمة عن وقوع الأزمات والكوارث وذلك عبر الارتقاء بالمنظمة الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر على المستوى القومي.

دعم التنمية: المساهمة في رفع واقع متكامل يتم في إطاره تحديد أولويات ووجوه التنمية القطاعية والمكانية والعمل على تثقيصها من خلال تقديم الرؤى التنمية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وطرح سلسلة من التوصيات والبدائل والسيناريوهات التي تدعم متخذ القرار في مصر.

الإذار المبكر: بناء وتعيين منظومة متكاملة تسهم بالتنبؤ بمختلف الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بهدف وضع الرؤى المستقبلية والسيناريوهات اللازمة لمواجهة مختلف الأزمات قبل وقوعها.

وي ينبغي الإشارة إلى دور هذا المركز المهم في دعم الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة حيث تم تصنيفه ضمن أفضل 20 مركز فكير على مستوى العالم في التعامل مع أزمة فيروس كورونا، كما حصل المركز على الترتيب ال

2) https://ar.wikipedia.org/wiki/مركز_العلومات_и_دعم_اتخاذ_القرار_(مصر)

1) https://ar.wikipedia.org/wiki/مركز_العلومات_и_دعم_اتخاذ_القرار_(مصر)
32 كأفضل مركز فكر حكومي من إجمالي 73 مركز فكر حكومي على مستوى العالم حصل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات بمجلس الوزراء على شهادة (ملزمون بالتميز) التي تمنحها المنظمة الأوروبية لإدارة الجودة، ليصبح بذلك أول مؤسسة حكومية مصرية وإفريقية تحوز على تلك الشهادة التي تمنح للمؤسسات الأكثر تميزاً وفقاً لمعايير التميز المؤسسي الأوروبية (1)

الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات

https://www.sis.gov.eg/?lang=ar

دور الذكاء الاقتصادي في حفظ الاقتصاد المصري
خاتمة

تناولنا في هذا البحث دور الذكاء الاقتصادي وأهميته في النهوض بالاقتصاديات الحديثة لما له من دور محوري هام - لا يمكن إغفاله - على كافة الموارد سواء المؤسساتية بالاعتماد على البيانات الاستراتيجية بجميع
أنواعها من بيانات قانونية، يقظة تجارية، يقظة تكنولوجية وخبرة يقظة بينية.

كما تناولنا دور المهم الذي تلعبه الحكومة الإلكترونية من خلال ربط جميع الهيئات والمؤسسات والقطاعات المختلفة ببعض بالإضافة إلى تقدم الخدمات للمواطنين بسهولة ويسر مما يوفر عليهم الوقت والجهد والشقة بالإضافة إلى تخفيف التكدس في المصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة، بالإضافة إلى دور المهم الذي لعبته المدن الحديثة لما لها من أهمية واهداف اقتصادية اجتماعية وبيئية وعمرانية.

كما أشارنا في البحث إلى أهمية العلاقة بين الذكاء الاقتصادي ودورها في تحسين القدرة التنافسية، ما يوفر Carrier لكي يحقق الاستدامة الرقابية من حيث رفع القدرة المؤسساتية والهيئات والقطاعات الاقتصادية في التنافسية والاستقلالية ومناقشة المنافسة بما يبدوها بشرى دفاعية في مواجهة ما قد يطرأ من السوق بالإضافة إلى استدامة المنافسات على أساسات هجومية مما يزيد من جودة وكفاءة الخدمات والمنتجات المقدمة التي تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات والهيئات والقطاعات الاقتصادية التي تؤدي بالتبين إلى رفع القدرة التنافسية لأقتصاد الدولة، وقد تناولنا في هذا البحث عدة تجارب لدول مختلفة اعتمدت استراتيجاتها على الذكاء الاقتصادي وكان له أثر ملموس في كافة المجالات ومنها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمغرب.

وأخيراً تناولنا دور الذي لعبته الدولة المصرية في الاعتماد على الذكاء الاقتصادي سواء من حيث تطبيق مشروعات أو إنشاء مراكز مختصة بتلبية العمل على رقمنة كافة قطاعات الحكومة مما يسر الأمر على المواطنين وتび رفع على ذلك مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بالإضافة إلى مشروعات الكروت الذكية وغيرها.
أولا: النتائج

الذكاء الاقتصادي ما هو إلا فلسفة ومنهجية عمل يساعد على تحسين مناخ الاستثمار والتنمية من خلال التحكم في المعلومات الاستراتيجية وذات فاعلية اقتصادية للمتعاملين اقتصادياً من حيث انتهاجها وتدوالها واستغلالها وحمايتها.

بعد الذكاء الاقتصادي أقوى وسيلة معرفة لحفز الاقتصاد وأفضل أداة داعمة للتطوير والإبداع والابتكار، كما أصبح يشكل ركيزة أساسية من الركائز الضرورة التي تقوم عليها الاستراتيجية الصناعية لجعل المؤسسة الاقتصادية تستجيب للتحولات التقنية الحديثة المراقبة والناجمة عن العولمة الاقتصادية.

تعد تجربة كلاً من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والمغرب:

- اعتمدت اليابان في تجربتها بالتركيز على القطاعات المختلفة عن طريق تحفيز وتشجيع المؤسسات الخاصة بالاعتماد على الذكاء الاقتصادي بالإضافة إلى الاهتمام بصناعة المعلومات بالإضافة إلى مخازن الأفكار.
- أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد اعتمدت على استراتيجية ربط المؤسسات بكافة قطاعات الدولة وذلك بإنشاء (Wa Room) وجمع وتحليل وتوزيع المعلومات.
- تعد التجربة المغربية في işlemlات التجارب في الدول العربية في مجال الذكاء الاقتصادي والفضل في ذلك يرجع لانتهاجها سياسة الاعتماد على القيمة الاستراتيجية والتي تجعل كمنه للحكومة بالأساليب الهجومية أو الدفاعية في الاقتصاد عن طريق جمع المعلومات ومثال على ذلك انشائها عدة هيئات منها: المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني، المركز الوطني للتوضيح... الخ.

توجهت مصر في الآونة الأخيرة إلى التحول الرقمي بالتحول إلى الحكومة الإلكترونية للحد من الروتين والببوقراتية مما يساعد على تحسين أداء وفاء الاقتصاد ويدعو أحمد أذرع الذكاء الاقتصادي مما تشجع على جذب الاستثمارات.

توجهت مصر لمواكبة التطور التكنولوجي للعمل على تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وفعل ذلك ملماً في العديد من مشاريع ومؤسسات تم إنشاؤها بالاعتماد على الذكاء الاقتصادي.

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
وعلى سبيل المثال: مشاريع الكروت الذكية في كلا من (دعم الخز والسلام التموينية, الحماية الزراعية, المنتجات البترولية)

الثاني: التوصيات

针对经济大脑战略执行的经济责任
- 确定其方向和实施方法。
- 通过提高经济信息的传递，在经济领域内实施有效沟通。
- 分析和确定政府、私营部门和非政府组织之间的合作。
- 制定经济大脑的战略目标和计划。
- 公共部门和私营部门之间的协调，以实现经济大脑的目标。

在提升的经济大脑和经济大脑的战略实施中，应提高沟通和协调，以实现经济大脑的使命。
المراجع العربية

آمنة بلحاج، واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة حالة، رسالة ماجستير في علوم التسبيير، جامعة تلمسان، 2015

بلال بوجمعة، دور الابتكار في خلق ميزة تنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، بمجمع سويداني بوجمعة، الجزائر، الملتقى الدولي حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة يومي 16 – 17 نوفمبر 2008

بو معروف اليس، القدرة التنافسية للمنظمة الاستشفائية المفهوم والأبعاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، 2010

ثابت حسن ثابت، الأطار النظري للذكاء الاقتصادي (أثر الذكاء الاقتصادي على إدارة المعرفة واقتصاداتها)، ورقة بحثية مقدمة لوحدة قسم الاقتصاد العلمية في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الموصل، العراق، أبريل 2019

جمال الدين سحنون، نحو بنى استراتيجية الذكاء الاقتصادية والمنتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبيير، الجزائر، 2009

حسن بوعيدة، فعالية نظم المعلومات الاستراتيجية في ترشيد القرارات ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبيير، الجزائر، 2014

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
حسين العلمي, "دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة, دراسة مقارنة بين ماليزيا وتونس والجزائر"، رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسويق, جامعة فرحت عباس سطيف, الجزائر, 2012/3.

خديجة بوخريصة, البيضة الاستراتيجية ودورها في تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية, رسالة ماجستير في إدارة الأعمال, جامعة وهران, 2015.

خياري زهية - شاوي شافيه, القدرة التنافسية للصناعة التحويلية دراسة حالة الجزائر, ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة الاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية, جامعة الشلف, الجزائر, 2010.

خيرة طبوش - رجاء زلطوي, دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة, إدارة الأعمال, جامعة الجيلالي بوسعادة, بخمس مليون ريال, 2015/2.

د/ سمية أحمد, د/ فاطمة دغل, واقع ومواقف الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية, الملتقى الدولي حول التحول الرقمي للمؤسسات والمنتجات التنظيمية على المعايير الكبيرة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسويق, جامعة محمد بوضياف المسيلة, 2017.


د/ شريف بدري توفيق البراري, "أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة – دراسة قياسية لعينة من المشاريع"، دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري, 551.
الصناعية الصغيرة في محافظة بغداد", مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد التاسع والثلاثون , العراق 2014

• د/ عاد المطلب عبد الحميد , الاقتصاد المعرفي , الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع , القاهرة , 2011

- سارة زرقط , الذكاء الاقتصادي كسبيل لتحقيق الميزة التنافسية
- مقارنة مفاهيمية , المجلد 4 , العدد 1 , الجزائر 2010

- سلوي محمد مرسى , التجارب التنمية في كوريا الجنوبية , ماليزيا والصين : الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة , سلسلة قضايا التخطيط والتنمية , رقم 211 , معهد التخطيط القومي , القاهرة , نوفمبر 2008

- سمرة ديب , سياسة التخطيط الحضري عبر فكرة شبكة المدن الجديدة في الجزائر , مجلة دراسات وبحوث , جامعة زيان عاشور الجلفة , العدد 8 , الجزائر 2012

- صبري فارس الهبيتي , جغرافية المدن , جامعة بغداد , دار صفاء للنشر , العراق 2002

- كتاب على نابل , علاقة تدريب معرفة الميزة التنافسية دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة الحرفيات , مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية , المجلد الخامس , العدد 10 , العراق 2013

- ظافر حيدر حمود , القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في أداء تحرير التجارة الدولية , أطروحة دكتوراه في الاقتصاد , جامعة دمشق 2015

• عبد الرؤف خليل , الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال , المؤتمر العلمي الدولي – جامعة الزيتونة–كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية , الأردن 2005

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
عبدالقادر مطاي، متطلبات إرساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التنافسي بالبنوك الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية
العدد 10، جامعة الشلف، 2013

عبد الله بلوناس، أهمية الذكاء الاقتصادي ودوره في دعم المعلومة الاستراتيجية، ندوة تطوير قطاع المعلومات الصناعية في الدول العربية، المعلومات الصناعية، مجلة لتحقيق تناسية صناعية، الجزائر، 4-6 ديسمبر 2012

علاء الدين يوسف، مساهمة الذكاء الاقتصادي في تعزيز الميزة التنافسية في الأسواق العالمية، الصندوق نموذجاً، جامعة المسيلة، الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 4، العدد 1، مارس 2019

كريمة علي الجوهر، خدمة جمعة مطر، دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز الذكاء الاقتصادي دراسة تحليلاً، العدد 107، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، 2016

حسن أحمد الخضيري، صناعة مزايا التنافسية، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004

محمد حسام عبدالفتاح أبو الفوزي، دراسة علاقة العمران والثورة الرقمية (نحو رؤية مفتوحة لتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك للتنمية العمرانية الشاملة) بالتطبيق على أحد المدن الجديدة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2014

محمد رقامي، الذكاء الاقتصادي بين المنافسة والتعاون وتأثيره على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خضيرة بسكرة، الجزائر، 2016

محمد صالح، عبد الفتاح بوخم، الذكاء الاقتصادي سياسة حوار بين المنظمة ومحيطها، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، ذكاء الأعمال في حفز الاقتصاد المصري

552
دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري


محمد نعمة محمد الزبيدي , الذكاء الاقتصادي مشروع عراقي مقترح وإمكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي , رسالة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية , جامعة القادسية , العراق , 2017.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية دورية علمية محكمة , المجلد (30) , العدد (13) , نوفمبر 2002.

ميزن خالص حسين , الحكومة الإلكترونية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العراق , 2013.

ملبو يزيد , أصول وصول التسويع , دار هرمة للطباعة والنشر والتوزيع , الجزائر , 2014.

منال صبحي , الاستراتيجية الأمنة للحكومة الإلكترونية , المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية , جامعة الملك سعود الرياض , السعودية , 2010.

منى طعية الجرف , مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها , مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية , سلسلة أوراق اقتصادية , جامعة القاهرة , 2002.

نجري حبة , عبدالوهاب بن بريك , الذكاء الاقتصادي كمدخل لبناء الأفضلية التنافسية , مجلة العلوم الاقتصادية والتسويق والعلوم التجارية , مجلة علمية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسويق جامعة المسيلة – الجزائر , العدد 111 , 2014.
دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

مصادر إجنبية

- Claude Delesse , Regard sur l’intelligence economique marocaine:la paris en compte d’un devenir social inscrit dans un contexte de securite globale , Cahiers de recherché , Centre de Recherche de Bordeaux , Ecole de Management , n 136-10 fevrier 2010
- Driss Guerraoui , intelligence economique et dynamique des territoires , "quells enseignements pour le maroc" , Revue Oriental.ma , decembre , 2008
- Henri Hivernat , intelligence economique et intelligence territorial application a la commune de rousset
(Bouches du Rhone), these de doctorat en sciences de l’information et de la communication, Universte de droit et d’économie et des sciences, Aix Marseille III, 2004

- Herbaux, P - Bertacchini, Y : "Tic et territoires quell developments?", In ISDM, n:30, document telechargeable sur le lien, http://archivesic.ccsd.cnrs.fr/docs/00/18/62/PDF/commTICetTerritoires


- J.H.A.M Rodenberg, "Competitive Intelligence and Senior Management", Eburon Publishers, Delftp, 2008,


- Phiipe Clerc, l’intelligence economique au Maroc: innover dans le developement, Les cahiers de l’orient,
دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

Special France-Etats Unis, la guerre d’influence, septembre 2006


• Rouach Daniel, *La Veille Technologique et Intelligence Economique*, PUF, France, 2005


• Talal Bouchakor, *Dispositif d’intelligence economique pour le secteur de l’offshoring au Maroc "Strategie et mise en oeuvre-cas de Casa shore”*, these de master professionnelle en management des services publics, ISCAE et ESSEC, Maroc, 2006

مصادر إلكترونية

https://ppo.gov.eg/webcenter/portal/PPOPon
https://www.idsc.gov.eg/IDSC/StaticContent/View.aspx?cid=1

الصفحة الرسمية للنيابة العامة بجمهورية مصر العربية

الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية

https://www.alexcham.org/c2016/Articles

الموقع الرسمي ل البنك الاسكندرية

https://www.alexbank.com/retail

الموقع الرسمي ل البنك القاهرة

https://www.bdc.com.eg/bdcwebsite/home.html

الموقع الرسمي ل بنك مصر

دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري
دور الذكاء الاقتصادي في حفز الاقتصاد المصري

https://www.banquemisr.com/en/home
الموقع الرسمي للبنك الأهلي

https://www.nbe.com.eg/NBE/E/#/EN/Home
الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات

https://www.sis.gov.eg/?lang=ar
الموقع الرسمي للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والمعاشات بجمهورية مصر العربية، تفعيلاً لخطة الدولة للتحول الرقمي. البنك الأهلي المصري يوقع اتفاقية خدمة التحصيل الإلكتروني مع الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لخدمة المستفيدين العاملين المصريين بالخارج

الموقع الرسمي لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء
الموقع الرسمي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التوجه الاستراتيجي للتحول الرقمي في الدولة المصري

https://mcit.gov.eg/ar/Digital_Government
https://moa.gov.eg/
الموقع الرسمي لوزارة الزراعة

https://www.egcovac.mohp.gov.eg/#/home
موقع مجلس الصحة لدول مجلس التعاون
http://ghc.sa/ar-
sa/Pages/icehealth
الملخص

يهدف هذا البحث إلى ابراز أهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية بالنظر إلى الحاجة للتميز في ظل المتغيرات البيئية التنافسية المعقدة وسعيًا للنمو وتعزيز مركزها السوقي وتحقيق ميزة تنافسية تمكنها من مواجهة منافسيها، فيمكن لأي مؤسسة أن تنشط في قطاعها وتحقق أهدافا ربحية، فضمان الاستمرار لا يتحقق إلا إذا كانت تتبع ميكيانيزمات الذكاء الاقتصادي الذي يؤهلها إلى خلق مكانة في المحيط وانتشار تنافسية وعلى هذا الأساس أصبحت المؤسسات مجبورة على تبني نظام جديد يضمن لها الاستمرار والاستقرار والقدرة على المنافسة من خلال التحكم في البيانات والمعلومات، نقلها وتخزينها وتوزيعها ثم استغلالها من طرف المتعاملين الاقتصاديين، وذلك من خلال تبنيها للذكاء الاقتصادي الذي يمكن المؤسسة من التحكم في المعارف والخبرات عن طريق تخزين محكم للمعلومات، ويمكنها أيضاً من رصد المخاطر والتهديدات الناجمة عن المحيط الخارجي، وهذا ما تطرقا إليه في هذا البحث مع توضيح الدور الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية.
Abstract

This study aims to highlight the importance of economic intelligence in the economic institution in view of our need for excellence in light of the complex competitive environmental changes and in pursuit of growth and strengthening of its market position and achieving a competitive advantage that enables it to face its competitors, so any institution can be active in its sector and achieve profitable goals, ensuring continuity is achieved only if they follow the mechanisms of economic intelligence that qualifies them to create a position in the ocean and gain competitiveness, and on this basis, institutions have become forced to adopt a new system that guarantees them stability and ability to compete by controlling information, transferring it, distributing it and then exploiting it by economic operators. And that is through its adoption of economic intelligence, which enables the institution to control knowledge and experiences through a tight storage of information, and it can also monitor the threats posed by the external environment, and this is what we discussed in this research while clarifying the role that economic intelligence plays in achieving competitive advantage.